

سوق الرجالة

اليسار

راية المستضعفين في الأرض

□ العدد الثاني والخمسون / يونيو ١٩٩٤م / ذو الحجة ١٤١٤ هـ / الثمن ١٥٠ قرشا مصريا □

التعذيب

بين

النيابة

والصحافة

ومجلس الشعب

حكاية ابن

مسول كبير

عادل إمام

من شتاف الصامتين

إلى شعارات الحكومة

علاقات عسكرية بين

موسكو وتل أبيب

اتفاق القاهرة أممي

وليس سياسيا

العودة للتراث الديني وأسلمة العلوم

اليمن بين عصاة الأربعة .. ومافيا آل الأحمر

مانشستر

بالمملكة المتحدة

رحلة جديدة... وخط جديد

مع مصر للطيران



كل يوم خميس اعتباراً من ١٥ يوليو
قيام القاهرة الساعة ١٥:١٥ ظهراً
بأحدث طائراتنا الإيرباص



بالإضافة إلى رحلاتنا المنتظمة إلى

لندن ... يومياً

أهلاً بك معنا
مصر للطيران

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

العيد

كل عام وأنتم بخير والأمة العربية والعالم الإسلامي بخير، ولو أن الصورة ونحن نعد هذا العدد قبل العيد لا تدعو للتفاؤل.

في مصر تلح علينا قضية انتهاك حقوق الانسان، بالتعذيب والتجويع والبيع في سوق النخاسة، وارتفاع الأسعار، وتشريد العمال..

في الوطن العربي اقتتال في اليمن واستمرار للعنف في الجزائر.

ولا تبدو الصورة مختلفة عما يجري في العالم.. البوسنة.. رواندا.

نقطة الضوء الوحيدة تقريبا تأتي من جنوب افريقيا، وماندبلا يقيم مع المؤتمر الوطني الأفريقي دولة ديمقراطية

غير عنصرية تتساوى فيها الاجناس.. ومع ذلك فليس أمامنا الا التفاؤل،

فاليسار هو التطلع الدائم الى المستقبل إلى العدل والحرية والمساواة.. الى غد لا بد ان نمسك به رغم كل المصاعب والعقبات.

ومرة أخرى.. كل عام وأنتم بخير..

وقد فرض علينا العيد وأجازات المطابع أن يغيب عن هذا العدد موضوعات وأقلام كنا حريصين عليها

فإعتذر حجازي عن لوحته، ولم يستطع مدحت الزاهد (للمشهر الثاني) أن يلحق بموعد المطبعة، وتأخرت

أمانة النقاش أيضا عن الموعد المحدد. ولم تصلنا رسالة حيفا لانشغال نظير

مجلتي باحتفالات العيد الخمسين «للاتحاد»، ونأمل أن يعودوا

الى احتلال مكانهم في صفحات العدد القادم.

وكل عيد وأنتم طيبون.

اليسار

في هذا العدد

موقفنا

التعذيب بين النيابة والصحافة ومجلس الشعب.....حسين عبد الرازق ٤

قضايا ساخنة

اليمن بين «عصابة الأربعة» و«مائيا آل الأحمر».....حسين عبد الرازق ٧

هوامش على دفتر الحياة

جنوب أفريقيا .. المجد للمناضلين والشهداء.....د. عبد العظيم أنيس ١٣

مصر

«سوق الرجالة» المصري.....حسن بدوي ١٧

قراءة في الواقع المصريعبد الفتاح شكر ٢٠

ابن مسئول كبير وحكايات غير الغريب.....مصباح قطب ٢٣

الدمار يهدد صناعة استراتيجية.....محمود الحضري ٢٥

العرب

رسالة القدس: التسوية أمام حاجز غزة أريحا.....حننا عميرة ٢٧

هل المشروع الصهيوني خارج الزمن؟.....د. محمد عامر ٣٠

الجزائر تحت جنح الظلام.....ترجمة: نورا أمين ٣٢

العالم

رسالة واشنطن: حكومة الظل العالمية.....سمير كرم ٣٣

رسالة موسكو : علاقات عسكرية بين موسكو وتل أبيبأحمد الحميسي ٣٧

رسالة باريس: أوروبا الموحدة.....د. مجدى عبد الحافظ ٤٢

نجلاء العمرى

استغلال اريتريا وتفكك أثيوبيا لمصلحة من؟.....سمير أمين ٤٧

فكر

العودة للتراث الدينى واسلمة العلوم.....د.محمود جاد ٥٢

الاسلام السياسى واليسار.....يسرى مصطفى ٦٠

العسكرة والرأسمالية والحرب.....د. محمد عصفور ٦٢

مازق المشاركة السياسية للمرأة فريدة النقاش ٦٥

فن

حول فيلم الإرهابي.....أحمد يوسف ٧٣

صباح الخير يا جنوب أفريقيا.....ماجدة مورييس ٧٧

أبواب ثابتة

إسلام لاهوتية: خليل عبد الكريم (٥١) أرشيف اليسار: د. رفعت السعيد (٧٠)

يمن x شمال (٨٠) مشاغبات: صلاح عيسى (٨٢).

موقفنا

التعذيب

بين النيابة والصحافة

ومجلس الشعب

حسين عبد الرازق

لتنظيم الجماعة الاسلامية ، وتورطه «في تمويل حركة التنظيم بالاموال التي كان يتسلمها من قائد الجناح العسكري طلعت ياسين همام» ، وأن المبالغ التي وزعها مدني على أعضاء التنظيم بلغت ٤٥ ألف جنيه مصري ، و٣ آلاف دولار أمريكي، وذلك طبقا لبيان وزارة الداخلية.

وبالفعل قامت قوة من الشرطة ومباحث أمن الدولة بالقبض عليه في مكتبه يوم ٢٦ أبريل على ذمة القضية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٤ حصر أمن الدولة العليا ، واصطحبته الى منزله لتفتيشه، وفي يوم ٥ مايو أبلغ ذويه بتسلم جثته لوفاته عقب إصابته بأزمة ريو حادة.

وتحرك مجلس نقابة المحامين وأسرة المحامي المتوفى، لتتوالى الحقائق المفجعة . فقد ثبت ان المحامي المتهم توفي في مستشفى المنيل الجامعي يوم ٢٧ أبريل أي بعد يوم واحد منلقاء القبض عليه، وأن النيابة العامة عاينت الجثة يوم ٣٠ أبريل، وأثبتت وجود إصابات ظاهرة ، وأن التقرير المبدئي للطب الشرعي ، أثبت ان الوفاة جنائية ، وأنه لوحظ في الجثة وجود جروح متفرقة في الجسم والرأس وتجمعات دموية في القصبة الهوائية.

وأدت هذه الحقائق والشهادات التي أدلى بها زملاء المحامي المتهم، الى تفجر الموقف بين صفوف المحامين من كافة الاتجاهات دفاعا عن حقوق الانسان ومهنة المحاماة.

فجأة أصبحت قضية تعذيب المعتقلين والمتهمين السياسيين في السجون والمعتقلات ومقار مباحث أمن الدولة وغيرها من الأماكن التابعة لوزارة الداخلية في مصر قضية رأي عام، بعد أن ظلت ولمدة تزيد عن ١٢ عاما محصورة في نطاق منظمات حقوق الإنسان، وبعض الأحزاب والصحف المعارضة، والهيئات الدولية ، فرغم الإدانات الدولية القاطعة لعمسوط الحكم في جريمة التعذيب «بصورة منهجية مستمرة» ، وشيوع هذه الجريمة وامتدادها إلى مواطنين عاديين في أقسام الشرطة، فقد ظل الرأي العام غائبا - أو مغيبا - عن الوعي بهذه الجريمة وخطورتها على الوطن والمواطنين.

ولكن حادثة وفاة - أو قتل - المحامي «عبد الحارث مدني» عقب إلقاء القبض عليه في ٢٦ أبريل الماضي بإذن من نيابة أمن الدولة العليا ، والشكوك التي أحاطت بهذه الوفاة وأدت الى اكتشاف أدلة على تعذيبه على يد الشرطة ، والتحرك الواسع لمجموع المحامين (من اتجاهات مختلفة) ، جعلت الرأي العام طرفا بصورة غير مسبقة.

وتتلخص الوقائع حتى الآن - في أن مباحث أمن الدولة عقب قتلها لواحد من أهم المتهمين بقيادة التنظيمات الارهابية وهو «طلعت ياسين همام» أثناء محاولتها اقتحام مقره السري والقبض عليه يوم ٢٤ أبريل الماضي ، عثرت على مجموعة كبيرة من الوثائق دفعتها لاستصدار أمر من النيابة بالقبض على المحامي «عبد الحارث مدني» - الذي يشارك في الدفاع عن عدد من المتهمين في قضايا الإرهاب والتنظيمات الارهابية وسبق اعتقاله عدة مرات - بتهمة استغلاله لعمله لمصلحة النشاط الارهابي

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفني:

محمود الهندي

المستشارون:

ابراهيم بدروى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

د. عبد العظيم أنيس

عبد الغفار شكر

عبد الغنى ابو العنين

محمود أمين العالم

شارك في التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

فصل:

١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة - جيزة.

رقم البريدى ١٢٤١١.

ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣

FAX. 3442013 TEL 3465416

وأضرب أكثر من ١٥٠ ألف محامى عن العمل يوم الأحد ١٥ مايو مما أدى الى توقف الدوائر القضائية فى أغلب المدن المصرية عن نظر القضايا المعروضة عليها. واعتصم مئات من المحامين فى مقر النقابة العامة وواصلوا مخاطبة الراى العام بوسائل مختلفة لتوضيح أبعاد هذه الجريمة.

وأصدر مجلس نقابة المحامين والمنظمة المصرية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب بيانات تدين جريمة التعذيب وتطالب بكشف كل الحقائق ومحاسبة المسئولين عن مقتل المحامى.

واهتمت وكالات الأنباء والإذاعات العالمية ومنظمات حقوق الانسان بنشر تفاصيل الواقعة وأدانة التعذيب فى مصر، وتلقى الرئيس حسنى مبارك رسالة من منظمة «ميديل ايمست ووتش» الأمريكية بتاريخ ١١ مايو ١٩٩٤، ناشدت فيها رئيس الجمهورية اتخاذ الاجراءات الفورية للكشف عن أسباب موت «عبد الحارث مدنى»، وتنفيذ أقصى العقوبات القانونية على المسئولين عن هذا الحادث، وأضافت الرسالة «لقد كتبت المنظمة خطابات مفصلة لحكومكم فى مناسبات عديدة خلال السنوات الماضية تعرب فيها عن قلقها ازاء ممارسات الاحتجاز والتعذيب التى تقوم بها قوات الامن المصرية، والتى تتضمن - بصفة خاصة- مهاك أمن الدولة العليا والتحقيقات المتصلة بوزارة الداخلية».

وسواء كان «عبد الحارث مدنى»، إرهابيا كما تقول وزارة الداخلية، أو بريئا من

تهمة الارهاب، فإن مقتله تحت التعذيب على يد أجهزة الامن المصرى، يعيد طرح قضية التعذيب الذى أصبح - مرة أخرى- سياسة ثابتة للحكم منذ تولى الرئيس مبارك للسلطة فى أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن.

لقد تصدت هذه المجلة (والاهالى من قبل) وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، لجريمة التعذيب بكل قوة منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن. وقدموا الأدلة القاطعة على تورط الحكم فى انتهاك سياسة التعذيب .. أحكام القضاء المصرى (محاكم أمن الدولة العليا) وتقارير الطب الشرعى، وتحقيقات النيابة العامة وتقارير منظمات حقوق الانسان المصرية، والعربية والعالمية، وتقرير الامم المتحدة (لجنة مناهضة التعذيب)، بل وطرحنا برنامجا تفصيليا لمناهضة التعذيب على صفحات «اليسار» وداخل مجلس الشعب، ومع ذلك فما زال الحكم يواصل بدأب وإصرار تعذيب المواطنين.

وفى ضوء التطورات الأخيرة هناك حاجة الى تسليط الضوء على ثلاثة جوانب فى هذه القضية.

أولها: موقف النيابة العامة، التى دأبت على إنكار وجود التعذيب فى مصر رغم أحكام القضاء- والنيابة جزء من السلطة القضائية- وما اثبتته عديدين من وكلاء النيابة فى محاضرتهم عن وقائع التعذيب، وما تجمع لديها من تقارير طبية شرعية، والغريب ان المستشار «رجاء العربى» النائب العام الحالى، ورئيس نيابة أمن الدولة والمحامى العام والمحامى العام الاول لها (سابقا) لسنوات طويلة، يقول عام ١٩٨٩، أمام «لجنة حقوق

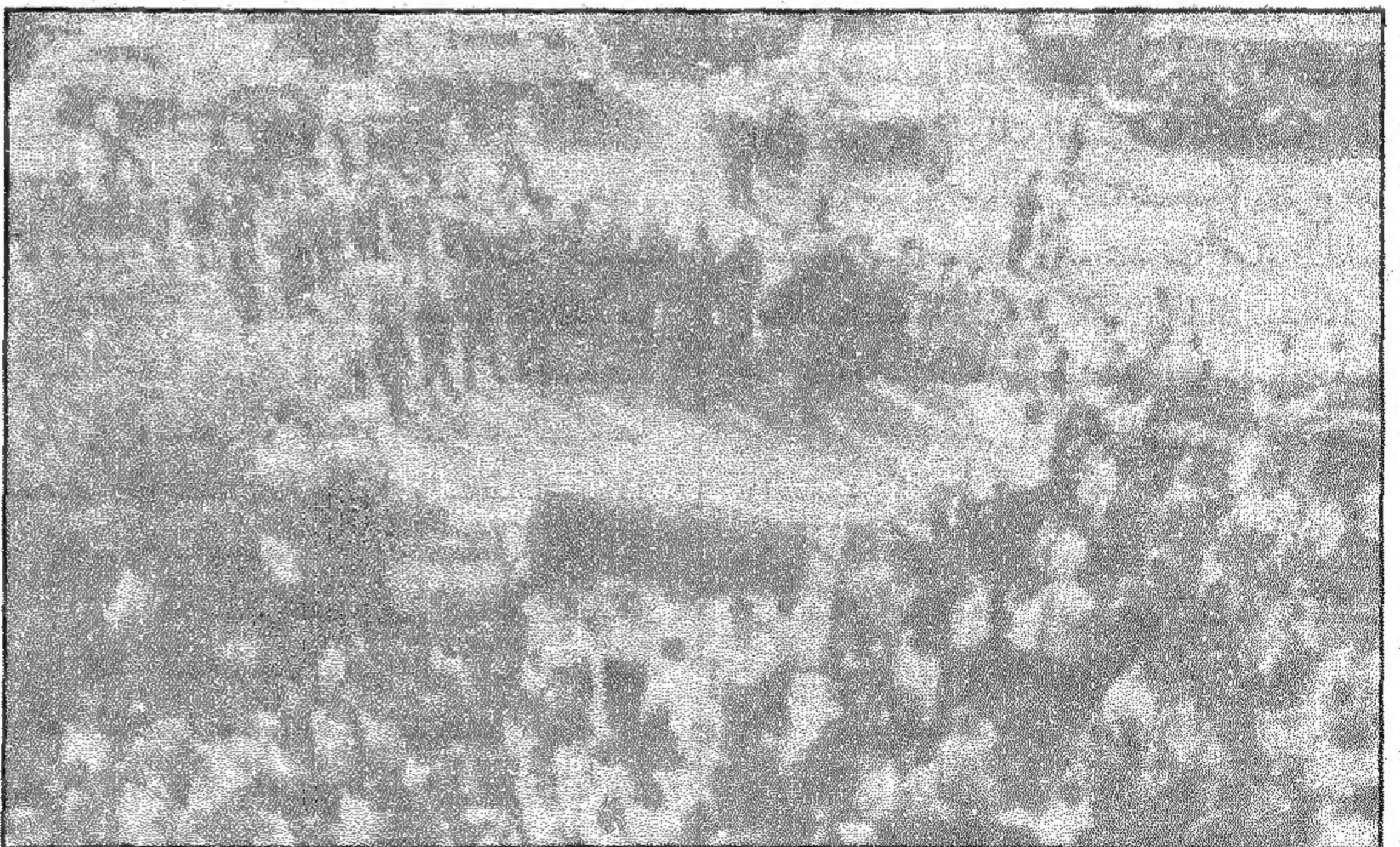
الانسان» بالامم المتحدة عند مناقشتها للشكاوى الخاصة بالتعذيب فى مصر... «إن التعذيب لا يشكل ظاهرة عامة فى مصر، وإن مزاعم التعذيب تمثل حالات فردية يجرى معاقبة من يثبت إدانته فى أى منها وفقا للقانون...» .. ولا يحتاج هذا القول الغريب إلى تعليق، خاصة وأن قائله يعلم أكثر من غيره كل وقائع التعذيب اليومى للمتهمين فى القضايا السياسية فى مصر، ويعلم أيضا ان النيابة العامة لم تقدم الى القضاء الا قضية تعذيب واحدة، شملت ضباط وجنود الشرطة المتهمين بتعذيب المقبوض عليهم فى قضية الجهاد عام ١٩٨١، ولم تتحرك النيابة للتحقيق فى هذه الجريمة- رغم وجود بلاغات من المعتقلين منذ عام ١٩٨٢ ومطالبة محكمة أمن الدولة فى حكمها عام ١٩٨٣ بالتحقيق مع ضباط الشرطة الذين قاموا بإرتكاب هذه الجريمة - الا بعد حملة صحفية متواصلة لعدة سنوات.

والأهم أن النيابة فى هذه القضية التى ضمت ٤٤ ضابطاً اكتفت بتحقيق شكلى وصفته محكمة أمن الدولة العليا التى نظرت القضية بالسطحية وعدم الكفاية» مما أدى الى الحكم ببراءة الجميع.

وتبدو خطورة هذه الظاهرة التى تتعلق بموقف النيابة العامة عندما يقول القضاء فى حيثيات حكمه فى القضية رقم ٢٨٣٠ لسنة ١٩٨٦. أن «المحكمة لاحظت فى هذه الدعوى أن المطاعن التى كانت توجه عادة الى محاضر الضبط قد استغلت حتى وصلت الى محاضر تحقيق تحقيق النيابة العامة، مثل الاتهام بعدم الحيطة وعدم اثبات كل الاقوال والواقعات، والتعدييد بالايذاء، ومعاملة رجال الضبط وغير ذلك، وهو أمر لابد ان يؤثر على العمل القضائى بأكمله ان استمر واستشرى .. ان المحكمة قد ساءها ان يصل التجريح الى محاضر تحقيق النيابة العامة ويكون محمولا على أسباب لها فى الأوراق دليل...»

وليس هناك من علاج الا الاستجابة لما طالب به القضاء من «إعادة النظر فى قانون العقوبات خاصة والقوانين الجزائية عامة لترفع منها نصوص المناسبات التى وضعت فى ظروف معينة لمواجهة أوضاع خاصة ثم تجاوزتها الاحداث، فأصبحت متناقضة مع الظروف المعاصرة متعارضة مع غيرها من نصوص فى

مواجهة بين المحامين والشرطة فى شارع عبد الحالى ثروت





الإثم، ويتطوع بعضهم فى جرأة وصفاقة للحدث فى الأذاعات الأجنبية مدعين أنه لا تعذيب فى مصر» واحتل الحزبوا الديمقراطية» ١.

القضية العالقة: تتعلق بمجلس الشعب الذى يمارس الصمت والتجاهل لهذه الجريمة المستمرة طوال ما يزيد عن ١٢ عاما . وأظن أن هذا الموقف الغريب يحتاج الى تعديل سريع.. الى نائب شجاع يطرح هذه القضية بتفاصيلها ومستنداتها أمام المجلس ويطالب بتشكيل لجنة تقصى حقائق ومحاكمة هذا «الحكم» الذى يعتمد التعذيب أسلوبا للأمن ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين

ولن يتحقق أى من هذه المطالب ما لم يصبح الرأى العام طرفا فى هذه المواجهة، وهو دور لا بد أن تقوم به الأحزاب وصحفها ، حتى لا تصبح بدورها شريكا فى الجريمة.

فى أخفائها واتهام ضحاياها. ولا تنشر إلا ما تذيبه وزارة الداخلية والحكام . بل وتتجاهل فى الغالب أحكام القضاء التى أثبتت جرائم التعذيب ، وتهاجم بضراوة منظمات حقوق الانسان التى تتحدث عن التعذيب فى مصر ، بينما تتوسع فى نشر ما تقول هذه المنظمات نفسها عن التعذيب فى العراق والسودان وإيران .. الخ وتعتدل بعض الصحف الحزبية موقفا انتقائيا حسب الاتجاه السياسى للضحية أو حسب العلاقة مع السلطة، فلا تنشر إلا ما يحقق مصلحة مباشرة لسياسة الحزب ، وتمتنع عن نشر ما تتصور أنه يفسد علاقاتها بالسلطة أو يخدم اتجاهات تختلف معها.

إن هذه المواقف هى باختصار مشاركة للمجرمين فى تعذيب الوطن والمواطنين. ومطلوب من مجلس نقابة الصحفيين ومن جموع الصحفيين ادانة هذه الصحف وادانة الصحفيين الذين يرتكبون هذا

الدمر وفى باقى القوانين». ومن دعوته الى «تعديل التشريع بحيث يتولى قضاء التحقيق وحدهم قضايا الرأى، وأن يتيسر للمتهم فى القضايا ذات الطابع السياسى طلب نذب قاضى للتحقيق بحيث يبطل أى إجراء فى التحقيق اذا تم دون إجابة المتهم الى طلبه..» وكذلك إعطاء المواطنين الحق فى تحريك الدعوى العمومية ضد ضباط الشرطة فى قضايا التعذيب دون حاجة لاستئذان النيابة، وإنما عن طريق الادعاء المباشر، وهو ما يتطلب إلغاء القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى حرم المواطنين (وكلاء النيابة) من هذا الحق وجعله حقا لرئيس النيابة فقط.

الظاهرة الثانية: هى موقف الصحافة الحكومية وبعض الصحف الحزبية فالصحافة الحكومية تتستر على جرائم التعذيب ، وتعاطا مع أجهزة الأمن

اليمن .. بين عصاية الأربعة

وجاهيا آل الأحمر

الله صالح» للشطر الجنوبي لليمن.. فهناك حاجة لمحاولة تلمس أسباب هذه الكارثة العربية الجديدة.

لقد تجمعت سلسلة من الأحداث والتطورات اليمنية والعربية والدولية لتدفع بالنظاميين القائمين في شطري اليمن لتحقيق حلم الشعب اليمني في الوحدة. واجه اليمن شماله وجنوبه في العامين السابقين للوحدة تراجعاً اقتصادياً وبوادر لأزمة طاحنة.

في الجنوب أدت التطورات السلبية في الاتحاد السوفيتي (قبل التفكك) والدول (الاشراكية) في شرق أوروبا إلى توقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية اعتباراً من عام ١٩٨٩، بعد تراجعها في العام السابق. وفي الشمال تراجع المساعدات الاقتصادية السعودية بصورة كبيرة في محاولة للضغط على حكومة «علي عهد الله صالح» للإسراع بقبول ترسيم الحدود والتنازل عن الأراضي اليمنية التي ضمها السعودية إليها في اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤ والتي يعتبرها اليمنيون اتفاقية إذعان.

وزادت السعودية من ضغطها على حكومتى اليمن (قبل الوحدة) عندما فرضت قيوداً كبيرة على تحويلات اليمنيين للشمال والجنوب.

فانخفضت تحويلات اليمنيين إلى الشمال من مليار و٢٥٦ مليون دولار، إلى ٢٦٤.٣ مليون دولار عام ١٩٨٩، وتراجعت في الجنوب إلى ١٧٣.٧ مليون دولار.

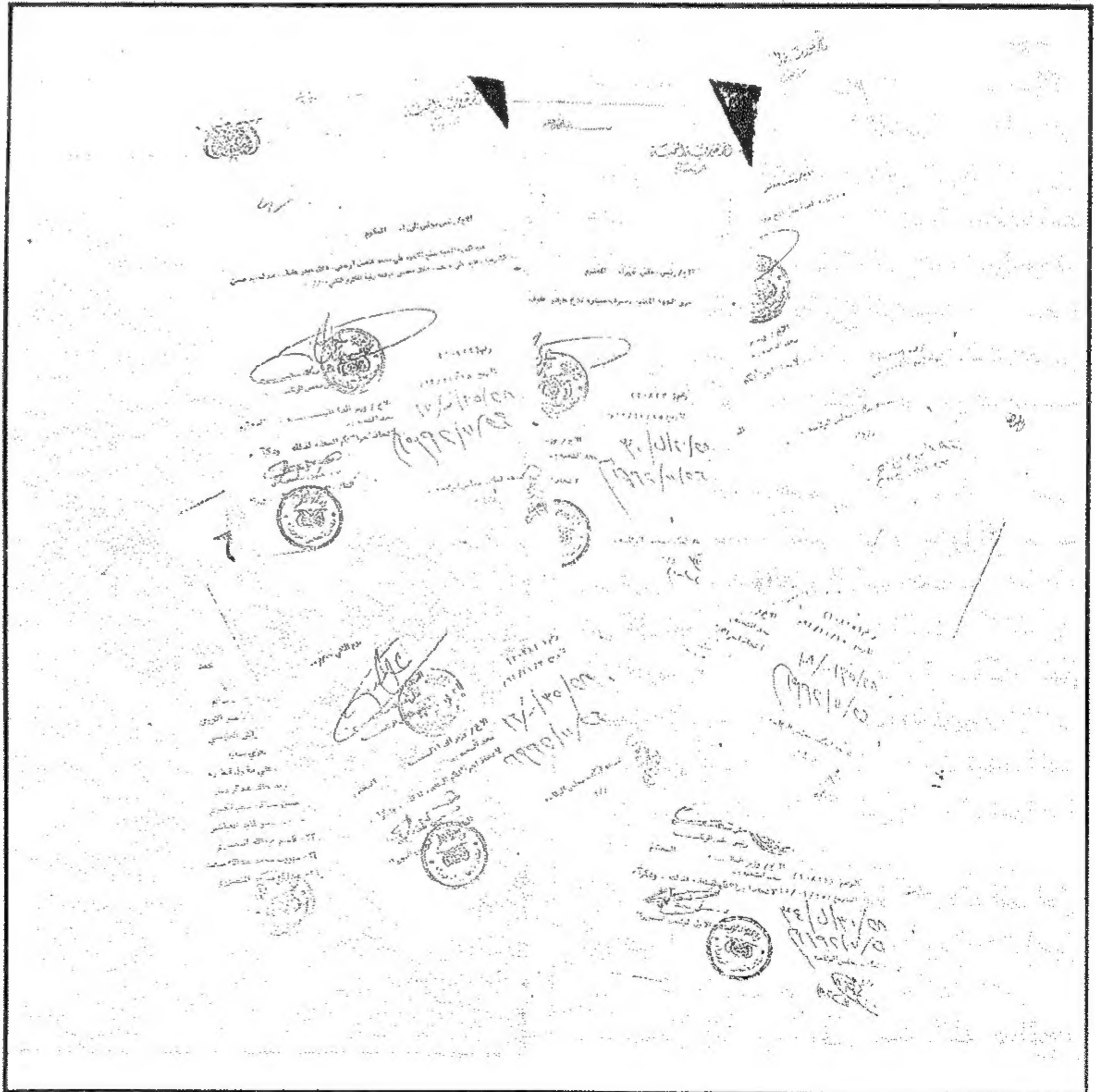
وواجه نظام الحكم في الشمال - في ظل الأزمة الاقتصادية والضغط السعودي وتوتر الموقف مع الجنوب عقب أحداث ١٣ يناير

القبض على قادة «الحزب الاشعراكي اليمني» شركائه في تحقيق الوحدة وفي السلطة.

ورغم مساواة هذه اللحظات، وبعد المسافة بين البهجة والأفراح والأحلام الوردية التي فجرتها قيام الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠، والأحزان والمعارك وآلاف الشهداء الذين سقطوا ويستقون على أرض اليمن منذ ٤ مايو تحديداً مع بدء غزو قوات «علي عهد

قبل أن تمر ٤ سنوات على قيام الوحدة اليمنية (أول وحدة عربية ديمقراطية منذ تجربة الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨) سقطت الوحدة في حرب أهلية طاحنة عندما أمر الرئيس «علي عهد الله صالح» رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، قوات الشطر الشمالي سابقاً (الجمهورية العربية اليمنية) بالتقدم في أراضي الشطر الجنوبي سابقاً (جمهورية اليمن الديمقراطية) واحتلال مدنه - عدن بصفة خاصة - والقاء

صورة لنادج من قرارات المنع والتعبات



١٩٨٦ واتحيازه إلى نظام الرئيس السابق «على ناصر» - تهديدا حقيقيا في الداخل من القوى السياسية والقبلية المعارضة، والتي كانت تشكو من الفساد المالي والإداري وغياب مؤسسات الدولة وغياب الأمن بحيث لم تكن صنعا، تحكم إلا العاصمة وبعض المدن الكبرى.

وعلى الضفة الأخرى تركت مأساة ١٣ يناير في الجنوب جرحا غائرا. ورغم نجاح «الحزب الاشتراكي اليمني» في تطوير نفسه وتخفيف سياسة القبضة الحديدية ومعالجة نسبة لا بأس بها للاحتلال الداخلي، فقد برزت قوى معارضة من خارج الحزب وداخله، شكلت درجة ما من التهديد في ظل انسحاب الدور السوفيتي وأثره الاقتصادي والعسكري، والضغوط السعودية.

وجاءت استجابة النظامين لطموح الشعب اليمني في الشطرين للوحدة، بمثابة عملية قفزة للامام أو هروب بعيدا إلى المجهول. وولدت الوحدة تحمل - في مواجهة عوامل التوحد والنجاح - الكثير من احتمالات وأسباب الفشل.

ولكن الرهان اعتمد على عمق الفكرة الوحدوية ونزوع الشعب اليمني للوحدة والتداخل الشديد بين أبنائه في الشمال والجنوب، ووجود مصلحة أكيدة لكافة الأطراف في استمرارها، وكذلك توافق قبول

إقليمي ودولي لها بصورة واضحة. ويبدو أن أصحاب هذا الرهان - وأنا منهم - قللوا كثيرا من أهمية العوامل الأخرى، والتي يادر بطرحها بعض اليمنيين أنفسهم. وعدد من الدارسين والباحثين في شئون اليمن. فرغم أن اليمن شعب واحد فالظروف التاريخية أدت إلى اختلال التطور الاجتماعي والاقتصادي بين الشمال والجنوب.

لقد خضع الشمال لحكم الإمامة الذي نجح في عزل اليمن عن العالم عشرات السنين، بينما خضع الجنوب للاحتلال البريطاني.

وبعد سقوط الإمامة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦١، واستقلال الجنوب عام ١٩٦٧ خضع كل شطر لنظامين مختلفين تماما للحكم، سياسيا واقتصاديا. في الشمال قام نظام للحكم «ذو توجه رأسمالي تابع» يسيطر عليه حزب واحد «متوحد بالجيش والأمن والمؤسسة القبلية في وقت واحد». ولأنه حزب تكون من أعلى الهرم الاجتماعي، فالمال عصبه الأساسي وقوته المحركة. وكان النظام الإداري في الشمال هو مزيج من الإمامة والنظام العسوقي والبيروقراطية المصرية والحكم الشخصي والمؤسسة العسكرية. وتاريخه يقوم على محاولة بناء قيادة كاريزماتية (على عهد الله صالح)..

كما يقول د. أبو بكر السقاف. وفي الجنوب تولي السلطة حزب أقام نظاما اجتماعيا ذو توجه اشتراكي «استطاع احتواء التقاليد القبلية وتطويقها» ووجد ٢٧ مشيخة وسلطنة، وأقام مؤسسات دولة حديثة، تعتمد على النظام والقانون.

وانعكس هذا الخلاف على نوعية القيادة في البلدين، فعلى عهد الله صالح ذو خلفية عسكرية وعقلية عشائرية، ومارس السلطة ١٤ عاما كحاكم فرد مطلق لا يحد دستور أو قانون من سلطاته، وحزبه لم يكن أكثر من جهاز للرئيس الذي أجاد استخدام لعبة التوازن بين القبائل والقوى السياسية، فضم الحزب قيادات الجيش وزعماء القبائل والإخوان المسلمين والبعثيين والناصريين المنوعين من العمل السياسي العلني، واستند في النهاية إلى الجيش الذي تمتع بمميزات مادية ومعنوية هائلة، والقبيلة (سنحان وهي فرع من حاشد) والأسرة، أو «عصاة آل الأحمر» و«مافيا الأسرة المتنفة» كما يسميهم خصومهم.

بينما على سالم البيض (كنموذج لقادة الجنوب) مارس الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني حتى الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٧، والعمل الحزبي في الجبهة القومية لتحرير الجنوب والحزب الاشتراكي اليمني، وتعلم الالتزام الحزبي والقيادة الجماهيرية. ورغم تاريخ الحزب «الستاليني» والصراعات الدموية داخله، فقد علمت التجربة قادة الحزب وكوادره أن الديمقراطية هي المخرج الوحيد من دوامة الصراع الدموي.. ومارس النقد والنقد الذاتي وكان ربط الوحدة بالديمقراطية والتعددية شرطا جنوبيا.

ويضيف «حسن أبو طالب» في الأهرام، بعد آخر، هو «سطوة الأسلوب المركزى الشديد والدور الكبير للعاصمة صنعاء في كل شئون المناطق والمدن اليمنية الأخرى» في تجربة الشمال... وهو أمر يختلف تماما عن عمل الإدارة في المحافظات الجنوبية، والذي يعود إلى أسباب تاريخية، بحيث تبدو أكثر اعتمادا على ذاتها في إدارة شئونها المباشرة.

وكان من الممكن معالجة آثار هذه العوامل في ظل إرادة سياسة موحدة وممارسة ديمقراطية صحيحة، وتمسك حقيقى بالوحدة.

ولكن إصرار «على عهد الله صالح»



على
عهد الله
صالح

على «تطبيق نموذج سابق للجمهورية العربية اليمنية على دولة الوحدة».. ورهانه على ابتلاع الحزب الاشتراكي، أو تمزيقه، وإلحاق الجنوب وإخضاعه لسلطته، طبقا للنموذج الألماني حيث تم إلحاق وضم ألمانيا الشرقية للبرية.. جعل هذه العوامل تتعمق وتبرز. ولم يعد سرا اليوم أن على عهد الله صالح كان مترددا في قبول إلحاق الجنوب على الوحدة. ورفض الوحدة الاندماجية وقدم مشروعا لوحدة فدرالية. وعندما وقع اتفاق عدن الودوي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ اتفق على إنجاز هذه الوحدة خلال العام. ولكن تدخل عاملان للإسراع بهذه الوحدة الاندماجية.

الأول: إحساس على عهد الله صالح بالخطر على حكمه نتيجة تزايد السخط في الشمال ووقوع حوادث عنف في عديد من المناطق.

والثاني: وهو الأهم لإلحاق صدام حسين في إقناع على عهد الله صالح بأنه يستطيع ابتلاع الحزب الاشتراكي في أقل من ٦ أشهر بعد الوحدة، ومن ثم تصبح الثروة البترولية التي لاحت بشائرها في الجنوب- والتي تفوق الاكتشافات في الشمال- خالصة له. كان صدام يريد هذه الوحدة بقيادة على عهد الله صالح تمهيدا لغزوة المخطط للكويت. وأقنع على عهد الله صالح بإلحاق صدام وتقدمت الوحدة إلى ٢٢ مايو ١٩٩٠.

آثار الدمار في عمران

أي قبل موعدها بستة أشهر. وخلال ثلاث سنوات ونصف لم تفلح محاولة على عهد الله صالح في ابتلاع الحزب الاشتراكي..

لقد جرب على عهد الله صالح كل الأساليب ليلتهم الحزب. فعرض قادة الحزب وكوادره للاغتيالات في صنعاء ومعدن أخرى في الشمال (والجنوب).. وطالت هذه المحاولات ما يقرب من ١٥٢ من قادة وكوادره الحزب استشهد منهم عديدون منهم «محمد الحوفي ومصالح الشهواني ونعمان قاسم حسن ونبيل غالب ومهيوب أحمد حسن وسعيد القباطي..» بينما استطاع النجاة عهد الواسع سلام وزير العدل في حكومة الوحدة، وسالم صالح عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، وحيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء. وكانت آخر الاغتيالات من نصيب «عهد الكريم صالح الجهمي» عضو اللجنة المركزية للحزب، ومحاولتين فاشلتين، استهدفت الأولى على سالم البيض الذي أطلق الرصاص على منزله، ومحاولة اغتيال «نايف ونيف» نجلى البيض والذي ذهب ضحيتها ابن عمته «عهد الله حامد» الذي أصيب بثلاثين رصاصة.

وجرت محاولات لشراء بعض قادة الحزب الاشتراكي وإغراقهم في الحياة الاستهلاكية المرفهة التي لم يعتادوا عليها في

عدن، بينما مارسها حكام صنعاء من القريين لعلى عهد الله صالح.

وحاول تقسيم الحزب على أساس مناطقي، مابين أبناء حضرموت وأبين والضالع وبافع وشبوة.. الخ. وتركزت الحملة أخيرا على من أسماهم «عصاة الأربعة» التي تنتمي إلى حضر موت وتضم حسب قوله «مهندسي الانفصال على سالم البيض نائب الرئيس وأمين عام الحزب الاشتراكي، وحيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب، وصالح أبو بكر حسنون وزير النفط، والعهد صالح منصور السيلي محافظ عدن وعضو المكتب السياسي» وسكرتير العصاة للرحلات السرية المكوكية «عهد العزيز القعيطي».

وفي مرحلة أخرى دعى إلى توحيد الحزبين (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي).

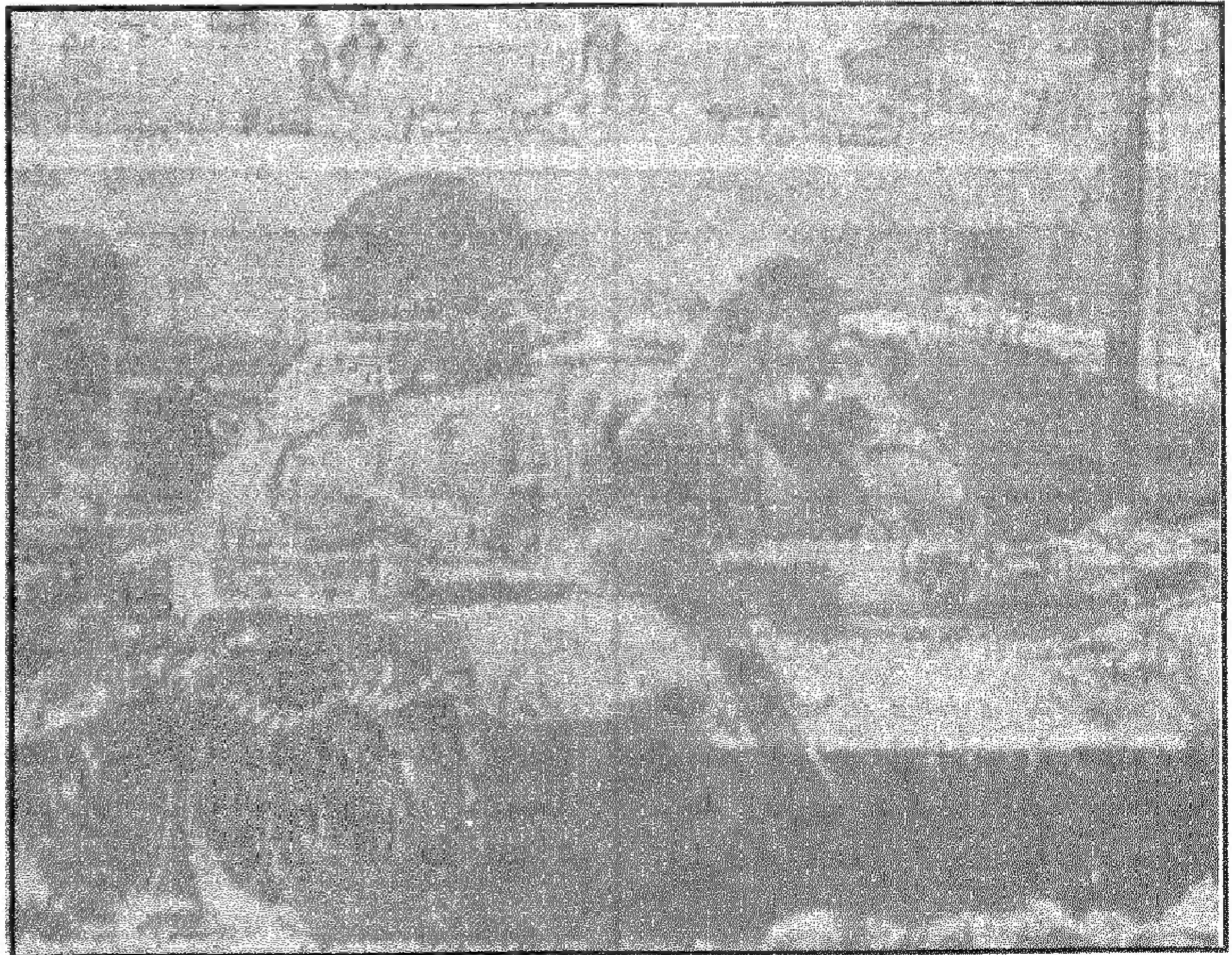
وقد فشلت كل هذه المحاولات، وحافظ الحزب على وحدته وقاسكه القيادي، بل استعاد عددا من قاداته الذين تركوه أو أخرجوا منه خلال مراحل الصراعات الداخلية السابقة.

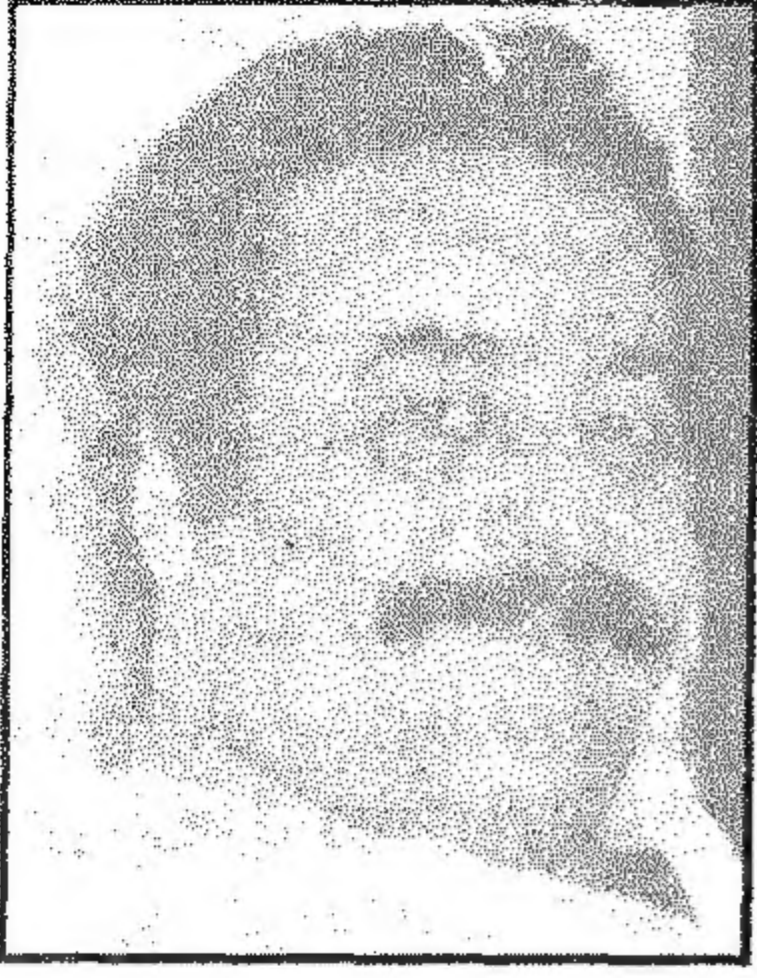
وبرزت خلال السنوات الماضية-بعد الوحدة- سلسلة من المشاكل أثرت بالسلب على الوحدة.

* اضطراب الأمن وتنافس أجهزة الأمن عن التصدي لهذه الاضطرابات.

* موجة الاغتيالات السياسية لقادة وكوادره الحزب الاشتراكي وامتناع السلطات الأمنية عن اعتقال المشاركين في هذه الاغتيالات رغم تحديدهم بالاسم في كثير من الحالات. وتوفر السلطة وبعض القيادات القبلية من حاشد الحماية للقتلة الذين ينتمي بعضهم للأمن السياسي أو للقوات المسلحة أو حزب تجمع الإصلاح الذي يرأسه عهد الله حسين الأحمر. وقد اعترف أخيرا على عهد الله صالح أثناء لقائه مع البيض في فبراير الماضي بعمان بعدم استطاعته القبض على المجرمين من صنعاء «لأن ذلك سيعود عليه بالمصاعب».

* انفراد على عهد الله صالح بإصدار قرارات جمهورية أساسية تتعلق بتوانين أو تعيينات في وظائف حساسة دون مناقشتها في مجلس الرئاسة أو علم نائب الرئيس. وإصراره على سلطات مالية مطلقة دون رقيب أو حميب. وقد تمكنه من إعطاء المنح والعطايا لمن يريد. وقد

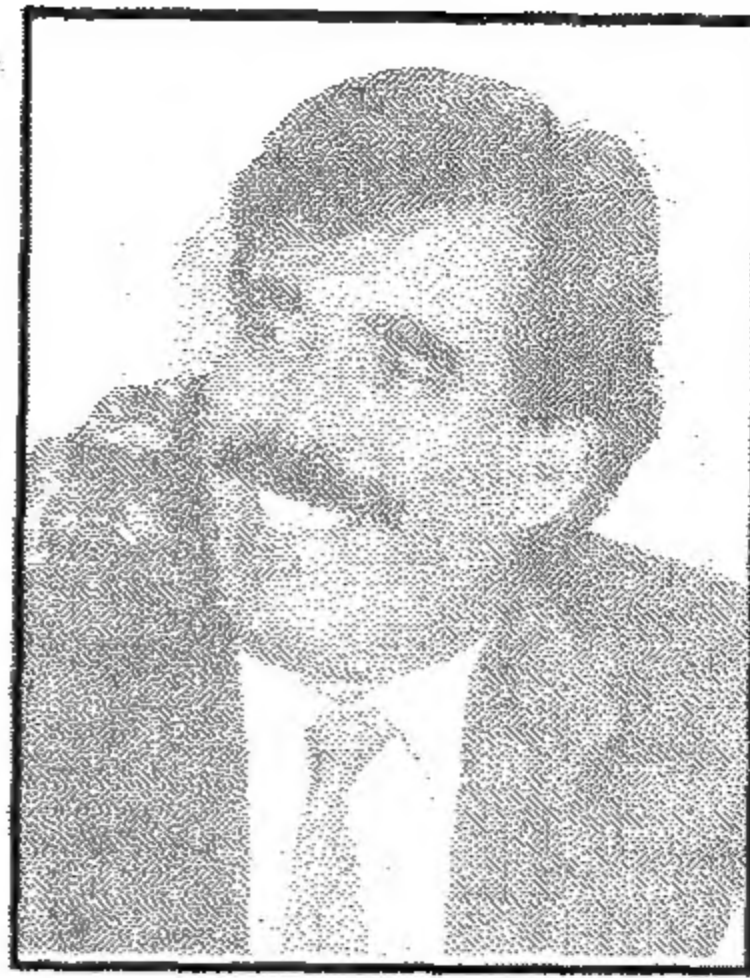




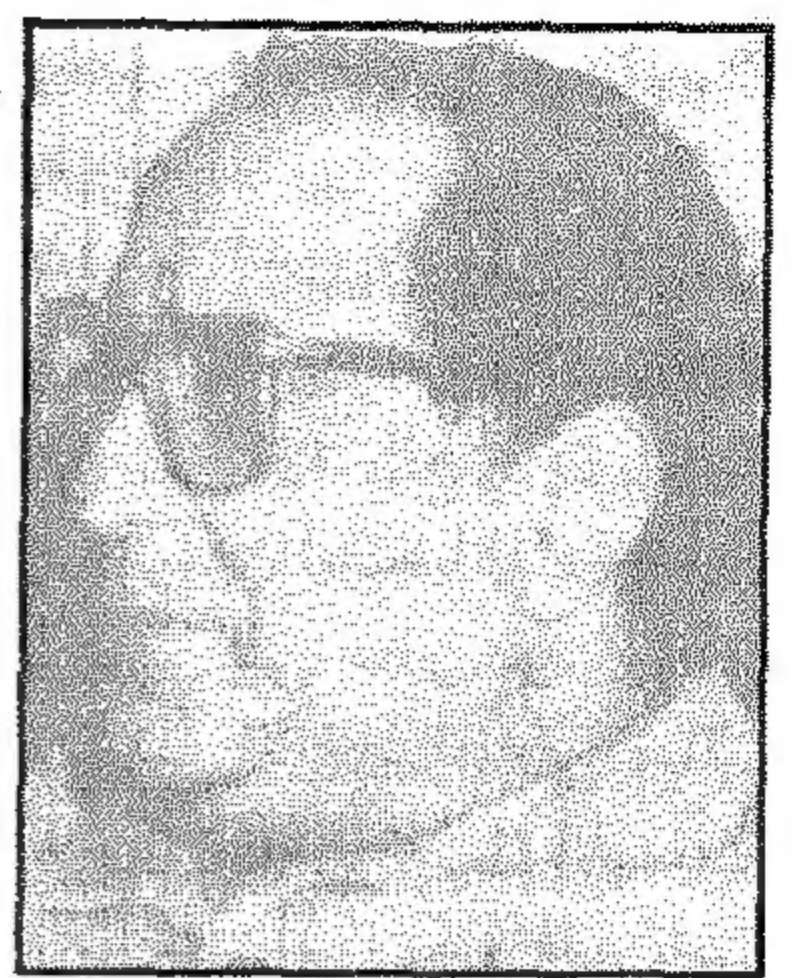
سالم صالح محمد



عبد الله حسين الأحمر



علي سالم البيض



هيدر أبو بكر العطاس

فكرة الاكثورية العددية. ونفسك بثنائية في السلطة تعكس حقوق الطرفين المكونين للوحدة، ومستند إلى أن التشطير مازال مستمرا في عدد كبير من المؤسسات، مؤكدا رفضه للإلحاق والضم. وقدم قراءة مغايرة لقراءة المؤتمر الشعبي مستندا إلى الحقائق التالية:

١- إن نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب تختلف في ظل الدوائر الفردية- عن عدد المقاعد التي حصل عليها. ونشر إحصاء في كل اليمن، يقول أن المؤتمر الشعبي العام حصل على ٢٨٪ والاشتراكي ٢٥.٦٪ والاصلاح ١٧٪ والمستقلون ١١٪.

٢- إن الحزب الاشتراكي قد فاز في كافة المقاعد المخصصة للمحافظات الجنوبية والشرقية (جمهورية اليمن الديمقراطية سابقا) وهو فوز يعد «بمشابة إعادة اعتبار له ولتجربته في الجنوب» ويلقى فكرة الاكثورية العددية.

٣- إن الحزب الاشتراكي إضافة إلى هذا قد حصل على عدد من المقاعد في الشمال يؤكد أنه حزب لكل الوطن، على عكس الأحزاب الأخرى التي فشلت في الحصول على أية مقاعد في الجنوب.. وعلى سبيل المثال فقد حصل الاشتراكي في «تعز» ثلثي مدن الشمال على ١٤ مقعدا (٦ حزبيين و٨ مستقلين) واحتل المركز الثاني بعد الاصلاح (١٦ مقعدا). وكان ترتيب الأصوات (وليس المقاعد) ٣٦.٧٪ للاشتراكيين- ٢٤.٦٪ الاصلاح- ٢٤.١٪ المؤتمر- ١٠.٥٪ الوجدوى الناصري- ٤٪ البعث.. كما حصل الحزب على مقاعد في حجة ومارب والجوف وإب والحديدة. وفاز له في صنعاء ٣ خاضوا الانتخابات كمستقلين.

وقد أدى هذا الخلل في القراءة إلى

مشاركة حقيقية فعالة. وتركز رهان الجميع على الانتخابات البرلمانية التي كان محمدا لها ٢٧ أبريل ١٩٩٣.

لقد أسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

- المؤتمر الشعبي العام برئاسة علي عبد الله صالح حصل على ١٤٥ مقعدا (١٢٧ نجحوا كحزبيين و٢٢ مستقلا انضموا إليه).

- الحزب الاشتراكي اليمني برئاسة علي سالم البيض حصل على ٨٤ مقعدا (٧١ حزبيين و١٣ انضموا اليه من المستقلين).

- التجمع اليمني للإصلاح برئاسة عبد الله حسين الأحمر (قبائل حاشد) والزندانى والأنسى (قادة الاخوان المسلمين) وحصل على ٦٢ مقعدا.

- البعثيون ٧ مقاعد
- حزب الحق مقعدان.
- الحزب الناصري الوجدوى مقعد واحد.

- الحزب الناصري الديمقراطي مقعد واحد.

- حزب التصحيح الشعبي الناصري مقعد واحد.

- المستقلون ٢٣ مقعدا. وقد اختلفت قراءة الأحزاب لهذه النتائج بصورة عمقت من الأزمة.

فحزب المؤتمر الشعبي العام اعتبر حصوله على أكبر عدد من المقاعد ونسبة عالية من الأصوات مكسبا شعبيا يمنحه شرعية تنهى الثنائية في السلطة والقسمة على اثنين (المؤتمر والاشتراكي). ونظر إلى دخول تجمع الاصلاح- حليفه القديم- إلى البرلمان بهذا الحجم، سنداً له يمنحه قدرة أكبر على المناورة والضغط.

بالمقابل رفض الحزب الاشتراكي

نشرت في الأيام الماضية نماذج من قرارات توزيع السيارات والأموال والتعيينات أصدرها علي عبد الله صالح موجهة إلى رئيس الوزراء، وقسام د. حسن مكى النائب الأول لرئيس الوزراء بإحالتها إلى الوزراء المختصين للتنفيذ. بل وصل الأمر إلى حد المطالبة- أمام اعتراضات الحزب الاشتراكي- بتخصيص جزء من موارد النفط في حدود ١٠٪ خارج الموازنة العامة للدولة تخصص لصاريك الرئيس. أي تقنين السلطات المالية المطلقة.

* استمرار الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وتورط كبار المسؤولين وكبار ضباط القوات المسلحة فيه.

* امتناع الرئيس عن التصديق على قوانين وافق عليها مجلس النواب (مثل قانون توحيد التعليم)، لأن الرئيس أو بعض القوى المتحالفة معه تعارض صدوره.

* قضية توحيد ودمج القوات المسلحة ومنع الأحزاب من ممارسة العمل داخلها ومنع الضباط والجنود من الانضمام للأحزاب.

* تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والارتفاع الجنوني في الأسعار وتردى الخدمات وانتشار البطالة وتدهور سعر العملة الوطنية، وارتفاع حجم الدين الخارجى وتدهور الزراعة وانتشار التهريب.

وأدت هذه المشاكل، إلى زيادة الخلافات بين الحزبين، والنظاميين وممارس الحزب الاشتراكي- شريك الحزب ظاهريا- المعارضة لسياسات علي عبد الله صالح من خلال الصحافة والمنظمات النقابية والديمقراطية.

ولم يكن على عبد الله صالح وحلفائه- خاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح- على استعداد للتسليم بسهولة بوجود الحزب الاشتراكي ومحاولته تحويل المشاركة الظاهرية في الحكم إلى

خلافات واسعة أدت إلى اندفاع على عهد الله صالح إلى تفجير هذه الحرب.

لقد شعر المؤتمر أن الحزب الاشتراكي أصبح مستعصبا على الابتلاع أو التصفية سياسيا، خاصة بعد فشل كل محاولات الاستناد للأكثرية العددية لفرض تعديلات دستورية وسياسية تلغى دور الحزب، والتي تمثلت في محاولة إلغاء مجلس الرئاسة، أو إلغاء منصب نائب الرئيس، أو عدم منح أي اختصاصات لنائب الرئيس، بما يعنى انفراد الرئيس بكل السلطات.. ومحاولة التراجع عن فكرة الحكم المحلى.

ورفض الحزب الاشتراكي هذه المحاولة. وبدأ مقاومته بوصول على سالم البيض من الخارج (كان في رحلة علاج) إلى عدن مباشرة في ١٩ أغسطس ١٩٩٣ ورفضه العودة إلى صنعاء. وتوالى التطورات والحملات الإعلامية التي اتخذت هذه المرة اتجاها بالغ العنف.

وفي محاولة لعلاج الأزمة طرح سالم صالح محمد فكرة الفدرالية، باعتبارها، بديلا واقعيا يحافظ على حقوق كل الأطراف ووحدية اليمن وسيادتها، ودعى إلى نظام فدرالى تقسم البلاد بموجبه إلى ثلاثة أو أربعة أقاليم، مشددا على «توزيع الثروة في شكل عادل وكذلك المنافذ البحرية» وأكد أن الحزب الاشتراكي يهدف إلى توسيع مشاركة الشعب في السلطة والحكم تعزيزا للديمقراطية. ويرى ذلك من خلال إعادة تنظيم البلاد إداريا في ثلاثة أو أربعة أقاليم يتمتع كل منها بالصلاحيات المتعلقة بشئون التنمية والأمن الداخلى في إطار الدولة الموحدة وفي ظل حكومة واحدة لليمن. ويتدرج هذا الاقتراح في إطار تعزيز الحكم المحلى..

ونظام الأقاليم يمنع بروز الحساسيات الذاتية ويؤكد في الوقت ذاته تحقيق المواطنة المتساوية ويستوعب الأزمة ومسبباتها، ويقدم المخارج والحلول لانهاؤها وعدم تكرارها.

وبدا هذا الاقتراح واقعيا. فبعد ٣ سنوات ونصف من الوحدة كان الوضع أدنى من الفدرالية بكثير. فالجيش مازال جيشين، والعملية عملتين، والمخارجية لا تجسد السيادة الموحدة للدولة، والقوانين مشطرة والتعليم مشطر.. الخ.

ولكن على عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبى رفضا الاقتراح وأتهم الحزب الاشتراكي بالرغبة في فصل الشطر الجنوبي وتحطيم الوحدة.

وتوالى المبادرات والوساطات العربية والدولية لحل الأزمة وتقدم الحزب الاشتراكي ببرنامج من ١٨ نقطة لحل الأزمة. واضطر المؤتمر إلى إعلان قبوله بها.

واقترح الاشتراكي أن لا ينحصر الحوار في الأحزاب الثلاثة المؤتلفة في السلطة وأن تشارك الأحزاب الأخرى والنقابات والاتحادات والشخصيات الوطنية، وتكونت لجنة تعبر عن كل هذه القوى انتهت إلى توقيع ما عرف باسم «وثيقة العهد والاتفاق» والتي جاءت تطورا للمبادئ الـ ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي.

وتتكون الوثيقة من محورين الأول يعالج الأسباب الراهنة للأزمة وبالأذات قضيتان أساسيتان، قضية الأمن والإرهاب والمسائل المتعلقة بالقوات المسلحة ودورها، وقضية العلاقات بين مختلف السلطات بما في ذلك منصب نائب الرئيس وسلطاته وصلاحياته بما يمنع التعادل والازدواجية.

ومن أهم ماورد في هذا المحور:

- منع التصرف بالمال العام خارج الأغراض المحددة له في الميزانية العامة، وضرورة التقيد بالصلاحيات المحددة للصرف، وتحديد صلاحيات الصرف لكبار المسئولين بما في ذلك رئيس الجمهورية.

- لا يجوز الامتناع أو التباطؤ عن صرف أية اعتمادات مقررة في الميزانية العامة أو التصرف بها من جانب أى جهة غير مختصة وفقا لقانون الميزانية.

- عدم التدخل في اختصاصات أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية والامتناع عن إصدار التعليمات التي تتنافى مع القوانين وتخلق إرباكا وتمييزا بين المواطنين.

المحور الثانى: يتعلق بأسس بناء الدولة الحديثة وهيئاتها، بما في ذلك تحديد نظام الحكم وأسسها العامة والتي على أساسها تعاد صياغة كل الوثائق بدءا بالدستور ومرورا بالقوانين. وركزت الوثيقة على الديمقراطية التعددية واللامركزية في الحكم وإقامة حكم محلى حقيقى كدليل للديمقراطية وأداة تمكن من توسيع المشاركة الشعبية للحكم.

وحددت أن الحكم المحلى يقوم على قاعدة الانتخابات المباشرة والحرية والمتساوية لكافة هيئاته.

وبعد تردد ومعارضة علنية من الإخوان المسلمين وحزب الإصلاح، ومكتومه من على عبد الله صالح

والمؤتمر الشعبى العام تم توقيع الوثيقة في «عمان» بالأردن يوم ٢٠ فبراير ١٩٩٤.

وللأسف فلم تكن تلك نهاية الأزمة، بل لعلها كانت البداية. فتجدد شعور تحالف «المؤتمر-الإصلاح» أن تنفيذ هذه الوثيقة ينهى سيطرته على الحكم وانفراده الفعلى به ويهدد مصالحه.

ويبدو أن قرار فرض السيطرة وتصفية الحزب الاشتراكي بالقوة المسلحة والغزو، والاحتلال- على حد قول الرئيس مبارك لعلى عبد الله صالح- اتخذ في هذه اللحظة.

وبدأت المواجهة العسكرية بعد التوقيع مباشرة عبر عدد من المعطيات.

* في اليوم التالي انفجر صدام مسلح بين لواء «العاصفة» الشمالى الموجود في «أبين» بالجنوب، ولواء «الوحدة» الجنوبي.

* توجه أحمد مساعد حسين عضو اللجنة العامة (المكتب السياسى) للمؤتمر الشعبى العام (وهو واحد من الذين قادوا مذابح ١٣ يناير ١٩٨٦ في الجنوب وحكم عليه بالاعدام وهرب إلى صنعاء) إلى شبوة مستقط رأسه على رأس قوة شمالية في منتصف مارس للسيطرة على بعض المناطق العسكرية فيها.

* انفجر الموقف في ذمار شمال البلاد الواقعة على بعد ٨٠ كيلو متر إلى الجنوب من صنعاء بين قوات الحرس الجمهورى (الجيش الخاص لعلى عبدالله صالح وهو أقوى التشكيلات العسكرية الشمالية على غرار الحرس الجمهورى العراقى) التي قامت بحصار قوات معسكر باصهيب الجنوبي.

* ثم وقعت أخطر مواجهة بين اللواء الأول المدرع الشمالى واللواء الثالث المدرع الجنوبى في معسكر عمران. وكان يقود قوات الشمال العقيد «على محسن الأحمر» الأخ غير الشقيق للرئيس على عبد صالح. واستمر القتال الذي بدأ يوم ٢٧ أبريل- في ذكرى مرور عام على الانتخابات التشريعية- لمدة ١٨ ساعة مخلقا ٣٠٠ قتيل و ٤٠٠ جريح. وأكدت مصادر يمنية أن على عبد الله صالح هو الذى قاد هذه المواجهة الدامية.

وفى يوم ٤ مايو ١٩٩٤ بدأت القوات الخاضعة لعلى عبد الله صالح- بعد تصفية الألوية الجنوبية في الشمال، -في غزو الجنوب بهدف تصفية الحزب الاشتراكي وتحقيق سياسة

الضم والإلحاق.

وتوالت القرارات الانفصالية.

سحب الثقة من حكومة حيدر أبو بكر العطاس إعلان حالة الطوارئ لمدة ٣٠ يوماً نظراً لقيام فتنة داخلية في البلاد بسبب تمرد عناصر انفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي اليمنى على الشرعية الدستورية، وما نتج عن ذلك من أعمال عسكرية وتهديد مباشر لوحدة الوطن وأمن المواطنين واستقرارهم، كما أعلن الرئيس على عبد الله صالح إقالة علي سالم البيض - الاستيلاء على مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في صنعاء و٣٦ مركزاً للحزب - قطع الاتصالات التليفونية على عدن - إقالة العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع وإحالاته للمحاكمة بعد الجرائم التي ارتكبتها في أثناء تأديته لوظيفته وبتعيين العميد «عبد ربه منصور هادي» (وهو من المتأمرين في أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ في الجنوب) بدلاً منه - إقالة وزير النفط والثروات المعدنية «صالح أبو بكر بن حسين» ومحافظ مدينة عدن «صالح منصور السيلي» - من مناصبيهما - اتهام وزير النفط بالاستيلاء على ٣٧٥ مليون دولار من عائدات البترول وإيداعها في حسابات خاصة بهم - مطالبة قادة الاشتراكي بالاستسلام فوراً وتقديم ضمانات كافية لمحاكمتهم محاكمة عادلة وعلنية، على أن تعلن العناصر الوحشية في الحزب الاشتراكي موقوفها من الوحدة اليمنية والشرعية الدستورية.

واندفعت القوات عبر محاور عدة في اتجاه عدن لتنفيذ عملية الإلحاق والضم. ورفضت صنعاء أي وساطة عربية أو دولية، بما في ذلك وساطة الجامعة العربية. وقال على عبد الله صالح «ما يجري في اليمن شأن داخلي وقضية تهم اليمنيين. فنحن لسنا دولتين أو نظامين، بل دولة واحدة وشعب واحد ونظام جمهوري واحد، وما يجري هو قتال ضد عناصر يمنية أثارت الفتنة في المجتمع على الشرعية الدستورية، وهي تتحمل مسئولية عملها وأخطائها...»

وعندما تقدم الحزب الاشتراكي وثلاثة أحزاب شمالية التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري - حزب الحق - اتحاد القوى الشعبية - وحزبان جنوبيان «التجمع الوحدوي اليمني» - رابطة أبناء اليمن» بمبادرة تقوم على ٦ نقاط هي:

١- الوقف الفوري لكل العمليات العسكرية.

٢- إلغاء كل مؤسسات السلطة القائمة لعجزها عن حل الأزمة.

٣- الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني تتولى إخراج البلاد من الهوة السحيقة.

٤- تقوم حكومة الإنقاذ بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق التي حازت على إجماع وطني لم يسبق له مثيل في حياة شعبنا.

٥- تقوم الحكومة بالتحقيق لكشف المتسببين في جريمة الاقتتال وتقديمهم للمحاكمة.

٦- الوقف ضد أي طرف يرفض هذه المبادرة التي تهدف إلى إنقاذ شعبنا وبلادنا بوضع حد لهذا الدمار.

ورفض على عبد الله صالح هذه المبادرة. وواصلت قواته محاولتها الوصول لعدن وإخضاع الحزب الاشتراكي وجماهير الشعب في الجنوب لسلطة على عبد الله صالح باسم الوحدة والديمقراطية.

ويحاول على عبد الله صالح أن يحقق نصراً سريعاً تجنباً لخطر ينارز.

الأول: كشف مواقفه للعناصر المعارضة في الشمال إذا طال وجود قواته في الجنوب. فهناك عناصر معارضة في عديد من المناطق الشمالية خاصة في تعز. وهناك خطر تحرك قبائل «بكيل» التي التزمت الحياد حتى الآن. وهي أكبر قبائل اليمن ولكنها مهمشة في ظل سيطرة قبائل «حاشد» على السلطة والثروة، مستفيدة من تشتت القبائل وخلاقاتها المستمرة.

الثاني: احتمال التدخل الأجنبي والذي يخاف على عبد الله صالح أن يكون بمثابة إنقاذ للحزب الاشتراكي.

وهناك اتفاق بين كافة القوى والمعلقين، أن أحداث اليمن بعيدة عن أي تدخل خارجي إقليمي أو دولي، باستثناء مساعدات محدودة (خبراء وأسلحة) عراقية لعلي عبد الله صالح.

ولكن القوى العربية والدولية تقف بوضوح ضد هذه الحرب، ولها مصلحة في استقرار الوضع في اليمن ووقف القتال بسرعة. مع ميل ظاهر إلى جانب ما يطرحه الحزب الاشتراكي.

لالحكومة المصرية نخشى من تحالف المؤتمر الشمسي العام مع الأصوليين (والإرهابيين) والذي يتحمل مسئولية وجود معسكرات تدريب لإرهابيين

مصريين (وعرب) في صعدة، بل واستخدام اليمن كقاعدة لتسلل المصريين العائدين من أفغانستان وإصدار التعليمات بتنفيذ العمليات الإرهابية في مصر من صنعاء. كما حدث في محاولة اغتيال د. عاطف صدقي. وقد لعب الحزب الاشتراكي دوراً بارزاً في كشف هذا الوجود في فترة مبكرة.

أما دول الخليج التي لا تغفر أغلبها دور على عبد الله صالح المؤيد لغزو العراق للكويت والذي لم يكن محل موافقة قادة الاشتراكي، فتتري أن بناء الوحدة اليمنية «ليس مصلحة وطنية يمنية فحسب، ولكنها مصلحة إقليمية للحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة العربية. وأن حل الأزمة لا بد أن يكون بالطرق السلمية، وليس باللجوء إلى الاقتتال أو التشطير. وأن اليمن الذي يفضل جيرانه هو اليمن الموحد الذي تسيطر عليه دولة النظام والقانون ويخضع فيها الجميع من أفراد وقبائل وأحزاب لسلطة الحكومة.

* الولايات المتحدة الأمريكية والتي لعبت دوراً هاماً في الوصول إلى وثيقة العهد والاتفاق، فيقول المراقبون أنها كانت حازمة للغاية بخصوص أهمية استقرار دولة الوحدة اليمنية، كما أوضحوا بما لا يدع مجالاً للشك أن المصالح الأمريكية في اليمن وشبه الجزيرة العربية والخليج لا تسمح لواشنطن بقبول حل عسكري للأزمة أو باستمرار الأزمة إلى ما لا نهاية، ولا تسمح أيضاً بقبول دولة يمنية غير مستقرة لا تمتنع بالنظام والقانون ولا تسيطر الدولة فيها على القبائل والأمن.

ولا يمكن إغفال أهمية موقع اليمن بالنسبة لكل الأطراف من الناحية الاستراتيجية، فهو يقع بالقرب من الاحتياطي الاستراتيجي العالمي للنفط، ويطل على باب المندب والبحر الأحمر، وبحر العرب وخطوط المواصلات النفطية. ومن هنا فالقوى الخارجية لن تكتفي بموقف المراقب طويل.

أما إذا نجح على عبد الله صالح - وهو ما يبدو صعباً حتى الآن - في اقتحام عدن، فكافة المصادر تؤكد أن هذه لن تكون النهاية فخبرة الحزب الاشتراكي وحلفائه في الحرب الشعبية خبرة طويلة، ولن يستسلم شعب الجنوب بسهولة لهذا الغزو... وساعتها ستكون الحرب الأهلية بكل آثارها المدمرة.

فهل تنجح القوى الداخلية والعربية في وقف القتال وإجبار على عبد الله صالح وحلفائه على البحث عن حل سلمي قبل فوات الأوان.

هوامش على دفتر الحياة

جنوب أفريقيا :

الحج للوطنين والشهداء...

كان كريس هاني قائدا من قادة حرب العصايات في أنجولا، إذ كان يقود وحدات جنوب أفريقيا في تلك الحرب الشرسة . وفي عام ١٩٨٦ عين كريس رئيسا للاركان في الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الافريقي الذي كان معروفا باسم «رمح الأمة» ، وظل مسئولاً عن العمل السري في محافظة «الكيب» لمدة سبع سنوات.

وكل هذا النشاط الجرمي والخبرات العسكرية الواسعة ترك أثرا عميقا في شخصيته، ورفع من سمعته في الجراة والذكاء السياسي. وازدادت تلك السمعة بعد فشل محاولة اغتياله في السبعينات التي دبرتها أجهزة الامن في جنوب أفريقيا بوضع قنبلة تحت سيارته.

وعندما بدأت المفاوضات مع البيض من أجل إنهاء النظام العنصري ، نظام الابارتهايد أظهر كريس مرونة سياسية فائقة لم يكن أحد غيره قادرا ان يقدمها وهو البطل الشعبي لدى الشباب.

وكان تقديره أن الحكم العنصري في جنوب افريقيا - بعد ثلاثمائة وخمسين عاما- يترنح بفضل المقاومة الداخلية ، وضغط الرأي العام العالمي، والعقوبات الاقتصادية ، خصوصا بعد قرار الكونجرس الامريكى. ومع اتجاه جنوب افريقيا نحو الديمقراطية وحكم الاغلبية السوداء ، رأى هاني دوره في بناء وقيادة حزب شيوعى يكون ملائما للتحولات

د.عبد العظيم أنيس

حضور فذ في أوساط المثقفين في نفس الوقت ، وكان معروفا بثقافته الواسعة الى درجة أنه اثار إعجاب وزير الشؤون الدستورية الابيض في جنوب افريقيا عندما اكتشف إبان المفاوضات معرفته الواسعة بالادب اليونانى والادب اللاتينى الكلاسيكى.

إلا ان ما أكسب كريس هاني شعبيته الجارفة في أوساط السود - ليس في جنوب افريقيا فقط وإنما في سائر افريقيا- هو كفاءته العسكرية وقدراته القيادية خلال المعارك الحربية التي خاضها ضد الامبريالية فى زيمبابوى (١٩٦٧) وفنسى أنجولا (٨٣-١٩٨٤) ثم داخل جنوب افريقيا لمدة ٢٨ سنة. وفي أواخر الستينات خاض كريس هاني معمة الحرب الروديسية وشهد العديد من زملائه من السود بجنوب افريقيا يسقطون في تلك المعارك ، واشتهر هو بين رفاقه بشجاعته الفائقة. وفي أوائل الثمانينات

قال نيلسون مانديلا في الخطاب الذي ألقاه عقب إعلان نتيجة الانتخابات: «إننى مدين شخصا- وأقدم احتراما- لمجموعة من أعظم قادة جنوب إفريقيا، بما فى ذلك جون ديبوب: وهيلين جـوزيف، وكريس هاني، وأوليفر تامبو لقد كان من المفروض أن يكونوا هنا ليحتفلوا معنا ، فهذا هو إنجازهم أيضا»

فمن هو كريس هاني هذا الذى عبر مانديلا عن دينه الشخصى له وقدم احتراماته لذكراه وتمنى لو كان معهم فى الاحتفال بالنصر التاريخى.

إنه أمين عام الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا ، الذى اغتاله البيض البمينيون منذ نحو عام بالقرب من منزله ، وهو عضو القيادة الوطنية للمؤتمر الوطنى الافريقى.

فى استفتاء للرأى العام الاسود فى جنوب افريقيا ، أجرى عام ١٩٩٢ اتضح أن كريس هاني يأتى بعد نيلسون مانديلا فى شعبيته ، وفى انتخابات قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى التى جرت فى يوليو ١٩٩١ حصل كريس هاني على أعلى الاصوات.

كريس هاني إذن ليس فقط أمينا عاما للحزب وإنما هو بطل وطنى باقتدار ، ولا غرابة فى ذلك فقد تميز فى حياته السياسية بقدرته الفذة على تحريك وتنظيم عمال الزراعة ، وسكان أحزمة الفقر، بينما كان له دائما

د. سعد الدين

ابراهيم

ومؤتمر

الاقليات

المدفعية الثقيلة التي فتحت نيرانها على د. سعد الدين ابراهيم الاستاذ بالجامعة الامريكية ومدير مركز ابن خلدون ومؤتمره عن الاقليات تميزت هذه المرة بكثافتها وصورها من اتجاهات مختلفة وليس من اتجاه واحد. فى الماضى كانت النيران مصوبة ضده وضد انشطته من جانب صحف المعارضة أو شخصيات معارضة، حدث هذا مثلا أيام مقالاته عن «الامير والمثقف»، كما حدث هذا يوم نشر المقالات التي تحدثت عن علاقته بالسيدة جيهان السادات ولقاءاته بأنور السادات فى الاسكندرية إبان أزمة سبتمبر ١٩٨١، وقيل فى تفسير هذه اللقاءات أكثر من وجهه نظر... بعضهم قال إن السيدة جيهان السادات حاولت استغلال قدرات سعد الدين لاقتناع السادات بخطر سياساته تجاه المعارضة وتجاه الكنيسة القبطية، والبعض الآخر قال إن هدف اللقاء هو إبلاغ د. سعد الدين رسالة ينقلها الى الجانب الامريكى. وأيا كانت الحقيقة فإن سعد الدين ابراهيم لم يكن بالشخصية التي تترتاح وتطمئن لها قوى المعارضة والشخصيات الوطنية فى مصر، وإلى هذه الحقيقة أشارت مجلة «مرىب» الامريكية المهتمة بشئون الشرق الاوسط من منظور تقدمى ديمقراطى فى أحد أعدادها العام الماضى.

ثم جاء تشكيل الهيئة الامريكية للمبادرة ظهر الرسمية فى الشرق الاوسط من شخصيات أمريكية عرفت بعملها السابق فى مجالات الدبلوماسية

١٩٩٣ فى «دون بارك» down park، كان هذا يوم سبت، وكان كريس هانى قد صرف حارسه الخاص وسائقه لأنه يريد أن يستريح من عناء العمل المرهق طوال الاسبوع، ثم خطر له بعد ذلك أنه لم يقرأ الصحف فأخذ سيارته وذهب الى السوق لشراء الصحف. وكان البيض المتطرفون فى انتظاره عندما خرج من المنزل فأطلقوا الرصاص عليه وعلى سيارته، وعندما وقع ذهب أحدهم إليه وأطلق الرصاص على رأسه.

ولم يكن اختيارهم له للاغتيال مجرد مصادفة، فقد كانوا يعلمون أنه ذو موهبة استراتيجية فذة فى العمل السياسى، لعب دورا فريدا فى تطوير البرنامج السياسى للمؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى لجنوب افريقيا، ولذا فإن بقاءه هو أحد ضمانات النجاح فى تلك المفاوضات مع دى كليرك وأن إزاحته قد تفتح الباب للفشل. وهكذا اغتالوه، وهكذا ودعت الحركة الشورية فى العالم كله واحدا من أعظم أبطال النضال الوطنى والاجتماعى.

لكن شعب جنوب افريقيا عاد الى الطريق الصحيح، طريق الديمقراطية، وإنهاء نظام الأبارتهيد البغيض، طريق العدالة الاجتماعية وإنصاف المظلومين والمضطهدين والمستغلين بفضل رجال من معدن كريس هانى وفى هذا عزاء للملايين التي خرجت تبكيه يوم تشييع جنازته.

الجديدة التي تجرى فى البلاد وللمهام التي تواجه الشعب.

وكان هانى يقول ما معناه: انتهى الجهاد الاصغر وبدأ الجهاد الأكبر. وكان يقصد بذلك تعبئة الجهد الوطنى من أجل التنمية ومن أجل العدالة الاجتماعية التي طال حرمان السود منها، من أجل حياة أفضل لعمال المناجم الذين يموتون بالمشات كل عام فى إصابات عمل، من أجل منازل لهم ولأسرهم بجوار المناجم بدلا من أن يذهب الواحد منهم لزيارة أسرته مرة كل عام، من أجل العناية بعمال الزراعة، وأسره التي طال حرمانها من التعليم والخدمات الصحية.

ولعل من المفارقات الغريبة أننا نشهد هذا الانتصار التاريخى لشعب جنوب افريقيا الاسود، بينما كانت السيدة تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا تصف منذ سبع سنوات فقط (١٩٨٧) المؤتمر الوطنى الافريقى بأنه «منظمة إرهابية نموذجية» وكانت تقول: «إن أى إنسان يعتقد أن المؤتمر الوطنى الافريقى سوف يحكم جنوب افريقيا إنما يعيش فى عالم من الخيالات والاهام».

ولقد تحققت نبوءة كريس هانى لا نبوءة السيدة تاتشر، ومن أسف أنه لم يعيش حتى يرى يوم الانتصار. ولقد صمم البيض المتطرفون على الا يشهد هو هذا اليوم وهكذا تربصوا له، واغتالوه قرب منزله فى ١٠ ابريل



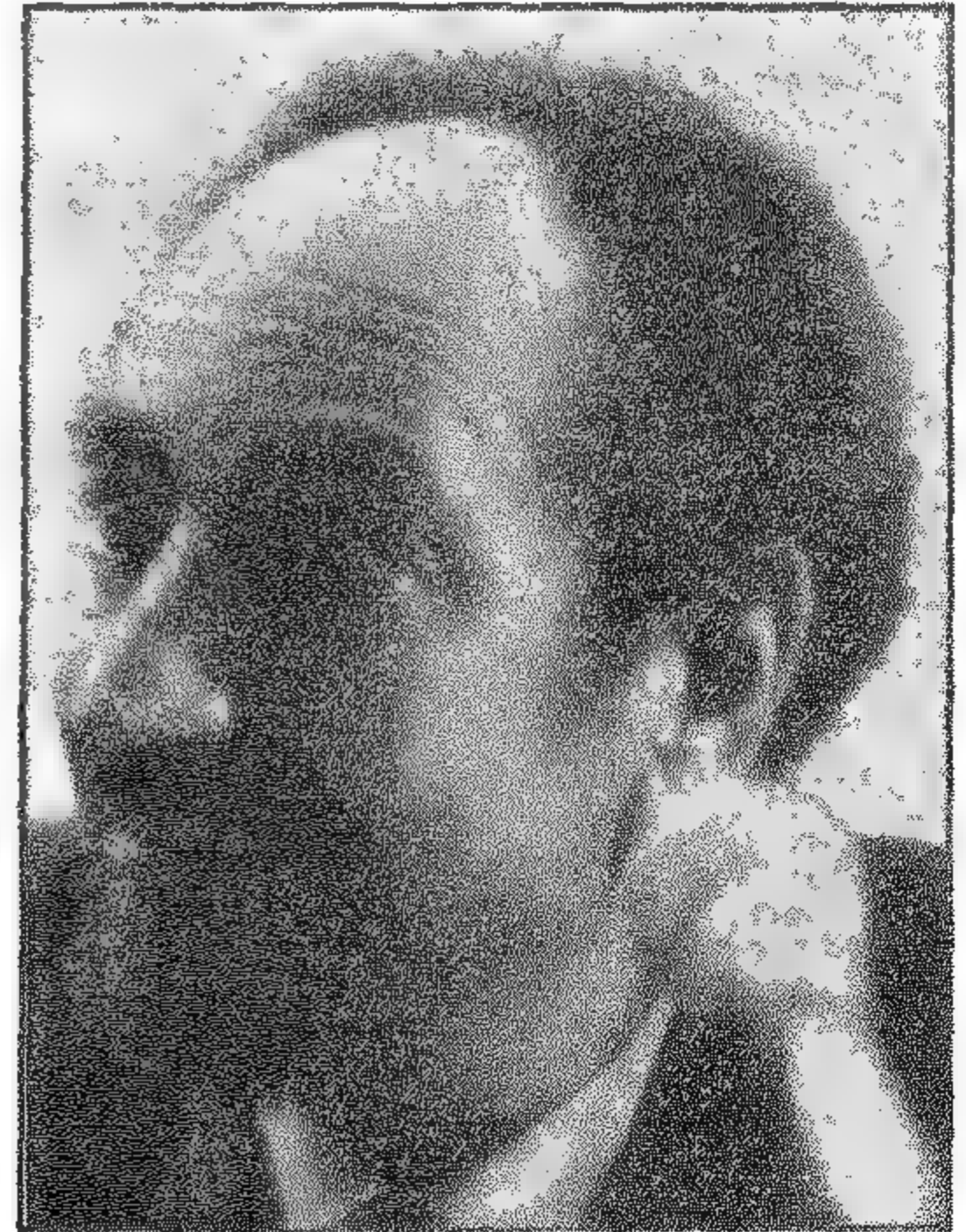
كريس
هانى

والدفاع والاستخبارات ، وأعلنت هذه اللجنة عن تشكيل «عقل مركزي» ضمن إطارها تضم شخصيات عديدة من إسرائيل ومصر والسعودية والكويت وفلسطين وأبقت على أسماء الشخصيات العربية فيها مجهلة وقال البعض في تبرير ذلك إنما جرى ذلك لحماية هذه الشخصيات من احتمالات الاغتيالات.

شخص وحيد أعلن راضيا عن وجوده ضمن هذا العقل المركزي .. هو الدكتور سعد الدين ، ابراهيم ، وربما يذكر قسراء «اليسار» أنني دخلت معه منذ أكثر من عام في جدل حاد حول هذه الأنشطة ودلالاتها، وقد نشرت «اليسار» رده على مقالاتي. لكن سؤالا ثار آنذاك حول العلاقة بين هذه الأنشطة ومركز «ابن خلدون» الذي يفترض أنه مركز بحثي ، وهل يا ترى لهذا التداخل بين أنشطة د. سعد الدين ابراهيم السياسية وبين مركز ابن خلدون أي تأثيرات على نشاط المركز؟

ثم جاء الاعلان عن مؤتمر الاقليات هذا وأعلن عن أسماء عربية مرموقة باعتبارها مشتركة في هذا المؤتمر ، وثبت كذب هذا الاعلان كما اتضح بعد ذلك ، وبدأ الهجوم بمقالة الاستاذ محمد حسنين هيكل التي نشرت في «الاهرام ويكلي» أولا ثم في أهرام الجمعة في اليوم التالي واتسع الهجوم بمقالات الاستاذ ابراهيم نافع والاستاذ السيد ياسين وآخرين كثيرين حتى مجلات الادب مثل «أخبار الادب» التي تصدر عن

د. سعد الدين ابراهيم



دار أخبار اليوم شاركت في الحملة على هذا المؤتمر، وهذا ما عنيت به عندما قلت إن نيران المدفعية الثقيلة جاءت من اتجاهات مختلفة.. من أحزاب المعارضة ومن بعض أقطاب النظام الحاكم معا، مما ينفي ما كان مفترضا في أول الامر من أن صاحب الدعوة لابد قد حصل على موافقة ولو ضمنية على هذا المؤتمر من أركان النظام.

ويمكن تلخيص وجهات النظر المعارضة لهذا المؤتمر على النحو التالي : أولا وأن الاقباط في مصر جزء أصيل من النسيج الاجتماعي لهذا الشعب، وبالتالي فلا يمكن النظر إليهم مثل النظر إلى الأكراد في العراق أو البربر في شمال إفريقيا، بالطبع لا يعني هذا أنه لا توجد مشاكل خاصة بالاقباط في مصر وإنما ينبغي أن يناقش هذا على النطاق الوطني والمحلي.

ثانيا : أن دخول هيئات أجنبية في هذا المؤتمر وقبوله (هيئة بريطانية غير رسمية) ، يشير شبهات عديدة خصوصا أن هناك ملايين الدولارات المرسدة لمثل هذه «البحوث» في الغرب. والواقع أنه قد ثبت بالأدلة الحاسمة وبأقلام أمريكية أن العديد من هذه الهيئات «غير الرسمية» المنتشرة كالقطر في عواصم الغرب ليست غير واجهات لأنشطة المخابرات الأمريكية. ولم تسلم من هذه الأنشطة حتى المجلات الثقافية. وقصة مجلة «إينكوننتر» Encounter الثقافية التي كانت تصدر في لندن وقبول المخابرات الأمريكية لها معروفة وموثقة تماما. كذلك قصة مجلة «حوار» التي كانت تصدر في بيروت وكان رئيس تحريرها أنيس صايغ معروفة أيضا، وقد أغلقت أبوابها بمجرد الاعتراف أن المخابرات الأمريكية هي التي تمولها. ثالثا : إن مسألة التوقيت في مناقشة مشاكل الاقباط مسألة مهمة. وفي هذه الفترة العصبية التي تجتازها البلاد في مواجهة الإرهاب ومسلسل الاغتيالات قد لا يكون من المناسب تنظيم حتى مؤتمر وطني لهذه المسألة اليوم. إن التوقيت المناسب هو عنصر هام من عناصر نجاح أي عمل سياسي. وقد رد د. سعد الدين ابراهيم على هذه الحملة الواسعة ضد مؤتمره في جريده الأهرام يوم الخميس ١٢ مايو، وقد قرأت رده باهتمام وخرجت بانطباع أنه رد شكلي في معظمه لا يتناول بعض القضايا المثارة أو يتناولها بردود تغطي موقفه وموقف المؤتمر أكثر من أن تكون مقنعة.

شيء واحد تجاهله د. سعد الدين ابراهيم في ردوده قاما هو تفسير قيامه- دون وجه حق- بإذاعة أسماء شخصيات

مرموقة باعتبارها مشاركة في المؤتمر دون أخذ موافقتها أصلا. حدث هذا فيما يتعلق بالأساتذة محمد حسنين هيكل وجمال بدوي و ابراهيم نافع وطارق البشري وعمرو موسى و بطرس غالي وآخرين. ولم تكن هذه أول سابقة للدكتور سعد الدين ابراهيم في تزيف أسماء الناس في عمل من أعماله، فالمؤكد أنه عندما قام بتشكيل مجلس أمناء مركز ابن خلدون أعلن عن أسماء ثلاثة من أصدقائي ضمن مجلس الأمناء، وهم الدكتور أسامة الخولي وحامد عمار و ابراهيم حلمي عبد الرحمن. وقد سألت الثلاثة آنذاك عن ذلك فأكدوا لي أنهم لا يعرفون شيئا عن هذا الموضوع وأنه تم دون استئذانهم. ثم أرسل اثنان منهم هما الدكتور أسامة الخولي والدكتور حامد عمار رسالة إلى د. سعد الدين ابراهيم يعبرون عن ضيقهم من وضع أسمائهم دون إذن ويطلبون رفعها. وعندما أعلن عن هيئة المبادرة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط ادعى د. سعد الدين ابراهيم أن المنتدى العربي (عمان) ومركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام من المنضمين لهذه المبادرة وأكد لي الاستاذ السيد حسن آنذاك- وكان المسئول عن المنتدى- أنه كلام كاذب.

والدكتور سعد الدين ابراهيم رجل مثقف ذو خبرة واسعة اكتسبها من وجوده في الولايات المتحدة سنين طويلة ومن عمله في الجامعة الأمريكية، وهو على علم كامل بأصول وقواعد نشر الأسماء وتشكيل المجالس، أي أنه ليس شابا غرا جاهلا بالأصول وقواعد التعامل مع الآخرين، فكيف تسول له أن يقوم بمثل هذه الأعمال غير اللائقة؟

إن الأستاذ السيد حسن قال في مقاله عن مؤتمر الأقليات بجريدة الأهرام إنه- أي د. سعد الدين- يريد أن يتساجر بهذه الأسماء المرموقة في أوساط المثقفين المصريين والعرب لعله يكتسب هو أو أنشطته من هذه التجارة شرعية تعوزة، وقال آخرون أنه بنشر هذه الأسماء يريد أن يشجع آخرين على الاشتراك ولا مانع بعد ذلك من رفعها إذا احتجت بعد أن يكون الآخرون قد اشتركوا فعلا.

وأيا كان السبب، فالحال أن هذا عمل لا يليق بمثقف كبير مثل د. سعد الدين ابراهيم فمتى يعترف أنه ارتكب خطأ كبيرا بمثل هذا العمل ويعد أنه لن يكرره؟ ليس هذا عنواننا من عندي، وإنما هو

اتفاق ٤ مايو

لأننى كنت واحدا من المعارضين لاتفاق غزة-أريحا، فإن من الطبيعى ألا أكون متفائلا باتفاق ٤ مايو بين منظمة التحرير وإسرائيل. ولقد دخلت فى الماضى فى مناقشات مستفيضة مع بعض الأصدقاء الفلسطينيين حول «اتفاق المبادئ» المبرم فى أواسط، وكنا على خلاف فى الرأى لكنى أراهم اليوم يرفضون اتفاق ٤ مايو كما هو واضح من مقال بشير البرغوثى فى «الأهالى» مؤخرا ومن تصريحات د. غسان الخطيب فى الأرض المحتلة.

وبالنسبة لى فإن اتفاق ٤ مايو يؤكد أن الطريق ليس مفتوحا ولا يحزنون أمام التقدم نحو تقرير المصير، بل لعله مغلق بالمضبة والمفتاح يمثل هذا الاتفاق. كما يؤكد قناعاتى الأولى بأن ما هو مطروح هو تكرر وتبعية الكيان الفلسطينى للاقتصاد الإسرائيلى ومشروعاته، كخطوة على طريق الاستقطاب اللاحق للاقتصاد الأردنى وصولا إلى منطقة تجارة حرة إسرائيلية فلسطينية أردنية، تكون معبرا إلى الداخل العربى، ولا سيما القسم الخلقى من هذا الداخل.

هذا هو المشروع المعد للتنفيذ فى المرحلة المقبلة بدعم أمريكى دون شك. وليس تأكيد التقارير الأمريكية الصادرة من جامعاتها حول أولوية تطوير البنى التحتية (موانئ، سكك حديد، طرق برية، شركات، مواصلات.. الخ) التى تعزز الارتباط الإسرائيلى بالداخل العربى سوى تأكيد لهذه التوجهات.

والذى يبدو لى أن بعض رجال الأعمال الفلسطينيين (بعضهم وليس كلهم) هم الذين يقفون وراء هذا الاتفاق باعتبار أن الظروف لا تسمح بأكثر من ذلك. وهذا فى تقديرى هو دلالة اتفاق المبادئ، وماتلا من اتفاق ٤ مايو.

لكن هذا لا يعنى أن التنفيذ سوف يجرى فى هدوء فالشعب الفلسطينى منقسم على نفسه بشكل واضح من هذه الاتفاقية، والصراع الداخلى سوف يشتد دون شك، ربما ليس فى الأسابيع القليلة المقبلة وإنما فى السنوات المقبلة خصوصا عندما يتضح أن المفاوضات اللاحقة بعد ثلاث سنوات هى سراب فى سراب، وأن الطريق الحالى ليس هو طريق استرداد القدس أو تقرير المصير.

غير أننا نتمنى ألا يتحول هذا الصراع الداخلى إلى شكل مسلح، فتلك مصيبة كبرى نعوذ قوى الشعب الفلسطينى السياسية أن تتورط فيها.

صندوق النقد الدولى

يدخل دائرة الاستجواب

الدولة عن العلاج كمطلب أساسى للصندوق، واقتصر دورها فى التعليم على التعليم الأساسى فحسب (الابتدائى والإعدادى) وطلبات الصندوق ببيع المياه للفلاحين وغير ذلك من المطالب المنهجرة على حكومة مصر السنية. ولقد علمتنا الأيام والتجارب أن حكومة عاطف صدقى وأمثاله كثيرا ما أنكرت طلبات الصندوق أو أعلنت معارضتها لها ثم عادت صاغرة والتزمت بتنفيذها بعد ذلك بشهور أو سنوات ولذلك فإن المرء لابد أن يقف متشككا أمام نفى د. عاطف صدقى لاتجاه الحكومة لبيع ماء الرى للفلاحين.

ولقد كان لهذا الاستجواب رد فعل إيجابى حتى فى أوساط نواب الحزب الوطنى، فهناك اعتراف من المحرر البرلمانى للأهرام أنهم واجهوا الاستجواب بالصمت والانصات، لا الشوشرة على النائب المعارض كما هى العادة، وتسامح المحرر البرلمانى للأهرام: هل يرجع هذا الصمت والانصات إلى وقوع نواب الحزب الوطنى فى «شرك» الاقتناع بالاتهامات الخطيرة التى وجهها الهدوى لرئيس الوزراء.

تحية حارة للهدوى فرغلى الذى أثبت باستعداداته الجيد فى هذا الاستجواب أن ثمة مجال لقضح حكومة عاطف صدقى داخل مجلس الشعب، وأنه من الممكن اكتساب تعاطف حتى «الأغلبية» فى هذا العمل.



الهدوى
فرغلى

عنوان صحيفة الأهرام يوم الأربعاء ١١ مايو، تعليقا على الاستجواب التاريخى من النائب المعارض الهدوى فرغلى (تجمع) لرئيس الوزراء د. عاطف صدقى حول أوامر ونواهى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لحكومة مصر السنية.

والذين قرأوا تفاصيل هذا الاستجواب فى صحف المعارضة والحكومة لابد أنهم قد لاحظوا مدى استعداد الهدوى فرغلى بالوثائق التى لم يملك رئيس الوزراء إلا أن يعترف أنها صحيحة، وهى مجموعة خطابات النوايا المتبادلة بين الحكومة والصندوق، ومجموعة الفاكسات التى يرسلها الصندوق أو البنك إلى الحكومة فلا تملك غير الاستجابة لهذه الأوامر والنواهى. وقد استعرض الهدوى فرغلى (المتألق حسب وصف المحرر البرلمانى لجريدة الأهرام) ٦٥ إجراء جاءت فى أوامر صندوق النقد ليقارنها بما نفذته الحكومة وما تعزم تنفيذه حتى ١٥ يونيو القادم، بما فيها توسيع ضريبة المبيعات وزيادتها بخفض الرسوم الجمركية وزيادة ضريبة المبيعات، وكان هذا الاستعراض من النائب دليلا دامغا لخضوع حكومة عاطف صدقى وخزيتها أمام تعليمات السادة من واشنطن.

إن هذا الاستجواب التاريخى قد أثبت أيضا أن د. عاطف صدقى ليس رئيس وزراء ضعيف فحسب، بل إنه يمثل ردى أيضا فى حركة مسرحية يقول «تقطع يدى ولا توقع على قرار لا يحقق مصلحة شعب مصر» بينما هو يوقع على هذا اللون من القرارات منذ سنين طويلة، وهاجم د. عاطف صدقى خبراء التجمع الاقتصاديين الذى عاونوا الهدوى فى إعداد استجوابه فقال عنهم إن آراءهم عفا عليها الزمن، بينما حاول الهدوى أن يفهم رئيس الوزراء إن مآطره من كلام لا يتعلق بالأفكار الاشتراكية من قريب أو بعيد، وإنما بالاستقلال الوطنى وبالكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية، فمآطره يتعلق بمطالب الصندوق فى تخلى

سوق الرجالة المصري .. مليون كيلو متر مربع !

وقد عبر عن هذه الاشكالية صراحة الرئيس مبارك في خطابه بمناسبة عيد العمال عام ١٩٩٣.

وأحد المحاور الأساسية لهذا المفهوم للإصلاح هو تخطي الدولة تماماً عن أى دور اجتماعى لها ، بما فى ذلك تشغيل العمالة ودعم السلع والخدمات الضرورية ، والتوقف عن أى قرارات سيادية بشأن زيادات الأجور مهما كانت هزيلة تلك الزيادات ، وكان ذلك شرطاً أساسياً لرضاء الصندوق والبنك عن سياسات الحكم. ولهذا شهد عام ١٩٨٨ أول مبادرة حكومية من نوعها لالغاء احدى المنح التى تشكل دعماً ضرورياً للعمال وأصحاب الاجور ، وهى منحة المداوس التى أدت الى تفجر المظاهرات العنيفة بمدينة المحلة الكبرى عقب ساعتين فقط من خطاب الرئيس مبارك فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ والذي أعلن فيه الغاء المنحة.. وبعد مصادمات عنيفة مع قوات الامن المركزى اغلقت مصانع المدينة لمدة ٣ أيام.

قانون مع وقف التنفيذ

وعندما أعلن رئيس الوزراء فى ديسمبر من نفس العام عن مشروع قانون للعاملين بالحكومة، صاحبه ضجة اعلامية فى الصحف وأجهزة الاعلام الحكومية .. قالوا ان الحد الأدنى للأجر سيرتفع الى الضعف وقتها ، وانه سيتم فتح نهاية مربوط الدرجات حتى لا تتوقف العلاوات عند نهاية مربوط معين ، وانه يتم دراسة ضم الحوافز لأساسى المرتب.. ولم يعلنوا عن تقنين التعيينات ودراسته الاحالة للمعاش المبكر...

ولم يمض شهر واحد على ذلك الاعلان حتى كان رئيس الوزراء نفسه يتراجع أمام مجلس الشعب عند القائه بيان الحكومة عن هذا المشروع بحجة أنه لا يوجد التمويل الكافى لتطبيقه وهو مليارات جنيه..

ورغم تكرار اعلان د. صدقى، ورئيس جهاز التنظيم والادارة د. حسين رمزي كاهم وغيرهما عن نفس المشروع .. ورغم تكرار تراجع عاطف صدقى عن المشروع

حسن بدوى

فالعاملون بالمواقع الحكومية يبلغون حوالى خمسة ملايين عامل بأجر .. وهو رقم تعتبره مؤسسات ودول الاقراض فى العالم ضخماً ويشكل عقبة أمام تصوراتها للإصلاح الاقتصادى التى توافقت مع اختيارات الحكم فى مصر والتحالف الطبقي الذى يعبر عنه ..

فتحى محمود



مصر مقبلة على علاقات عمل جديدة...بدأ العمل سراً فى صياغة ملامحها منذ عام ١٩٨٨ .. الولادة كما هو واضح من طول مدة الحمل تبدو متعسرة.. أسباب التعسر كثيرة .. الا ان الحكم مجبر عليالمضى فى طريقه الذى مضى على التعهد بالسير فيه أمام ممثلى صندوق النقد والبنك الدوليين، وإلا فإنه لن يحصل على شهادة «بالأهلية» و«حسن سير» الاقتصاد المصرى من وكلاء الدول الدائنة كما قال النائب التجمعى المشاغب «الهدى قرغلى» فى استجوابه لرئيس الحكومة عاطف صدقى يوم ٩ مايو الماضى.

ماذا كانت البداية؟

ولماذا كانت ضرورة اعادة صياغة علاقات العمل فى مصر من وجهة نظر الحكم؟

وفى أى اتجاه تسير هذه العلاقات بسوق العمال المصري؟

وأسئلة أخرى عديدة تثيرها «اليسار» لتفتح طريق المشاركة والفعالية لمن يريد- وخاصة لقوى اليسار ، والحركة العمالية والنقابية على اتساعها- فى واحدة من أخطر معارك التحول الاجتماعى الاقتصادى السياسى التى تشهدها مصر فى السنوات الأخيرة ولسنوات قادمة.

البداية ١٩٨٨

لم يكن اعلان د. عاطف صدقى فى ديسمبر ١٩٨٨ عن وجود مشروع قانون جديد للعاملين المدنيين بالدولة مجرد صدفة..

الاجتماعية بحجمها الحقيقي.. ويتم تشغيلهم وفقاً للوقت الذي يراه صاحب العمل.. وأحياناً يتقاضون أجورهم أو جزء منها مواد عينية لا نقداً!!

قانون ولد ليصوت

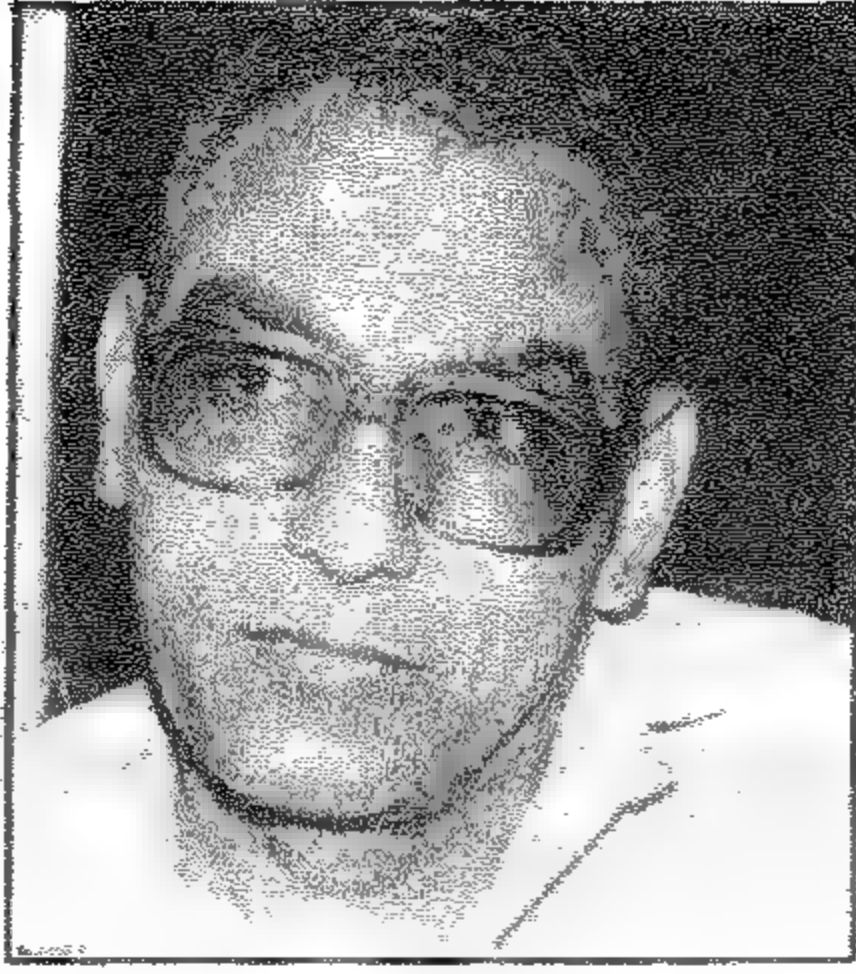
وكما توقعت أمانة العمال بحزب التجمع وقرى اليسار عموماً، فإن قانون قطاع الاعمال العام الذى يحمل رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ جاء كمرحلة انتقالية.. وكان لابد أن ينتهى سريعاً باستكمال الخصخصة، التى أخذت (وما زالت) أشكالاً متعددة، واستكمال صياغة علاقات عمل جديدة تشمل القطاعين العام والخاص معاً

ولهذا.. وعبر اتصالات بين الحكومة ورجال الأعمال المصريين ومنظمة العمل الدولية والوكالة الامريكية للتنمية، تم الاتفاق على تشكيل لجنة فى أكتوبر ١٩٩١ لاعداد ما يسمى مشروع قانون العمل الموحد.. وقام بتحويل أعمال وأبحاث ونفقات هذه اللجنة الجهتان الأجنبيتان المذكورتان.

وتم الاتفاق على اختيار رئيس للجنة العامة «الخبير الوطنى للمشروع» وهو د. أحمد حسن البرهى الملحق الثقافى المصرى السابق بفرنسا لمدة ١٥ عاماً، والأستاذ بحقوق القاهرة حالياً والمسئول العام للمشروع المستشار خالد طاهر وكبير اول وزارة العمل السابق.

ضمت اللجنة المحاميين ابراهيم الأبراشى ود. يحيى الجمل ممثلين لرجال الأعمال، ورئيس الشركة العامة للبطاريات ممثلاً لاتحاد الصناعات (الذى يمثل المستثمرين الصناعيين بالقطاع الخاص) بالإضافة الى ممثلى وزارتى التأمينات والعمل واتحاد الغرف التجارية. أما اتحاد نقابات العمال فيمثله د. محمد عبد الله نصار وهو عضو مجلس ادارة الاتحاد عن نقابة عمال الزراعة والمرحوم جاد رضوان المستشار القانونى للاتحاد الذى حل محله عبد المنعم الغزالى عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى وهو سكرتير الاتحاد للاتصال السياسى.

هذه هى اللجنة التى حرصت على السرية الكاملة فى إعداد مشروع القانون، ولجحت فى ذلك حتى ديسمبر ١٩٩٣... ولم يطلع على التفاصيل خلال الفترة من ٩١ - ١٩٩٣ سوى خبراء منظمة العمل الدولية، إحدى الجهتين الممولتين للمشروع، وكان المبرر مراجعة مواد المشروع على ضوء الاتفاقيات الدولية التى وقعتها الحكومة المصرية، أما



مصطفى عبد الفار

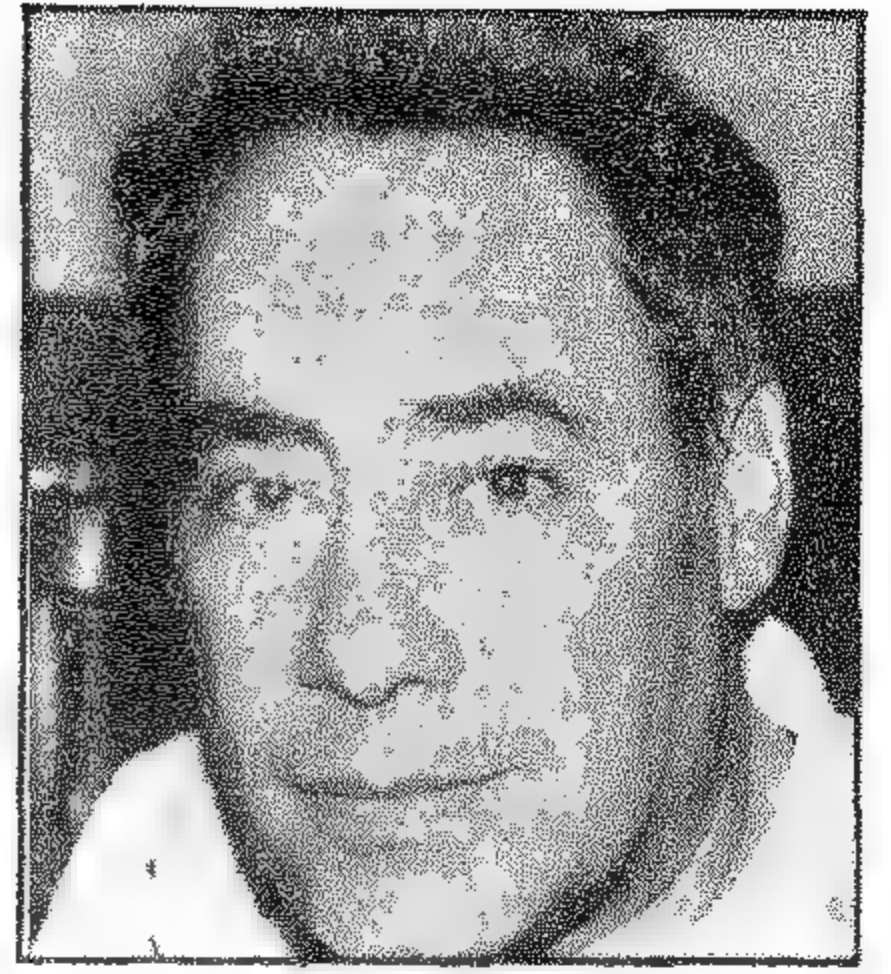
١٩٧٨ بما فيها من حقوق ومكسبات للعاملين بالقطاع العام، سواء بالنص على حد أدنى للأجور وحد أقصى لساعات العمل، أو نظام متدرج للعلاوات والترقيات وفق ضوابط محددة، وضوابط أخرى لمنع الفصل التعسفى وخلافه.

ولهذا.. ورغم أن القانون لم يكن خاصاً بعلاقات العمل وإنما بشكل الملكية أساساً فإنه نص فى مواد الاصدار على إلغاء القانون ٤٨ والرجوع فيما لم يرد فيه نص الى قانون العمل القردى ١٣٧ لسنة ١٩٨١..

ونص فى المادة الرابعة من مواد الاصدار فقط لأحكام هذا القانون لشركات قطاع الاعمال العام بنفس حقوقهم وامتيازاتهم المادية والعينية السابقة، وبذلك فإن كل من يعمل بتلك الشركات بعد صدور هذا القانون يتم التعامل معه وفق المعايير الاقتصادية.. أو بمعنى أدق وفقاً لتواعد سوق العمل الحر التى كانت الحكومة فى نفس العام- وليس هذا مصادفة- لصياغتها! والتى كانت تطبق فعلاً - بالخروج عن القوانين القائمة وقتها - فى مواقع القطاع الخاص بالمدن الجديدة، تحت سمع وبصر اجهزة الحكم، وبمعاونته غالباً، خاصة فى العلاقات بين مكتب عمل العاشر من رمضان والمستثمرين بالمدينة..

فعمال المصانع بتلك المدن كانوا يكتبون استقالات غير مؤرخة فى لحظة تعيينهم.. وتنص عقود عملهم على أجور أقل كثيراً مما يتقاضون ليسهل على صاحب العمل تخفيضها اذا اراد، وليتهرب من ناحية أخرى من سداد التأمينات

سنة تشريعات لعلاقات عمل جديدة فى مطبخ حكومة البنك الدولى



نبيل عبد الغنى

لنفس الحجة.. فإن احداً حتى الآن- بما فى ذلك قيادات نقابية وسياسية داخل الحزب الحاكم- لم يعرف، لماذا أو كيف صاغوا هذا المشروع المجهد؟ وعلى أى أساس تم تقدير المبلغ الكافى للتحويل؟ ولماذا يتم التراجع عنه؟

ورغم ذلك.. فقد توالى التصريحات مؤخراً، خاصة من رئيس جهاز التنظيم والادارة عن مثل هذا المشروع الذى صيغ سراً فى لجنة من الجهاز وممثلى وزارات المالية والاقتصاد والصناعة وقطاع الاعمال العام... وما زال المشروع ينتظر دوره فى الوقت الذى يراه الحكم مناسباً للتخلص من ٢٥٪ من العاملين بالحكومة على الأقل طبقاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين أى حوالى مليون وربع مليون عامل!

خطوة انتقالية بالقطاع العام
ولأن القطاع الأكثر نشاطاً فى الحركة العمالية والنقابية يتركز فى مواقع القطاع العام، أدركت الحكومة انه من الصعب عليها تغيير علاقات العمل داخله دفعة واحدة لتتناسب مع تشجيع الخصخصة وتسييد آليات السوق. ولهذا كان لابد من خطوة انتقالية تمهد لذلك.. فصدر بين عشية وضحاها فى ٢٠ يونيو ١٩٩١ قانون قطاع الاعمال العام.. ليقترب عملياً من قطاع الاعمال الخاص.. كانت الاهداف الحكومية من هذا القانون عديدة منها.. رفع قبضة الحكومة عن القطاع العام تمهيداً لتغيير شكل ملكيته وتسهيل خصخصته، وبيعه للمستثمرين أياً كانت جنسيتهم تحت شعار زائف يسمى توسيع قاعدة الملكية، وهو ما أعلنه رئيس الوزراء فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى يناير ١٩٩١.. هدف آخر يتصل بموضوعنا هذا كان وراء اصدار هذا القانون، وهو إلغاء علاقات العمل التى كانت سائدة فى هذا القطاع والتى كانت واردة فى القانون ٤٨ لسنة

احزاب مصر ونقاباتها العمالية والمهنية وجميع العمال فقد كان- وما زال- محرماً افشاء اسرار المشروع بينهم!

غيموم ديسمبر ١٩٩٣ كانت اللجنة قد انتهت من اعداد المسودة الأولى للمشروع .. وبدأت مرحلة تمهيد الأجواء النقابية وغيرها للقبول به .. فخاطبت اللجنة اتحاد النقابات لارسال مجموعات كل منها من ١٥ عضوا لمعهد التدريب الادارى بالزمالك التابع لوزارة العمل، لعقد دورات تحت عنوان «التعريف بقانون العمل الموحد» ..

وفوجئ الحاضرون من النقابيين- الذين هم خارج اطار اللعبة - بأن هناك هدفا آخر فلم يعرض عليهم مشروع القانون .. واقتصرت الدورات على محاضرات وادارة مناقشات حول الافكار التى يستهدف صياغتها فى علاقات العمل الجديدة لجس نبض القيادات النقابية من جهة وترويج تلك الافكار من جهة أخرى . وتجسدت تلك الافكار فى:

بالانعقال من عصر المواجهة بين أطراف الانتاج الى عصر المشاركة بينها.

حياد الحكومة وحرصها على توازن المصالح بين العمال وأصحاب الاعمال.

«قانون جديد للعمل يكون اقتصاديا صرفاً ولا علاقة له بالقضايا الاجتماعية».

وبدأت احتجاجات النقابيين وانكشفت خيوط المؤامرة واحدا تلو الآخر على صفحات «الأهالى» و«اليسار» وتوالت على صفحات الصحف اليسارية والمعارضة الأخرى.

مصر .. «سوق للرجالة»
و«سوق للرجالة» يعرفه المصريون حتى الآن فى مناطق معينة بالقاهرة والمدن الكبرى .. مثل كوبرى نصر الدين بأول طريق الهرم ، وميدان المطرية، وبعض المقاهى التى يتواجد فيها يوميا مواطنون من مسهن مختلفة ينتظرون مقاولى الأنفاس لتشفيلهم ان وجدت فرص عمل فى سوق الفواعلية أو الخبازين وخلافه ..

أما علاقات العمل التى تجرى صياغتها فى مشروع قانون العمل الموحد، الذى بلغت عدد مسوداته بعد الحملات الصحفية والحزبية- خاصة من قوى وصحف اليسار- ست مسودات حتى كتابة هذه السطور .. فانها علاقات تستهدف كما يقول

نبيل عبد الفتى عضو الأمانة للقول والنسيج ومصطفى عبد الغفار أمين عام نقابة العاملين بعلك الشركة ، ولقضى محمود أمين العمال بالحزب الناصرى، اخضاع أكثر من عشرة ملايين عامل بالقطاعين العام والخاص لعلاقات عمل جديدة تحكمها المعايير الاقتصادية الصرف، طبقا لما يراه أصحاب الأعمال، واطلاق سلطات اصحاب العمل بالتالى فى تحديد الاجور والمزايا العينية والمادية، وحجم العمالة بل واغلاق المنشآت ان ارادوا - ونحوال الحكومة- باسم الحياء وتوازن المصالح الى مجرد اداة لتنفيذ القانون الذى يعطى اصحاب العمل كل شئ ويسلب من العمال كل شئ ، حتى حقوقهم الرئيسى فى الاحتجاج ، والضغط لتحسين شروط البيع للسلعة الوحيدة التى يملكونها وهى قوة عملهم ، بأجر يتناسب مع جهدهم ومع تزايد أعباء المعيشة واحتياجاتهم هم وأسرههم .. فالمشروع يقيد حق الاضراب بقبود تجعله شبه محرم .. فهو مشروط بموافقة ثلثى النقابة العامة التى لا يملك عمال المصنع محاسبتها لأنها يتم اختبارها من مواقع منتشرة على مستوى الجمهورية ، فى مستوى انتخابى بعيد تماما عن المواقع.

ويضيف النقابيون الثلاثة ان المشروع يستهدف ايضا منح الاستثمارات الاجنبية والمحلية امتيازات اضافية لا مثيل لها فى العالم، بالاضافة الى ما حصلوا عليه من اعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها .. فهو يقدم لهم سوقاً للعمل يخضع لشروطهم فقط ، وهو أيضا يمتلئ بعمال تنظمهم النقابى عاجز وضعيف ومستلب منهم بفعل هيمنة الحزب الحاكم على قياداته العليا .. وهو سوق ايضا يحتفظ بالعاطلين الذين تجاوزوا ثلاثة ملايين عاطل طبقا لتقارير البنك الدولى - التى تؤمن بها الحكومة- ومجلس الشورى الذى تسيطر عليه ، والسفارة الامريكية التى تمتلك كل البيانات عبر الحكومة نفسها . هذا السوق الذى ينتظر مزيدا من العاطلين مع استكمال حلقات الخصخصة وآليات السوق يضيق تماما شروط الاختيار أمام العمال الذين سيقبلون العمل بأية شروط بينما تدعم القوة التفاوضية أو الاجبارية لأصحاب الاعمال.

استكمال الحلقات
ومن الطبيعى ان يستوجب تغيير علاقات العمل تغيير كافة التشريعات المتصلة بها ، كالتأمينات الاجتماعية ، والتأمين ضد المرض (أى التأمين الصحى) لتأخذ هي

الأخرى ابعادها الاقتصادية وتنسب الهدف الجوهري الذى انشئت من أجله... كما انه لا بد من تغيير قانون النقابات العمالية لاعطائها استقلالاً شكلياً عن الجهات الادارية لتزع أحد عوامل التوتر داخل الحركة النقابية، مع تركيز السلطات فى يد المستويات العليا للتنظيم النقابى الخاضع لهيمنة الحكومة ، بالاغراءات غالبا ، وبالتهديد ان لزم الأمر بالاضافة الى التشريع لالغاء تمثيل العاملين فى مجالس الادارات، وهو ما سيكون تحصيل حاصل فى حالة خصخصة قطاع الاعمال العام، بالبيع بالمزاد او الصلقة او عبر تمليكك فى صورة أسهم للعاملين بنسبة ١٠٪ وغيرهم بنسبة ٩٠٪.

قانون فى الزحام
وفى ظل هوجة التشريعات الخطيرة التى يسعى الحكم لاصدارها بهذا الشأن .. تم الانتهاء من اعداد مشروع قانون بشأن التأمين ضد المرض- المبرر الذى تعلنه الحكومة ان هيئة التأمين الصحى مدينة للصيديليات بمبلغ ٢٤٠ مليون جنيه .. وأن الخدمات بالهيئة قاصرة ، والحل كما تراه تشريع يرفع نسبة اشراك اصحاب المعاشات الهزيلة من ١٪ الى ٢٪ ، ويحمل المؤمن عليهم ثلث قيمة ثمن الادوية التى تصرف لهم خارج المستشفيات، وتخفيض الى الربع فى حالة الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة، والخطير ان المشروع يتضمن المادة ٧٢ مكرر التى تنص على أنه «يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصحة تعديل قيمة الاشتراكات السنوية والمساهمات المنصوص عليها فى المادة ٨٣ بشأن تمويل صندوق علاج الأمراض واصابات العمل، بما يفتح الباب لزيادة أعباء العمال وأصحاب المعاشات كلما رأت الحكومة ان اقتصاديات الهيئة تتطلب ذلك، دون ان تسهم الحكومة بلميم واحد من أجل هذا الدور الاجتماعى الذى لا يخلو مجتمع رأسمالى فى العالم منه!

ألستم معنا اذن فى أن مصر مقبلة على سوق عمل جديدة يحولها كلها الى «سوق للرجالة»؟
وفى أن وعياً جديداً لابد ان يتشكل واساليب عديدة لحركة العمال والجمهير المنظمة يجب ان تبدأ!

في الواقع المصري

عبد الغفار شكر

وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وأول تقرير عن التنمية البشرية في مصر ١٩٩٤، الصادر عن معهد التخطيط القومي بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وشارك في أعداده باحثون مشهور لهم بالكفاءة دولياً، هذا بالإضافة إلى مقالات الدكتور محمود وهبة رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين بجريدة الأهرام عن «اقتصاديات الفقر وعلاجه»، ومشروع قانون العمل الموحد الذي تستعد الحكومة لعرضه قريباً على مجلس الشعب. وسوف نركز في قراءتنا لهذه الوثائق على بعض القضايا الأساسية التي نعتقد أنها تؤثر بشدة في الواقع المصري الراهن واحتمالات المستقبل. وبمنا قبل أن نبدأ التأكيد على أننا لا نعتبر سياسات الحكم شراً كلها بل نعلم أنها تحقق نجاحات ملموسة في بعض المجالات مثل مشروعات البنية الأساسية وقد حققت مصر في السنوات الأخيرة تقدماً في المكونات الثلاث كدليل التنمية البشرية حيث زاد معدل القراءة والكتاب للبالغين بمقدار ١٣ نقطة مئوية فيما بين عامي ١٩٧٠، ١٩٨٠، وارتفع العمر المتوقع عند الميلاد بمقدار ١٤.٤ سنة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠، وحقق نصيب الفرد من الدخل معدلاً حقيقياً للنمو بلغ ٣٪ في المتوسط سنوياً خلال العقود الثلاثة الماضية، ولكننا نأخذ على هذه السياسات بالرغم من هذا التقدم وما تحقّق من إنجازات أنها لا تستفيد من إمكانيات ومقومات متوافرة بالفعل لتحقيق نتائج أفضل وأنه كان من الممكن في ظل سياسات أخرى أن تتحقق نتائج أفضل في كل المجالات وليس في بعض

عائناً طويلاً من عدم توفر بيانات كافية عن التطورات الجارية في المجتمع المصري وخاصة في المجالات الاقتصادية الأمر الذي كان يحد من قدرتنا على متابعة هذه التطورات والحكم عليها، وفي الفترة الأخيرة ونتيجة لتطورات أدوات البحث وتعدد مراكز البحث والمتابعة بدأت تتوفر معلومات وبيانات من مصادر متعددة تسمح للمراقبين والمحللين أن يتفهموا بشكل أفضل طبيعة واتجاه هذه التطورات.

ومن المهم في هذا الصدد أن البيانات المتوفرة حالياً تستند معظمها إلى مصادر حكومية والإحصائيات الرسمية كما أن بعضها يأتي من هيئات دولية وأسمالية ومن باحثين وأسماليين وبالرغم من ذلك فإنها تحمل كثيراً من الدلالات التي تؤكد الحاجة إلى تعديل جوهرى وبيانات الحكم. وأن الواقع المصري الراهن ملئ بالعناقضات التي تغذيها هذه البيانات، وهناك شواهد عديدة على أن المبررات التي تستند إليها الحكومة في اتخاذها هذه البيانات، يبررات غير حقيقية بل هي تتعارض مع حقائق الواقع التي توضحها البيانات الصادرة في العديد من الوثائق التي لعبت الحكومة دوراً في إعدادها، ولأن ما يجري في مصر حالياً يؤثر على مستقبل كل مصري وله تأثيره بالنسبة لمستقبل هذا البلد فإنه يتعين علينا أن نستعرض ما هو متاح حالياً من بيانات جديدة، وأن نحاول قراءتها والتعرف على احتمالات المستقبل.

وسوف نعتمد في قراءتنا للواقع المصري الراهن على مجموعة من الوثائق الهامة التي صدرت مؤخراً وفي مقدمتها تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن «إنجازات القطاع العام» ويتضمن بيانات عن هذا القطاع حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٢.

المجالات ولصالح أغلبية الشعب وليس أقلية محدودة العدد. وسوف تتضح هذه الفكرة أكثر عندما نستعرض بعض البيانات التي توفرت أخيراً في هذه القراءة السريعة للواقع المصري الراهن.

-١-

العمال والاقتصاد

تؤكد هذه الأرقام والبيانات أن العمال المصريين هم السند الحقيقي والدعم الأساسي للاقتصاد القومي على عكس ما روج له طوال العشرين سنة الماضية حيث تم التشكيك بشدة في كفاءة العامل المصري وقدرته على الإنجاز واستعداده للعمل، وكتب كثيرون عن قمارض العمال وتحول القطاع العام إلى تكية بفضل تحصن العمال ضد النصل التعمسفي وأنه لاجل إلا بيع القطاع العام الذي أصبح عبئاً على المجتمع وعلى الدولة والتخلص من العمالة الزائدة والحد من الامتيازات التي حصل عليها العمال. وفي تقرير مركز المعلومات بمجلس الوزراء دحض كامل لهذه الافتراءات سواء فيما يتصل بدور العمال أو بأداء القطاع العام، يستعرض التقرير المؤشرات الاقتصادية لكفاية الأداء بالقطاع العام في العام المالي ١٩٩٢/٩١ (المنتهى في ٣٠ يونيو ١٩٩٢) مقارناً بأداء العام السابق له ١٩٩١/٩٠ ويتضح منها مايلي:

• بلغت إنتاجية العامل من القيمة المضافة الإجمالية ٢٠٠.١٥ جنيه مقابل ١٥٧.٤٥ جنيه في العام السابق بمعدل تطور ١٢.٧٪ وبلغت إنتاجية العامل من إيرادات النشاط الجاري ٥٨٦.٢ جنيه مقابل ٤٨٠.٣٤ جنيه في العام السابق بمعدل تطور ١٢.٢٪.

• بلغت ربحية الجنيه أجر ٧١١ جنيه مقابل ٦٦٩ في العام السابق.

• بلغت ربحية العائد على إجمالي الأموال المستثمرة في شركات القطاع العام ٧.٣٪ مقابل ٦.٤٪ في العام السابق.

• بلغت القيمة المضافة الصافية المتحققة في شركات القطاع العام ٩١٣٣ مليون جنيه مقابل ٨٦٨٥ مليون جنيه في العام السابق بمعدل ١٠.٥٪.

• بالإضافة إلى هذه الحقائق المنشورة في تقرير مركز المعلومات فإن مدخرات العاملين في هيئتي التأمينات الاجتماعية والمعاشات المستثمرة في بنك الاستثمار القومي والتي تشكل عصب نشاط هذا البنك

بلغت ٣٨١٧٨ مليون جنيه في نهاية ١٩٩٢/٩١ ليستحقق منها عائد سنوي متوسطه في السنوات التسع الماضية ١٠.٣٩ مليون جنيه بمعدل فائدة ٦.٤٪ سنوياً أي أن العمال يخسرون سنوياً مبلغ ٢٤٠٠ مليون جنيه قيمة الفرق بين سعر الفائدة الساري وسعر الفائدة المخفض الذي يتحاسب به بك الاستثمار القومي

*** أعلن وزير المالية في مجلس الشعب يوم ١٠ مايو ١٩٩٤ أن العجز الكلي للاستثمارات في ميزانية ١٩٩٥/١٩٩٤ تصل إلى ٨.٥٦٤ مليار جنيه يتم تمويله بالكامل من مصادر تمويل حثيثة تتمثل في المدخرات من صناديق التأمين والمعاشات وتوفير البريد وشهادات الاستثمار، وكلها مخصصة لتمويل المشروعات الاستثمارية، ومعنى هذا ببساطة أن العمال والفقراء هم الذين يمولون الاستثمار في مصر في المشروعات العامة وليس الرأسماليون.

ومعنى هذا كله أن كل مؤشرات كفاية الأداء، بالقطاع العام إيجابية وتعنى زيادة إسهام العاملين كما وكيفا في زيادة الانتاج وتعظيم العائد وتمويل الاستثمار. فإذا عاد على العمال من هذه التطورات الإيجابية.

قد يدهش الكثيرون إذا عرفوا أن نصيبهم قد انخفض وأنه ينخفض على طول الخط في السنوات الخمس الأخيرة ولتأخذ مثالا على ذلك نسبة أجور العاملين إلى الإيرادات الإجمالية بالقطاع العام.

*** كانت نسبة الأجور إلى الإيرادات الإجمالية ١٠.٦٩٪ / ٨٨/٨٧ انخفضت إلى ٩.٨٤٪ / سنة ١٩٩٠/٨٩ انخفضت إلى ٧.٩٧٪ / سنة ١٩٩٢/٩١.

*** كانت نسبة الأجور إلى إيرادات النشاط الجارى ١١.٩٧٪ / سنة ٨٨/٨٧ انخفضت إلى ١٠.٩٢٪ / سنة ٩٠/٨٩ انخفضت إلى ٨.٨٩٪ / سنة ٩٢/٩١.

وقد حدث هذا الانخفاض بالرغم من منح العاملين خلال هذه الفترة علاوات اجتماعية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ / ١٥٢٪ سنوياً. أي أن ما تحقق من زيادة نقدية لم يكن متناسباً مع ما حققه العمال من زيادة في عائد النشاط بالقطاع العام، وإذا قارنا ذلك بمعدلات الارتفاع الكبيرة في أسعار السلع والخدمات في هذه الفترة فإننا نكتشف أن الأجور الحقيقية للعمال قد نقصت خلال هذه

الفترة وهو ما يعكس بوضوح التزام الحكومة في خطاب النوايا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعهد بالآلا يعزب على الزيادة النقدية في الأجور أي زيادة فعلية، بمعنى أن الأجور بالرغم من الزيادة النقدية لن تكون قادرة على شراء سلع وخدمات أكثر بل أقل.

إما بالنسبة للقطاع العام فإن تقرير مركز المعلومات بمجلس الوزراء يؤكد زيادة صافى ما يؤول منه إلى الدولة حيث قيمة ما تحصل عليه الدولة من فائض النشاط والتأمينات الاجتماعية والضرائب والرسوم السلعية والضريبة العقارية هو في زيادة مستمرة في السنوات الخمس الأخيرة فقد كانت الدولة تحصل من القطاع العام على مبلغ ١٩٤٩ مليون جنيه سنة ٨٨/٨٧ ارتفع إلى ٢٨١٢ مليون جنيه سنة ٩٠/٨٩ ارتفع إلى ٤.٩٨ مليون جنيه سنة ٩٢/٩١.

أما بالنسبة للشركات الخاسرة بالقطاع العام فإن بيانات مركز المعلومات بمجلس الوزراء تشير إلى أنها في ٣٠ يونيو ١٩٩٢ وصلت إلى ٩٥ شركة من إجمالى ٣٨٠ شركة وذلك مقابل ٦٢ شركة في العام السابق، وأن الخسائر قد تضاعفت ثلاث مرات في عام واحد وهو أمر يشير تساؤلات عديدة. ويؤكد ما قيل من قبل عن أن الحكومة تعتمد تخسير شركات القطاع العام بمنع الاستثمارات فيها تمهيدا للتخلص منها، فكيف تتزايد الخسائر ثلاث مرات في عام واحد وكيف تتضاعف خسائر الشركات في عام واحد ما لم يكن ذلك نتيجة أسلوب الإدارة ولا علاقة له بدور العمال في الانتاج خاصة وأننا نعلم أن العديد من هذه الشركات دفع دفعا للسحب على المكشوف من البنوك مما أغرقها في الديون، ومثال ذلك شركة مصر حريز طوان التي زادت خسائرها في السنة الأخيرة وحدها من ١٣٦.٣٤ مليون جنيه إلى ٩٤٩٣٦ مليون جنيه وشركة النصر للتليفزيون التي زادت خسائرها خلال نفس العام من ٦.٩٧٦ مليون جنيه إلى ٢٨.٧٣ مليون جنيه وشركة أبو زعبل للأسمدة من ١٥.٣٩١ مليون جنيه إلى ٣٦٦٣٩ مليون جنيه.

هكذا تنطق الأرقام بالحقائق فدور العمال واتهامهم في الانتاج يتزايد وصافى ما يؤول للحكومة من القطاع العام يتزايد بينما تقارص الحكومة سياسة تخسير شركات القطاع العام وتصر على بيعها وتنتقص من حقوق العمال

وأجورهم، فهل هذه هي السياسة السليمة لإتقاذ الاقتصاد المصرى من أزمتة الراهنة؟

٢- العدالة والفقر والحرمان

هناك جانب آخر تكشف عنه البيانات المتوفرة في هذه الوثائق وهو المتعلق بعدالة التوزيع، ومدى قدرة السياسات الحالية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وما يعانيه الإنسان المصرى من حرمان وفقر، وماتعانيه المحافظات من تفاوت واختلال في الخدمات والمشروعات الاستثمارية، بقول تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٤ أن التنمية البشرية هي توسيع خيارات الناس وأن ذلك يتحقق من خلال ثلاثة عناصر هي طول الأجل وحجم المعرفة (التعليم) والدخل. من هنا فإن هدف التنمية البشرية هو تأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان التي تساعد على توفير هذه العناصر الثلاثة مثل حاجات الطعام والكساء والمأوى وحاجات التعليم والرعاية الصحية والنقل والمواصلات، فضلاً عن خدمات المرافق العامة، وأنه يتعين طبقاً لهذا المفهوم إشباع هذه الحاجات معاً وليس على أساس إخضاعها لسلم أولويات أياً كان ترتيبها وأن مصر تواجه حالياً ثلاثة تحديات في آن واحد، إذ يتعين عليها استعادة التوازن الاقتصادى، وزيادة نمو الناتج المحلى الإجمالى، وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع المصرى ويتضمن التقرير مسحا كاملاً لما تحقق في مجال التنمية البشرية في مصر من خلال متابعة مدى إشباع الحاجات الأساسية وتوافر الخدمات وتطور الإنتاج. الخ حيث يتضح أن الفقر يمثل مشكلة أساسية وأن البطالة أصبح لها صفة هيكلية وتغذيها تشوهات السياسة المتبعة وإذا لم يتم حل مشكلة البطالة فإنها ستعرض مسار التنمية للتعثر. كما يعرض أوضاع عدم العدالة والحرمان البشرى القائمة في المجتمع ولا يغفل عن رصد مظاهر التقدم والتطور التى حدثت في مجال البنية الأساسية والخدمات التعليمية والصحية.

* بالنسبة لتوزيع الدخل ظل نصيب أفقر ٢٠٪ من السكان في الدخل في الريف ثابتاً بينما انخفض في الحضر إلى ١١.٩٪ سنة ٩١/٩٠، أما نصيب أغنى ٢٠٪ من السكان فقد زاد في الريف من ٣٧.٧ سنة ٨١/٨٢ إلى ٤١.٥٪ سنة ٩٠/٩١ وزاد في الحضر من ٤٠.٥ إلى ٤٣.١٪ في نفس الفترة.

**** نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان سنة ١٩٩٠ ٣٣.٩٪ والفقراء المدقعون ٧.٩٪ بينما**

يقرر تقرير الأمم المتحدة أن السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ١٢.٦٪ مليون منهم ٧.٢ مليون في الريف، ويقدم الدكتور محمود وهبه رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين تحذيراً من أن مصر قد تقع تحت خط الفقر المطلق بقياس المستوى العالمي في هاية ٩٤ ويستند في هذا التحذير إلى دراستين الأولى (علاج الفقر خلال مرحلة التكيف الهيكلي) التي أعدتها بعثة خاصة للبنك الدولي زارت مصر عام ١٩٨٩ ودراسة أخرى للمفكر الاقتصادي بنت هانسون عن البلدان النامية وصدرت في سلسلة (الاقتصاد السياسي للفقر والعدالة) يتحدد مقياس الفقر في أي بلد في العالم باعتبار الفقر من يقل دخله السنوي عن ٣٧٠ دولار بأسعار ١٩٨٥، وبهذا المعيار قدرت بعثة البنك الدولي أن نسبة أفقر الفقراء إلى عدد سكان مصر تبلغ ٢٤.٢٪ في القرى و ٢٢.٥٪ في المدن بينما متوسط هذه النسب في جميع الدول الإفريقية عام ١٩٨٥ حوالي ٢٠٪ في القرى، ١٤٪ في المدن، وتشير آخر إحصائيات ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢/٩١ إلى اتجاه هذه النسب للارتفاع. ويقدر د. محمود وهبه عدد الأسر الفقيرة موزعة على المحافظات كالتالي: بنى سويف أكثر المحافظات فقراً ٧٧.٨٪ تليها المنيا ٦٣.٩٪، أسيوط ٥٨٪، الفيوم ٥٥٪ القليوبية ٥٣.١٪.

**** بالنسبة للحرمان البشري هناك ٧.٤ مليون مواطن بدون مياه مأمونة، ٢٤.٩ مليون مواطن بدون صرف صحي، ١.٦ مليون طفل خارج المدارس الابتدائية والثانوية، ١٦.٥ مليون أمي من البالغين منهم ١٠.٥ مليون امرأة.**

**** بالنسبة لاختلال توزيع الخدمات وتفاوت دليل التنمية البشرية بين المحافظات فإنه يوجد انخفاض في جميع مؤشرات التنمية البشرية في محافظات بنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج سواء في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو العمر المتوقع عند الميلاد أو معدل التحصيل العالمي، وهذه المحافظات تحتل المراكز الأخيرة بالنسبة لدليل التنمية**

البشرية كما يتضح التفاوت من الأرقام التالية: معدل القراءة والكتابة للبالغين يبلغ ٦٥٪ في محافظة القاهرة، ٣٨.٣٪ الفيوم، أسيوط ٢٩.٣٪ قنا، ٢٩.١٪ المنيا، ٢٨.٢٪ سوهاج. ونسبة المستفيدين من الشبكات العامة لمياه الشرب القاهرة ٩٥.٦٪، القليوبية ٦١.١٪، سوهاج ٣٩.٥٪ قنا ٣٥٪. أما أجهزة التليفزيون لكل ١٠٠٠ أسرة فإنها في القاهرة ٩٥٨، كفر الشيخ ٦٠٥، المنيا ٤٩٩، بنى سويف ٤٨٣، الفيوم ٤٢٤، سوهاج ٥٢٩.

هكذا فإننا نلاحظ مدى تدنى الوضع في محافظات الصعيد ونفهم لماذا تشتد ظاهرة التطرف هناك ولماذا تكتسب جماعات العنف كثيراً من الشباب في هذه المحافظات، وتدرك من هنا العلاقة بين التنمية وبين الاستقرار، وأنه مالم يتحقق عدالة في توزيع مشروعات التنمية، ويتم الإسراع بوتيرة التنمية في محافظات الصعيد فإنها ستظل مراعق ملتعبة يملأها الغضب لتدنى أحوالها المعيشية.

**** يؤكد تقرير التنمية البشرية العلاقة بين التنمية البشرية والديمقراطية وأن الحرية شرط ضروري في عملية توسيع اختيارات الناس، والمشاركة عنصر لاغنى عنه في هذه العملية، ويمثل هذان العنصران، الحرية والمشاركة دعائمين رئيسيين للديمقراطية ومن ثم فإن انديمقراطية السياسية جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية.**

-٣- حزاء سمنار

بينما الأرقام والتقارير تؤكد أن اختلال العدالة تهدد استقرار المجتمع، وأن حماية الفئات الضعيفة شرط ضروري للتقدم في طريق تنفيذ سياسة التكيف الهيكلي، وأن البطالة تشكل خطراً على مسار التنمية فإن الحكومة تعد مشروع قانون جديد للعمل يتضمن أحكاماً تنقّص من حقوقهم المستقرة وتفتح الباب أمام مزيد من البطالة وتجرد هذه الفئات من أي حماية رغم دورها الواضح في دعم الاقتصاد القومي ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم التعديلات دون الدخول في التفاصيل.

**** تعطى لصاحب العمل حق الإغلاق الجزئي والكلّي، وما يترتب على ذلك من الاستغناء عن العمال، وحق تعديل شروط العقد، وحق إنهاء خدمة العامل دون العرض على اللجنة الثلاثية أي إلغاء مبدأ عدم الفصل التعسفي فإذا لجأ العامل للقضاء يوقف صرف مرتبه لحين الفصل في الدعوى بينما كان من حقه حالياً الاستمرار في صرف**

المرتّب لحين الفصل في الدعوى.

**** لا يحدد الأجر وملحقاته ويغفل توضيح سلم الأجور طبقاً للتدرج الوظيفي ويترك ذلك كله للمفاوضة بين العمال وصاحب العمل - ويعطى لصاحب العمل حق تخفيض الأجر.**

**** يعترف بحق الإضراب ويقرر له شروطاً تجعله في حكم المستحيل عملياً حيث ينص على ضرورة اللجوء أولاً إلى التفاوض والتحكيم والوساطة ثم موافقة ثلثي مجلس إدارة النقابة العامة وليس اللجنة النقابية للمنشأة كما يشترط إرسال خطاب مسجل قبل بدء الإضراب بأسبوعين ولا يجوز بدء الإضراب إذا لم يتسلم صاحب العمل هذا الخطاب!!**

**** يخفض الاجازات الاعتيادية والسنوية ويلغى الاجازة المرضية مدفوعة الأجر ويخفض اجازة الوضع للمرأة العاملة ويزيد ساعات العمل إلى ٨ ساعات يومياً مما يعنى تخفيض الأجر عملياً.**

**** يفرض على العمال دفع رسوم التقاضي بعد حكم أول درجة إلا إذا قررت لجنة المساعدات القضائية غير ذلك، وسوف يترتب على عرض الأمر على لجنة المساعدات القضائية تأخير رفع الدعاوى وإهدار حقوق العمال.**

وهناك تعديلات أخرى عديدة يمكن وضعها جميعاً تحت عنوان أن العمال يلقون من الحكومة جزاء سمنار فالبرغم من دورهم في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الانتاج والالتزام بالتقنيات الشرعية إلا أنها تسلبهم حقوقهم المستقرة في تشريعات العمل، وطبقاً لأحكام القضاء وما تتضمنه المواثيق الدولية الخاصة باتفاقيات العمل.

-٤- إلى أين تسير مصر؟

نستطيع أن نتنبأ بالمسار الذي ستتخذه الأحداث في مصر في الشهور والسنوات القليلة القادمة إذا أصرت الحكومة على مواصلة سياساتها دون أن تأبه لما يقدمه الواقع وما توصلت إليه الدراسات العلمية من استنتاجات خطيرة بشأن مستقبل عملية التنمية إذا لم تحل المشاكل الأساسية التي تواجهها ابتداء بتحقيق العدالة وحماية الفئات الضعيفة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة الفقر. هذا ما تؤكد قراءتنا السريعة للواقع المصري الراهن على ضوء هذه التقارير والشهادات التي تأتي كلها من مصادر وأسمالية فهل يتعظ الحكم ويعدل سياساته التي تزيد حدة الأزمة أم يسير بالبلاد إلى الهاوية؟

ابن مسئول كبير .. وحكايات

خير الغريب ؟

المستوردين.

** قيل انه عطل صفقات مع الهيئة العربية للتصنيع لحساب ناس فى القطاع الخاص.

** وهو يدبر ٣ شركات ويساهم فى ١٥ شركة وعضو مجلس ادارة فى شركة سيارات.. وهو لا يحضر بالطبع لأن (المهم النفس).

** حصل لشركة سيارات اوروبية على مساعدات من وكالة التنمية الدولية الامريكية، فى سابقة لا مثيل لها.

** وذكروا انه هو الذى أوقع رئيس شركة للتجارة الخارجية، فى الحبة، ثم انسحب.

** وانه كان ضالعا فى حادث شمشون مصر الجديدة ، الذى شم فيه الناس رائحة شياطين وسلاح ومخيلة.

** وعندما انتشرت شائعة بان الحكومة ستبيع صحيفة «الاهرام» قيل انه بصدد الاتفاق مع شركاء على شرائها.

** وكان ابن المسئول قد بدأ البنزين الواسع فى الفردقة، ثم انطلق قطار العمر .. الأعمال ، حتى ان كل من يرى قطعة أرض «نضيضة» ومسورة سواء كانت على البحر أو على النيل، يقول انه اشتراها او كان وسيطا فى بيعها.

** وتردد ايضا انه يعتزم شراء احدى شركات التوكيلات الملاحية. ويبدو ان هذه المقولة انطلقت من وجود علاقة قرابة، بين والد الابن، وبين مسئول كبير فى الشركة القابضة المعنية .. اضافة الى ان الحكومة كانت قد اعلنت انها ستبيع التوكيلات بالفعل.

** وأيضاً كان قد طلب قرضا ضخما بلا ضمانات ، وعندما عرض الامر على مسئول البنك المركزى، رفض، وقد ازيح هذا المسئول فيما بعد.

** وتحديثا عن علاقته بتسهيل توقيع العقد العجيب لشركة السياحة التى اقامت فندقا على أجمل منطقة بنيل اسوان وهى

مصباح قطب

** له علاقة بشراء ديون مصر، خاصة الديون الصينية.

** قدم تسهيلات تتجاوز القانون لحدى جمعيات استصلاح الاراضى ، غير ان قرارا صدر لتصحيح هذا الوضع.

** عمل شريكا لابن مسئول (سيادى برضا) فى تصدير خرقة النحاس والالومنيوم ، وعطلا لفترة صدور قرار ينظم تلك التجارة. ** يعمل وكيلا لشركة طيران معروفة، وكان وسيطا فى شراء طائرات مدنية ، وفى بيع طائرات قديمة.

** يمتلك ٢ طائرة خاصة، وفيلا يصل ثمنها الى ٦٠ مليون جنيه (ثم قيل ان الفيلا المقصودة لعربى فيما بعد).

** كان مع آخر رواء صفقة سلاح لم تكتمل للسعودية وقد منعا من التعامل مع السعودية بعد خلاف حول نسبة العمولة.

** قال لصاحب محل قطع غيار سيارات المانى ، بالمهندسين خذ اسمى ونتقاسم فى الأرباح وقد حدث.

** أيام أزمة السكر السعوية (يغلا- يرخص) قيل انه وراء تأخير اصدار قرارات تحكم السعر والأوزان ، لاهداف بنزسية مع

لا أحد حتى هذه اللحظة، يدري ماذا كان سيتم عمله لمواجهة هذه الحالة المعيرة والملتبسة والحساسة، لو لم تكن الصحافة قد اخترعت صيغة: مسئول كبير فعل كذا أو ابن مسئول كبير ارتكب كذا.. أو .. أو.. وهى الصيغة التى تلجأ اليها الصحف حين تخشى عواقب النشر المكشوف، أو حين يتوافر لديها اليقين، دون ان تتوفر المستندات، عن قيام شخصية لها سطوة ، بارتكاب جرم مالى أو أخلاقى أو سياسى. ولا ننسى ان الصحف (الصفراء هنا بالطبع) قد تستخدم هذه الاداة للابتزاز، والتزويغ من طائفة القانون فى نفس الوقت. لكن ليس كل ذلك كله بيت القصيد.. لأن الحالة التى نحن بصدددها، تتيج مجالا خصبا للبحث الاجتماعى ، قبل القانونى والسياسى حتى، ويصرف النظر عما اذا كان بعض ما يقال صحيح أم لا؟ أو كله غير صحيح أم لا؟

الحالة باختصار انه تحت هذه الصيغة، صيغة «ابن مسئول كبير»، تناقلت الصحف والألسنة، ما يلى، على مدار اعوام قصيرة ، وهذا بعض من كل:

** هو صاحب مصنع البلاط الأحمر ، الذى ساد ارضة الجيزة والقاهرة ، فجأة وعمال على بطل.

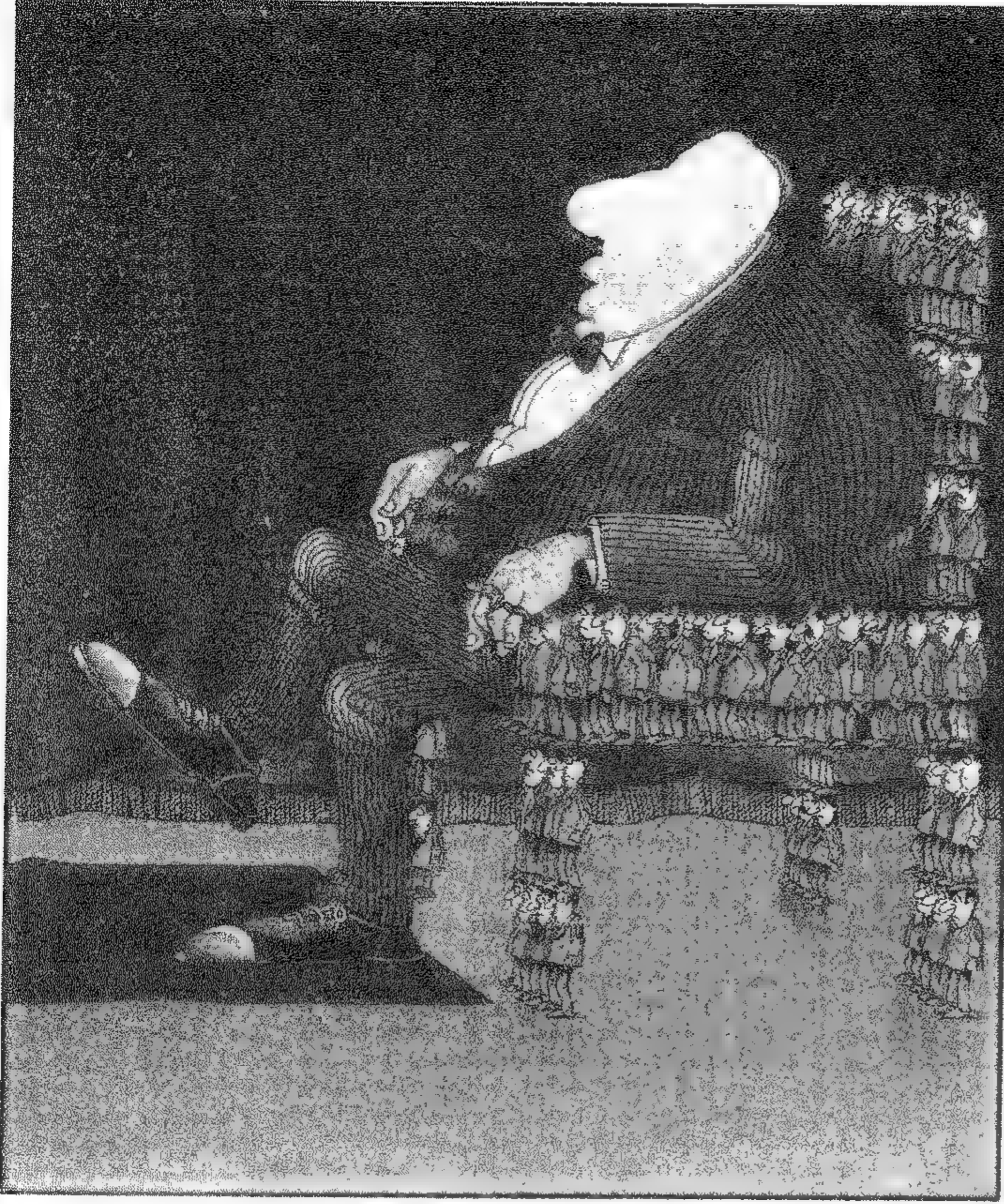
** مشارك لصاحب مصنع كبير بالعاشر.

** أقام علاقات بنس مع الجوهري اثناء

تولى الأخير قيادة المنتخب.

** اشترى فرعا لشملا ثم باعه محققا ٥

مليون جنيه ربحا.



المنطقة التي ما كان يجب ان يقام عليها بناء من الاصل، فضلا عن عيوب العقد.

*** وأخيرا ذكرت الاسرار الصحفية انه كان وراء اسناد عقد تجميع تلفزيونات الى منتج قطاع خاص معروف ، في احدى المدن الجديدة، بعد ان كانت احدى الشركات العامة على وشك توقيع العقد.

الدلالة

من الواضح اذن انه كان لابد ما دام ابن المسئول الكبير ، يعمل في البنس، من خلال شركته بمدينة نصر، ان يتم تقديم اعلى درجات الشفافية الممكنة حول نشاط هذا الابن، حتى يتعرف الرأي العام، على مدى مشروعية وقانونية ما يقوم به، وهل يخلو من شبهة استغلال النفوذ أم لا؟ وماذا يفعل هذا الابن حيال الواجبات الضريبية والجمركية؟ وماذا تقدم له البيروقراطية أو يقدم له رجال الاعمال؟

ومن الواضح اذن انه في ظل بلد تحكم اوضاع الصحافة فيه قوانين صدرت في عهد الطاغية اسماعيل صدقي فان الصحف ستظل تنسج على نفس المنوال دون تحقيق اي تقدم في القضية لا من ناحية موقف الابن، ولا من ناحية صيغ العمل الصحفي وحرياته ومستولياته .. والمعروف ان القانون المصري يرتب عبء الاثبات على الصحفي لا العكس ، خلافا لما هو موجود في كل قوانين العالم.

*** وسيترتب على هذا في تلك القضية واحد من احتمالين: إما أن ينصرف الناس عن الاهتمام بمثل تلك الاخبار، على اساس انها «نخع» أو استسهال أو فبركة، أو بلا سند .. هذا إذا لم تباأس الصحف نفسها من استمرار النشر بتلك الصيغة ، واما يتأكد للناس ان كل ما نشر وينشر صحيح تماما واننا ازاء موجة فساد لا راد لها الا الله، لأن أحدا لا يتصور انه يمكن لمسئول أو رجل أعمال أو بيروقراطي، ان يشكو الابن الى ابيه ، اذا وقع عليه غبن. لكن هدف موضوعنا ، ليس ايضا كل ما تقدم ، وانما هو الحث علي ضرورة دراسة تلك الظاهرة .. التي اسميها حكايات غير الغريب ، على عكس الفيلم المشهور.. ففي الفيلم كان الناس يبحثون عن نموذج بطل ليسودعه كل منهم تصوراتهم عن البطل، ووجدوه وفي حالتنا فان الجمهور العام في مصر ، ونظرا لتشابهك وتنوع حالات الفساد، وتعقدها (حتى النخبة تباأس احيانا من امكانية أن تجتث الديمقراطية وحدها مثل هذا الواقع الكريه... والمرتبط بالبنسنة) وازاء ذلك يبحث الناس عن نموذج ليسودعونه

تصوراتهم عن البطولة الفسادية .. إن هذا التصور ورغم ما ينتجه من يأس واحباط ، مريح ايضا من زاوية انه لو تم القضاء على هذا الفساد لاستراح الجسد كله (ان في الجسد لمضغة).

وهو تبسيط للقضية- أيضا بصرف النظر عن صحة الوقائع من عدمها - له علاقة بالجلود الدينية ، واطواع التطور الاجتماعي للجمهور ، كما له علاقة بشئ آخر، هناك يقين شخصي به، هو كراهية الشعب المصري - الليبرالي- للرأسمالية تلك التي تنتج التفاوت والفساد (فالناس العادية ، غالبا ، لا تحب التدخلات الحكومية ، وتؤمن بان على الدولة أن تترك كل فرد يعمل وشأنه ، وتلك صيغة بدائية لدعه يعمل دعه يمر ، غير انها لا تتصور أن هذه الفلسفة بالذات ، هي التي أوصلت إلى كل ما نحن فيه من انتحاح وترسمل وفساد وتوهان وتمايز ، ومن هذا الغموض يبحث الناس عن مخرج غير واقعي ... وقد وجدوه هنا في ابن المسئول الكبير ليودعوا فيه كل سوءات الرأسمالية .. مع أن كثيرين في واقع الحياة الاقتصادية

يشاركون في قيادة اللعبة.

وقد نتج أنه أصبحت سيرة الابن وما يفعلها الابن في كل شارع وفي كل حواره ويسند اليه كل شئ فيه مكسب كبير وبطبيعة الحال يستفيد المعنى بهذا الوضع أيضا ، لأنه يُبيع القضية ، ويجعل الإمساك بما فيها بما هو حقيقي صعباً ، وهكذا تدور الساقية .. وادى احنا بقالتنا سنوات نتحدث عن مخالفات ابن المسئول فلا احد حقق ولا احد اعلن ولا احد واجه.. ولا جمهور عام محدداً طور مطالبه بحيث تصبح الشفافية اطاراً حاكماً فيما يختص بالذم المالية لكل المسئولين وممارساتهم .. وتستمر حكايات غير الغريب.. ويستمر المثل ان خلص القول انا مش مسئول.

* تنويه جاء في موضوع جميعات المصريين العاملين بالخارج في العدد السابق ان الدكتور محمود وهبه رئيس جمعية المصريين الامريكيين قد عمل في ابو ظبي لسنوات والصحيح انه عمل هناك كموفد متطوع من الامم المتحدة لاسابيع قصيرة.

في ظل سياسات التهديد .. الدمار يهدد صناعة استراتيجية

محمود الحضري

تتزايد المخاطر وبشكل دائم ضد الصناعة الوطنية ، ويصل التهديد الى ذروته مع تنفيذ الحكومة لبرنامجها لتحرير التجارة الخارجية وفتح باب الاستيراد ، وخفض الرسوم الجمركية.

وتتشابك المصالح عن قصد وبدون قصد بين المستوردين ودول الاغراق مع سلبات الاتفاقيات الدولية ضد انتاجنا ومصالحنا القومية ، والعمل على تدمير الصناعة من خلال خطة شبه متفق عليها.

ويعد ازمة الملابس الجاهزة وما أصابها من معاناة بسبب الاستيراد ، جاء الدور وبشكل أخطر على منتجات الحديد ، وعلى وجه الخصوص حديد التسليح ، وتواجه استثمارات تجاوزت قيمتها الـ ١٠ مليارات جنيه وإنتاج سنوي نحو ٣ مليارات خطر التصفية والدمار ، نتيجة اغراق السوق بمنتجات مثيلة دون رقابة أو قيود.

وتكشف المعلومات أن عددا لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من المستوردين الكبار يسيطر على استيراد حديد التسليح تحت اسم شركات استيراد وتصدير أو تجارة باستيراد حديد قيمته ١١٥ مليون دولار سنويا يمكن توليفه محليا ويهدد ملوك الاستيراد اربع شركات عامة هي الحديد والصلب والأهلية للصناعات المعدنية والدلتا للصلب والنحاس المصرية. بالإضافة لعشر شركات ، خاصة واستثمارية منها الدخيلة والشناوي والهوراري وقوطه وأولاد عباد ويعمل بهذه الشركات أكثر من ٣٥ ألف عامل.

استيراد واكتفاء

في البداية يرصد المشكلة د. ابراهيم سالم محمد وزير الصناعة السابق ورئيس شركة الدخيلة في أن الطاقة الانتاجية للمصانع المحلية مليون و ٨٠٠ ألف طن حتى نهاية عام ١٩٩٣ ، بينما الاستهلاك المحلي من حديد التسليح مليون و ٩٠٠ ألف ، وتصبح

الفجوة ١٠٠ ألف طن فقط ، وتمكنت بعض الشركات من زيادة إنتاجها لسد تلك الفجوة. ويفجّر د. سالم قضية خطيرة بقوله أنه في الوقت الذي تم فيه الاكتفاء ذاتيا من الحديد ، دخل البلاد ٣٥٧ ألف طن حديد مستورد زيادة عن حاجة الاستهلاك مما أدى الى تراكم وركود الإنتاج المحلي وحال دون زيادة هذا المخزون قيام شركة الدخيلة بالتعاقد في آخر لحظة على تصدير ما يقرب من ٢٥٠ ألف طن ، وهو السبب في وصول المخزون بنهاية عام ١٩٩٣ الى ١٠٣ آلاف طن.

وتتوالى المفاجآت ففي ظل هذا الوضع وفتح باب الاستيراد دخل السوق المحلي خلال شهور يناير وفبراير ومارس الماضيين فقط ١٢٠ ألف طن ليرتفع المخزون الى ٢٥٠ ألف طن أي ما يزيد بواقع ٦٠٪ عن الرصيد المطلوب ، و ٢٤٥٪ مقارنة بنفس الفترة عام ١٩٩٣ ، و ٦٤٧٪ عام ١٩٩٢.

المنافسة من الكتلة الشرقية

ويوضح د. محمد أن المنافسة الشرسة التي يواجهها الإنتاج الوطني في حديد التسليح وهي من جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي خاصة روسيا وأوكرانيا وبلغاريا علاوة على رومانيا ، حيث هناك تشوه سعري بما في ذلك عمولات ورشاوى ونقل الى ٢١٠ حتى ٢٤٥ دولاراً ، بينما السعر العالمي حتى نهاية مارس الماضي يتراوح بين ٣١٠ حتى ٣٢٠ دولار بفارق ١٠٠ دولار عن سعر السوق المحلي والسعر العالمي.

الخطر من منافذ ليبيا

ويؤكد د. سالم محمد أنه منذ صدور التعريفة الجمركية الجديدة في ١٣ فبراير الماضي تضاعفت الكميات المستوردة ،

وتزايدت طلبات التصدير بل أصبحت منافذ ليبيا خطراً داهماً على الصناعة الوطنية فرغم الضوابط على الواردات عن طريق البحر ما زالت الواردات عن طريق البحر خطراً أكبر . بل أصبحت ليبيا محطة للعديد من دول العالم لإدخال السلع الحرة ومنها حديد غير صالح للاستخدام وتجري تحقيقات حالياً بشأنه. وأمام هذا الخطر اضطرت الشركات -حسبما يقول المنتجون - الى التوقف عن الانتاج بحجة اجراء صيانة دون الحاجة اليها ، وتوقفت حوافز العمال ، بل هدد بعضهم بالتوقف عن التصدير وتسريح العمال ، خاصة ان السعر المحلي شامل هامش ٣٢٢ دولار.

ويضيف د. محمد أن اذا كانت امريكا - أم الرأسمالية والتحرر الاقتصادي - قامت باتخاذ اجراءات لحماية انتاجها بفرض رسوم تعويضية أخرى ٣٦٪ على اسلاك الصلب المستوردة من البرازيل و ٤٦٪ على الوارد من اليابان ، فأليس لنا مخرج للحماية؟

خطة أمريكية

محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات يرى أن ما يحدث للحديد يحدث لسلع أخرى ، من خلال مخطط دولي هدفه قتل الصناعة ، وتقوده أمريكا التي تحكم - العالم مرة بالصندوق ومرة بالمعونة ، وأخيراً بالجات- ، ويوضح أن المشكلة أيضاً تكمن في سرعة تحرير التجارة ، دون انشاء أجهزة وكوادر لحماية الصناعة المحلية. والأمر يحتاج لسرعة مكافحة الاغراق بجهاز متخصص ، ولجنة دائمة للمراجعة والحماية بالجمارك ووضع سعر حكومي يمثل حد أقصى لسعر الوارد ، وتوقيع غرامة على المخالف باعتبارها حالة تهريب.

وطالب خميس بأن تقوم وزارة الاقتصاد بدورها بالعمل على سرعة انشاء جهاز الاغراق ، خاصتها بتعلق بالمنافذ الليبية التي أصبحت خطراً ، فهناك كميات حديد و سلع تدخل مصر عن طريق ليبيا.

تحمل عبارات «صنع في ليبيا» ، بينما الحقيقية غير ذلك بهدف التهريب من سداد ٢٠٪ قيمة جمارك . ولذا مطلوب التشديد في استخراج شهادات المنشأ دون تزوير ، وإبرام اتفاق بين وزيرى صناعة البلدين لحماية السوق من الاغراق السلمي عن طريق أوكرانيا وغيرها ، وبالإضافة الى ضرورة قيام الحكومة بالزام المشروعات الكبرى باستخدام الحديد المحلي.

المستوردون يتحكمون

ويشير كامل عباد- صاحب مصنع حديد

- الى ضرورة الموازنة في الجمارك بين البيلت «المادة الخام» والحديد الخام الصنع ، وضرورة رفع سعر الجمارك على الأخير بما لا يقل عن ٣٠٪ لتغطية الفرق في السعر المحلي - وتحصيل المستورد الرسم التعويضي ، مع الالتزام بشهادة المنشأ للوارد من ليبيا.

زبالة العالم

أما عهد الوهاب قوطه عضو مجلس الشعب وصاحب شركة بيورسعيد يرى ان الصناعة الوطنية تتحمل أخطاء الحكومة وقراراتها ورغم امكانياتها لزيادة الانتاج قامت بتخفيضه ثم هناك إتفاق سياسى بين الحكومة وليبيا جرى فى غيبة اصحاب المصلحة ، كما ارتفع سعر طن الزرة الى ١٣٠٪ دولار للطن والكهرباء الى ٢٣ قرشا للكيلو.

ويؤكد أن ما يتم استيراده من حديد عبارة عن زبالة الموانئ ، فأطوال غير معلومة وجودة اقل من المتعارف عليه ، ومصاب بالصدأ ، ويحدد مطالبه فى بحث وضع التعريفات الجمركية دون عبث ، والتوصل لوسائل تعويضية من خلال رسوم ، علاوة على اتخاذ اسلوب الاسعار الحكيمية والتدقيق فى علامات الجودة ، والكف عن الاتفاقيات التجارية السياسية وذات الاثر التجارى السلبي.

غرامات على الواردات

د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب يرى ضرورة الاتفاق أولا على اسلوب الحماية وهو مواجهة الاغراق ، نظرا لأنه خطر دائم ، ولن نفلح حتى مع زيادة الجمارك فى مواجهته ، والحل فرض رسوم وغرامات على الحديد الوارد ، مع وضع ضوابط لحماية السوق من الحديد غير الصالح.

وأضاف د. مصطفى ان فرض جمارك جديدة أو العمل بنظام الحصص لن يفلح فى ظل النظام الاقتصادى الجديد وتطبيق الجات.

يرى المهندس عادل الدنف رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية ان المخرج لحماية الصناعة الوطنية هو تحديد الاحتياجات المحلية من الحديد والتي تصل الى ١٩ مليون طن مقابل ٢٢ مليون عام ١٩٩١.

ولهذا طالبنا كشركة قابضة بزيادة الرسوم الجمركية الى ٣٠٪ ولكن القرار صدر بـ ٢٠٪ فقط.

ويشير إلى ان الحديد الوارد من دول الاغراق يأتي بسعر التكلفة الحقيقي هناك نظراً لانخفاض عملاتها أمام الدولار الذى تصل قيمته الى ١٧٠٠ روبل أوكرانى مثلاً وقال ان المشكلة تعانى منها أيضا صناعة مواسير الصلب.

درجة ثانية

المهندس حسن عبد اللطيف رئيس الشركة الاهلية للصناعات المعدنية يؤكد أن هناك حديداً غير مطابق للمواصفات يدخل البلاد ودرجة ثانية وبأسعار أرخص... ويمكن السيطرة على المشكلة لأن منفذها واحد فالحديد يأتي من مجموعة دول معروفة... ولذا زيادة الجمارك وتحديد رسم اغراق يمكن ان يكون حلاً كما ان المستوردين يبيعون بنفس السعر المحلي رغم انخفاض وارداتهم.

ويؤكد المهندس محمد الميرغنى رئيس شركة النحاس أن المصانع مهددة بالإغلاق والتصفية خاصة وأن المنافسة السعرية غير واردة لأن المستورد سيكون كسبان على طول الخط لارتفاع فارق السعر ، ولهذا مطلوب وقف الاستيراد.

تصدير ٢٣ ألف عامل

وينجر د. على حلمى رئيس شركة الحديد والصلب جانباً آخر من المشكلة ، فيقول ان الشركة التى تنتج مليون طن حديد مهددة بالخراب الحقيقى فالمشكلة لا تقف عند حديد التسليح فقط.

فقد تم استيراد ٢٠٢ ألف و ٤٢٥ طنا من جميع انواع الحديد خاصة الصاج بسعر ٢٦٠ دولار عن طريق ليبيا مقابل سعر عالمى ٣٧٥ دولار .. والدولة لا تتحرك رغم صراخنا لكافة الجهات والمسئولين ولا يمكن ان تستمر الشركة فى ظل هذا الوضع و٢٣ ألف عامل مهددون بالتشرد ، فهل من المعقول ان يدخل البلاد وفى اسبوع واحد حديد يكفى لعدة أشهر ، بل الغريب ان يدخل البلاد حديد قادم - ومنذ أيام - مما كان يعرف بيوغوسلافيا.

ويرى د. على ان الحماية الجمركية غير كافية ما لم تكن البلد مستعدة لمواجهة الشاملة. حتى لو ارتفعت الجمارك الى ٣٠٪ لن تكف الحماية ، ولهذا لابد من مكافحة الاغراق.

بتحديد السعر العالمى يضاف اليه سعر الشحن والجمارك وهنا مستعد للمنافسة ويسر اقل.

الاقتصاد يرد

ويرد فخر الدين ابو العز وكيل أول وزارة الاقتصاد مؤكدا ان الوزارة تتحرك من منطلق سياسة الحكومة ، وتوجد لجنة برئاسة لتلقى طلبات المنتجين لمواجهة الاغراق لحماية الصناعة الوطنية ، بل تبين ان كل ما تلقيناه لا تنطبق عليه مواصفات الجات ، وعندما قامت أمريكا بالحماية لانتاجها لجات

للاتفاقيات الثنائية كما ثبت ان اللجوء لتحديد حصص للاستيراد غير مجد ، والبحث بالرسوم الجمركية يؤدي الى اختلالات ضخمة ، خاصة أن المنتجين يرفضون تقديم عناصر التكلفة التى بها سيتم تحديد علاقاتنا باتفاقية الجات.

ويضيف ابو العز أن هناك وسائل أخرى للحماية باستخدام ادوات اقتصادية ، من خلال الاتفاقيات مع الدول العربية باستبعاد السلع التى تنافس المحلي ، وتحديد مواصفات للسلع وحول مشكلة لبسب أوضح ابو العز أن القضية لها بعد سياسى ولكن اذا توفرت لدينا المعلومات مستعدون لدراسة أى قصور ، مثلما يجرى حالياً بشأن بعض الواردات من السعودية.

علاج شامل

تم عرض المشكلة بتفاصيلها من المنتجين على الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة فأكد أنه ليس من المقبول استيراد ٧٠٪ زيادة عن حاجة السوق وليس هناك ما يمنع من استيراد العجز ، فقط لحماية صناعة ضخمة تقدم ٣ مليارات جنيه سنويا ولا يمكن المغامرة بها ، ويجب الموازنة بين الانتاج المحلي والتصدير والاستيراد.

وأضاف الوزير ان تحجيم الاستيراد أمر صعب فى ظل التجارة الدولية الراهنة ومن الصعب تطبيقه ، كما ان فرض رسوم - جمارك - أمر صعب ايضا ، ولذا لابد من الحل الشامل ، فأمريكا قامت بحماية انتاجها واجتمع مجلس الأمن القومى هناك من أجل منتهى ٤٠٠ ألف ستة قمصان.

وأضاف الوزير انه سيدعو وزير الصناعة الليبى لوضع حد ومواصفات لواردات الحديد من ليبيا وخارجها لحماية انتاجنا كما ان هناك تخوفا من زيادة الاسعار بعد زيادة الجمارك ، ولهذا مطلوب خلق الوعى ودراسة اتفاقية الجات والوقوف على تفسيراتها ، ومع تكامل الانظمة لمواجهة الاغراق.

واتفق الوزير مع ممثلى ورؤساء وأصحاب الشركات على تشكيل مجموعة عمل لدراسة المشكلة وتوفير المعلومات لتتخذ القرارات ، وتطبيق اللائحة الخاصة بمواصفات الحديد القديمة حين بحث الوضع الجديد ، ودراسة تشبثت سعر للسوق المحلي يرتبط بالسعر العالمى ، ودراسة تعديل التعريفات الجمركية ، وفرض عقوبة إضافية على المستورد المخالف. وأكد الوزير على ان أجهزة الرقابة والفحص تحتاج لزيادة كفاءتها وتقويم لخدمة الصناعة الوطنية بشقيها العام والخاص.



طريق التسوية أمام هاجز غزة واريحا

اتفاق أممي وليس سياسى ..

وهدفه التهدئة وليس السلام ..

مئة بالمئة تقريبا ، فالمسؤولون الفلسطينيون يتحدثون عن مرحلة أولى على الطريق لاقامة الدولة الفلسطينية ، وعن اقامة نواة هذه الدولة التى أصبحت فى متناول اليد ، وبالتالى عن ضرورة حشد كل الطاقات والكفاءات الفلسطينية لدعم هذا الاتفاق وتعزيز السلطة الفلسطينية ، ويتحدثون ايضا عن الانسحاب الاسرائيلى الكامل من غزة واريحا وعن السلطة الفلسطينية ذات السيادة وعن اقتراب موعد عودة مئات الاف النازحين الفلسطينيين الى ديارهم التى نزحوا منها اثناء حرب حزيران عام ١٩٦٧.

وفى هذا المجال اعلن د. نهيل شعث رئيس الوفد الفلسطينى بأن المحادثات حول عودة ثمانماية الف نازح فلسطينى سوف تبدأ فى موعد اقصاه الرابع من شهر تموز القادم . وفى اطار دفاعه عن الاتفاق قال شعث لقد حصلنا على ما يزيد بكثير عن الحكم الذاتى المتعارف عليه دوليا فهناك الاعتراف بالمنظمة ومياة اقليمية والسيطرة وجواز السفر وطابع بريدى ومطار دولى فى غزة وخطوط طيران دولية مع الدول المجاورة لفصل القوات التى كانت تطالب به اسرائيل تحول الى انسحاب وها نحن نسيطر على ارضنا وندير شؤوننا .

إن هذا التعارض الكبير بين الجانبين فى شرح وتفسير أهداف ومعاني اتفاق القاهرة

حنا عميرة

رسالة القدس

الاجمافقة اسرائيل واشارت ايضا الى انه لو فرض الانتداب البريطانى مثل هذه الشروط والقيود على الحركة الصهيونية ما قبل عام ١٩٤٨ لما تم الإعلان عن قيام دولة اسرائيل. وحسب قائد المنطقة الجنوبية الاسرائيلى الميجور جنرال معان ليلنائى فان الخرائط والمخططات الامنية للاتفاق قد وضعها الجيش فى ايلول من عام ١٩٩٣ فورا بعد التوقيع على اتفاق اعلان المبادئ، ويضيف ان ما اقر بعد سبعة اشهر من المفاوضات هى نفس الخرائط ولم تتنازل فى المجال الأمنى عن أى شئ ! وبالمنااسبة فان الجوانب الامنية تحتل حوالى ١٠٠ صفحة من الاتفاق او ما يعادل ٤٠٪ من بنوده.

أما فى الجانب الفلسطينى فالاحاديث والتفسيرات والشروحات تختلف تماما وينسبة

فى سياق حملة الدفاع والترويج لاتفاق القاهرة الموقع فى ٤ مايو آيار ١٩٩٤ بين اسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، يردد المسؤولون الفلسطينيون عكس ما يقوله نظراؤهم الاسرائيليين الى درجة تدعو للاعتقاد وكأن الجانبين يتحدثان عن اتفاقيتين مختلفتين ومنفصلتين وليس عن اتفاق واحد نشرت وسائل الاعلام جميع بنوده وملاحقه وخرائطه التى ملأت ٢٥٠ صفحة على الاقل واعيدت طباعة مسوداته عشرات المرات.

فالجانب الاسرائيلى وفى المقدمة اسحق رابين يتحدث عن اتفاق لن يؤدى الى دولة فلسطينية ذات سيادة وعن بقاء سيطرة اسرائيل المطلقة على الحدود والمعابر والمستوطنات والشوارع الرئيسية وعلى الاجواء والمياه الاقليمية ، كما ويتحدث ايضا عن سلطة فلسطينية محدودة الصلاحيات وعن ابقاء مصدر السلطات والصلاحيات فى المجالين الخارجى والامنى بيد اسرائيل واما عن باقى الصلاحيات فقد ابقت تحت اشراف عدد كبير من لجان التعاون والتنسيق المشتركة التى تتمتع فيها اسرائيل بحق الفيتو ازاء أى قرار او اجراء لا توافق عليه هذا ما يتحدث عنه رابين ووصفته الوزارة الاسرائيلية شولا ميت الرنى بأنه اتفاق ملئ بالقيود والشروط التى تحول دون تطوره

القائمة في الأساس على مبدأ عدم الثقة المطلقة بالجانب الفلسطيني باعتباره يشكل خطراً أمنياً دائماً على إسرائيل، تؤكد على أن هذا الاتفاق في طبيعته هو اتفاق أمني أكثر منه سياسي، يهدف إلى التهدئة وليس إلى السلام. كما أن نموذج التعامل مع النبي موسى والمغطس التي تحولت إلى جيوب منعزلة في اتفاق غزة وأريحا هي سوابق خطيرة تحمل في طياتها مخاطر أن يجرى التعامل مع المسجد الأقصى وكنيسة القيامة في القدس بنفس الطريقة وإغلاق ملف المدينة المقدسة لصالح الطرف الآخر. هذا إضافة لما يعنيه هذا النموذج بالنسبة لمدينة وقرى الضفة الغربية المحاطة بالمستوطنات إذا ما جرى التعامل معها بنفس الصيغ المطبقة على جيب العرجا.

لهذه الأسباب وغيرها فإن الاتفاق المذكور مليئ بعوامل سوء الفهم واختلاف التفسير وعدم القابلية للتطبيق كما أنه بسبب قصوره وافتقاده لأي دينامية داخلية للتطور يعنى بأن غزة وأريحا قد تكون أولاً وأخيراً!!

وبالمقابل فإن مثل هذه المخاطر يجب ألا تقلل من أهمية ودور المنظمة باعتبارها المرجعية لهذه السلطة. إن طبيعة الاتفاق المعقود تدعو للاعتقاد بأن هناك في الجانب الآخر من لا يزال يعتقد بإمكانية تجاوز المنظمة واستبدالها هذه المرة بسلطة منقوصة ومقلصة وهذا ما يجب الانتباه إليه ومواجهته بكل شجاعة وحسم وعلى أن يبدأ ذلك بالمحافظة على منظمة التحرير كمجسد للهوية الوطنية الفلسطينية وإدخال التعديلات المناسبة على بنيتها وأساليب نشاطها وعملها بصورة تتجاوز صيغة تحالف الفصائل إلى صيغة تحالف وطني شامل يعكس مصالح جميع فئات الشعب الفلسطيني، خاصة داخل المناطق المحتلة، التي ستبقى كذلك بالرغم من الاتفاق الأخير.

إن المحافظة على منظمة التحرير، وتطوير دورها، وتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وجهته الداخلية، والحيلولة دون وقوع أي نزاعات أو احتراقات داخلية هي مهمات أساسية وتشكل قاسماً مشتركاً يجب أن يحظى باجماع وطني شامل وخاصة في هذه الظروف الدقيقة والصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وهي تشكل أدوات أساسية وهامة على طريق مواصلة النضال الوطني من أجل التحرر والاستقلال، ومن أجل تجاوز الحاجز الذي أقامه اتفاق غزة وأريحا.

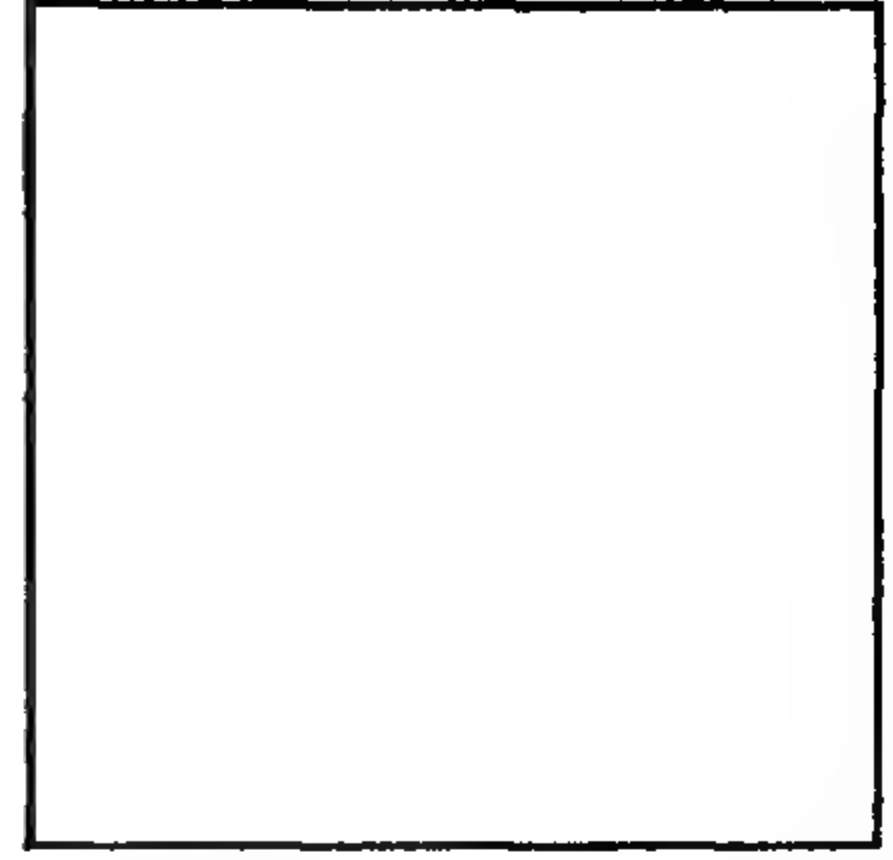


حرار على الموضة..

مصدراً للسلطات، ابن السادة في ذلك؟؟ وماذا عن اقتطاع حوالي ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة لصالح المستوطنات، والمعسكرات ومجالاتها الأمنية؟ وماذا عن الترتيبات الخاصة للوصول من أريحا إلى قرية العرجا المجاورة؟ فبالرغم من أن كلا المنطقتين خاضعتين للحكم الذاتي فإن الطريق بينهما غير خاضع للسلطة الفلسطينية وإنما للجيش الإسرائيلي وللدوريات المشتركة!! أي أن الحديث هنا هو عن جيب العرجا داخل منطقة الحكم الذاتي.. ونفس الشيء ينطبق على مسألة الوصول من أريحا إلى مقام النبي موسى حيث يسمح بذلك فقط في مناسبات الأعياد، وكذلك أيضاً بالنسبة للمغطس على ضفاف نهر الأردن إذ يسمح للمسيحيين بالصلاة فيه مرة في العام في عيد الغطاس الذي يعقب عيد الميلاد لدى الطوائف المسيحية؟ ونسأل مرة أخرى أين مظاهر السيادة في هذه الترتيبات التي حولت منطقة أريحا إلى مجموعة من الجيوب لا يسمح بالتنقل بينها إلا بأذن من السلطة المحتلة؟! وبالإضافة إلى ذلك فإن لجنة الاشراف والمراقبة العليا التي شكلها الجانبان يحق لها الاعتراض على أي شيء يخرج على مفهوم الاتفاق حتى على الأوامر والتعليمات التي تصدر عن مجلس السلطة الفلسطينية نفسه. إن قوات المحظورات والمنوعات الطويلة،

الأخر يمنع بالأساس من التعارض بين أهدافهما النهائية المعلنة، مع فارق هام وأساسي لصالح وإيهن الذي يستطيع الاعتماد على الاتفاق نفسه والبناء عليه من أجل تنفيذ أهدافه النهائية أي برنامج حزب العمل الإسرائيلي الذي يقضى بضم أجزاء واسعة من الضفة والقطاع. وفي المقابل، فإن الاتفاق المذكور يفتقد للأسس والقواعد الضرورية واللازمة، التي تمكن الجانب الفلسطيني من البناء عليها أو تطويرها في الاتجاه الذي يتمناه، أي الانتقال من السلطة إلى الدولة، لأن هذه السلطة مقيدة بعشرات الشروط واللجان المشتركة، وبالتالي فهي تفتقر لمقومات التطور الذاتي، ومن هنا يمكننا فهم الأسباب (وفهم الأسباب لا يعنى قبولها) التي تدفع المسؤولين الفلسطينيين لتحميل الاتفاق ما ليس فيه، والابتعاد عن الخوض في تفاصيله ومآلاته والاكتفاء بالاحاديث العامة عن البرامج والشعارات والأهداف التي لن يتخلوا عنها.

وإذا ما عدنا مرة أخرى لما يسمى بالمكاسب أو الانجازات الفلسطينية في الاتفاق فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المقاييس التي اعتمدت في ذلك؟ وهل صحيح بأن جواز السفر وطابع البريد وبدالة الهاتف والمطار هي من علامات السيادة؟! وماذا عن تشكيل اللجان الأمنية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والقانونية المشتركة باعتبارها



بيان

حزب الشعب الفلسطيني

.. لا

لاتفاق القاهرة

وعاش النضال

من أجل

الدولة الفلسطينية

المستقلة !

أخيرا وقع اتفاق القاهرة بين إسرائيل والطرف الفلسطيني المفاوض فجاء مفصلا حسب المقاس الإسرائيلي التوسعي الاستيطاني، وكل ما أعطى للطرف الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا تحكمه القيود واللجان المختلفة باسم التنسيق والإشراف والمراقبة بحيث باتت أي حركة للسلطة الفلسطينية تتطلب الموافقة الإسرائيلية.

لقد بقيت السلطة الاحتلالية هي مصدر السلطات في قطاع غزة وأريحا فهي المسئولة العليا عن الأمن وهي التي ترفض أو تقبل تعديل القوانين الاحتلالية، ويدها بقيت الولاية على الأرض. وما أعطى للسلطة الفلسطينية من ولاية محدودة فهو مقيد بالاستثناءات في مجال البناء واستخدام الطرق، وفي معاملة المخالفين الإسرائيليين

الذين لا يجوز توقيفهم، بينما يستلزم تسليم أي مطلوب فلسطيني للسلطات الإسرائيلية.

إن الاتفاق لم يحقق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة أو من منطقة أريحا بل ظل الجيش الإسرائيلي متواجدا بكثافة في المستوطنات وحواليها وعلى الطرق العرضية والطولية وفي الداخل، واحتفظ لنفسه الحق بالعودة إلى أي مكان، وتمت تجزئة القطاع إلى أربعة أجزاء كما قزمت منطقة أريحا ثم جزأت إلى جزئين، المدينة والعرجا، وأضيف إلى كل ذلك حواجز جديدة وقيود على الحركة من أريحا واليه كما هو الحال بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذا كان أنصار الاتفاق يتذرعون بأن التطبيق سيؤدي إلى تغيير هذا الوضع، فإننا ندعوهم إلى مراجعة صفحات الاتفاق المائتين ليدلونا على أية صلاحية للسلطة الفلسطينية لتوجد قيود عليها أو رقابة إسرائيلية تنظمها.

إن للاتفاق دينامية واحدة للتحويل نحو المرحلة النهائية وهي تعميم النموذج القائم بموجب الاتفاق في غزة وأريحا على باقي التجمعات السكانية في الضفة الغربية بدون تواصل إقليمي وبلا سيادة بل تحت الوصاية المشددة للسلطة الإسرائيلية الاحتلالية، وهكذا تكون التسوية النهائية مجرد توسيع لنموذج غزة وأريحا كما هو موجود في الاتفاق.

هذا هو هدف السلطات الإسرائيلية، أنها تريد تطبيق برنامج حزب العمل الإسرائيلي القاضي بالاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من المستوطنات والقواعد العسكرية في الأراضي المحتلة، والانسحاب فقط من المناطق المأهولة بالسكان.

إن الاتفاق بقصوره عن تلبية مطالب الحد الأدنى وهي الانسحاب الكلي من قطاع غزة وأريحا تمهيدا للانسحاب الشامل من أرض وطننا المحتل، وضعه مئات العقبات والعراقيل في وجه نضالنا من أجل الاستقلال الوطني، لا يعتبر وصفا لقيام سلام عادل، ويبقى على أسباب النزاع بل يخلق أسبابا إضافية.

لقد وقع الطرف الفلسطيني المفاوض على الاتفاق دون أن يحصل على ضمانات للحيولة دون تحول المرحلة الانتقالية إلى حل دائم لا من الدول الراعية للمفاوضات ولا من مجلس الأمن صاحب القرار ١٢٤٢ وأكثر من ذلك فإن إسرائيل وحماها يشيعون في العالم كله أن السلام قد تحقق في محاولة لشطب القضية

الفلسطينية من اهتمام الرأي العام العالمي، وإخلاء مسئولية هيئات الشرعية الدولية عن متابعة تنفيذ قراراتها. كما يشجع هذا الاتفاق عدة دول عربية لإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وعلى قبولها، في المفاوضات المتعددة الأطراف، للمشاريع الإسرائيلية بالتعاون بما في ذلك المشاريع الخاصة بتوزيع اللاجئين الفلسطينيين على دول العالم دون وطنهم.

وإذا كان مهندسو الاتفاق قد وعدوا بتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية فإن هذا الدعم ليس مضمونا ولا يوجد هناك ما يكفل استمراره طوال الفترة الانتقالية، فضلا عن أنه قاصر عن تلبية الحاجات الملحة لتشغيل الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل ومعالجة المشاكل التي خلقها الاحتلال وتفاقمت بسبب وجوده في مختلف المجالات الحياتية. وهو أمر يضيف عاملا آخر إلى عوامل عدم الرضى والاستقرار لدى الجماهير الفلسطينية.

إننا جميعا مطالبون بإبداء أقصى درجات البقطة والحذر تجاه محاولات تمزيق وحدة شعبنا، وزجه في صراعات داخلية تلهيه عن مواصلة نضاله من أجل استعادة حقوقه الوطنية، والضمانة لذلك تكمن في احترام الحقوق الديمقراطية لأبناء الشعب ولقواه الوطنية وتوفير كل الشروط

إن مهمة إجلاء المحتلين الإسرائيليين عن أرض وطننا وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير المصير على كامل أرضه وفي مقدمتها مدينة القدس العربية لم تتحقق بعد، ولا يحصل الاتفاق وعدا بتحقيقها، وعلى شعبنا وقواه الوطنية مواصلة الاضطلاع بهذه المهمة كما هو الأمر الآن وكما كان في الماضي وأكثر.

إننا ندعو كافة أبناء شعبنا وقواه الوطنية وشخصياته المستقلة إلى الوحدة في هذا الظرف العصيب لتبقى راية التحرير والاستقلال خفاقة على ساحات نضالنا الوطني. كما نطالب كافة الهيئات الرسمية لمنظمة التحرير بعدم إقرار هذا الاتفاق.

عاشت الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وليتواصل النضال ويشهد من أجل إقامتها.

المجد والخلود لذكرى شهداء شعبنا الأبرار.

المكتب السياسي

حزب الشعب الفلسطيني

٦ مايو ١٩٩٤

هل المشروع الصهيوني

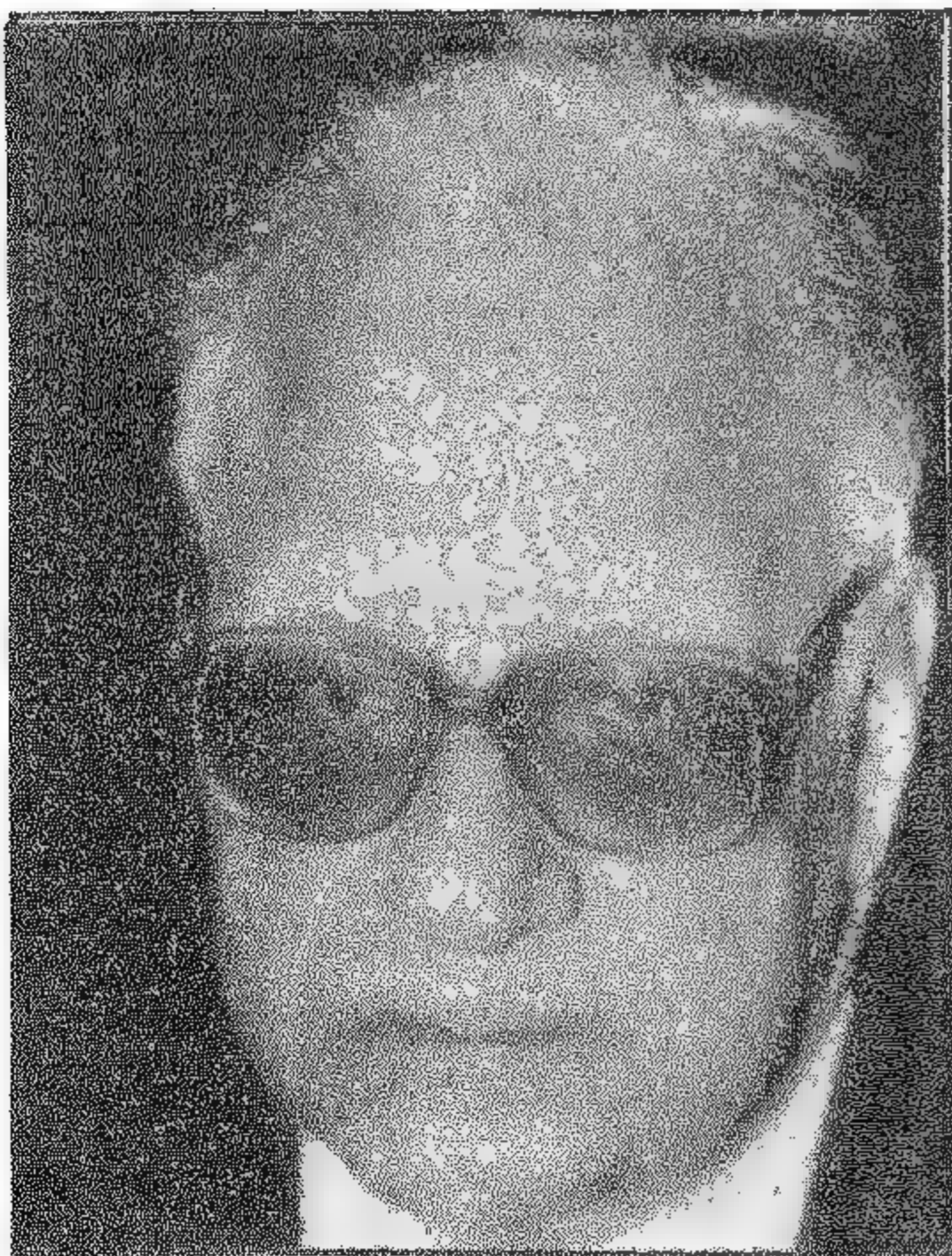
خارج الزمن ؟

محمد عامر

يستهدف - فيما يستهدف - تحرير الاسرائيليين والصهاينة من هذه الايديولوجية العنصرية، حتى يمكنهم ان يكتسبوا ابعادا إنسانية تؤهلهم لأن يسهموا - على قدم المساواة - مع غيرهم من البشر في بناء عالم يليق بنا جميعا ، ويمكن لمن يهمله الامر الرجوع الى أدبيات الصراع العربي الصهيوني منذ احتلال بريطانيا حتى الآن ، مروراً بموقف الدول العربية من قرار التقسيم ، ومداخلات مندوبيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة هذا القرار.

وتبار المواقف المبدئية ينطلق من ثقته في إمكان هزيمة الصهيونية والقضاء عليها ، وهذه الثقة ثقة نضالية تاريخية ، وليست ثقة حتمية ميتافيزيقية ، لما جاء في المقال من أن .. كل المشاريع العنصرية التي عرفها

سيد ياسين



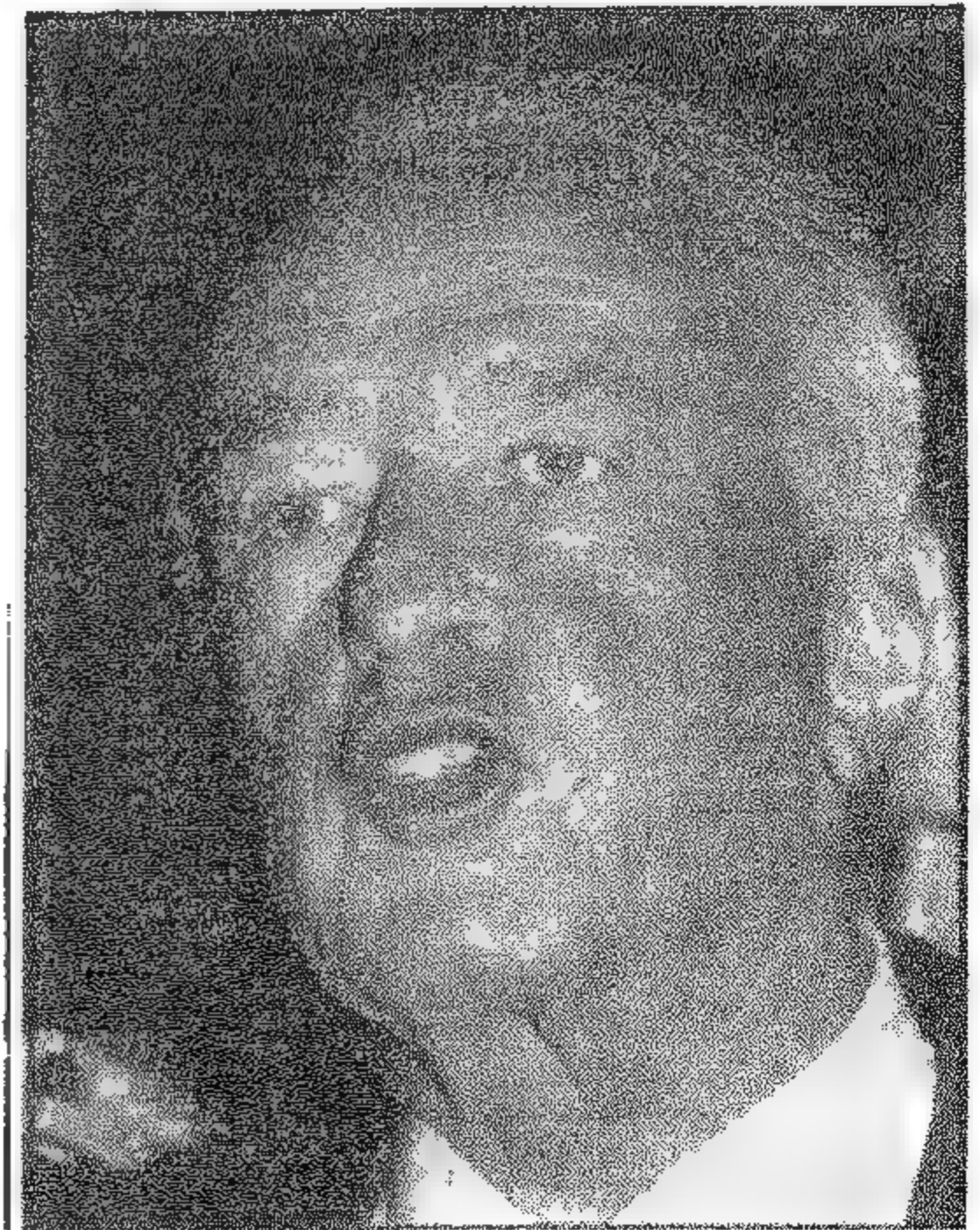
مواقفه المبدئية على اساس ان المشروع الصهيوني غير قابل للتغيير وانه ما زال مصمما على اهدافه المبدئية، حتى لو تغيرت اساليبه ثم يردف قائلا تحت العنوان المسطور عليه «وهذه النظرة يبدو انها تنظر الى المشروع الصهيوني وكأنه بنية مصمتة خارج الزمان ! بمعنى انه مهما كانت قوة الضغوط الداخلية... او الضغوط الدولية ، فإن الصهيونية بمشروعها الذي تجسده اسرائيل ستظل هي هي بلا أي تغيير .. » ثم يعلق على هذا بقوله «وهذه في الواقع نظرة غير علمية ، فكل المشاريع العنصرية التي عرفها التاريخ سقطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية.. ويضيف «اذا كانت هذه هي دروس التاريخ، فلماذا نستبعد تحولات المشروع الصهيوني نفسه، ولماذا نعتبره وكأنه خارج الزمان لا يسرى عليه ما سرى على غيره من مشاريع عنصرية واستيطانية من قبل؟

وبداية يحسن ان يكون واضحا ان تيار المواقف المبدئية الذي يرفع شعار التحرير او شعار صراع الوجود، يستهدف الآن كما كان يستهدف دائما القضاء على الصهيونية ، ولا يستهدف الآن، كما لم يكن يستهدف ابدا إقناء اليهود ولا الاسرائيليين، أو القضاء عليهم. بل انه باستهدافه القضاء على الصهيونية إنما

ورد المسطور عاليه كعنوان جانبي في مقال «تحولات المشروع الصهيوني» الذي نشره أهرام الاثنين ١٩٩٣/٢/٦ (ص ٨) للأستاذ السيد يمن.

يشرح المقال كيف انه نتيجة التحليل العلمي وأيضا الصراع الدموي العنيف بيننا وبين الصهيونية واسرائيل التي تجسدها قد استقر في يقين العقل السياسي العربي لفترة طويلة ان الصراع مع اسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود، وأنه لكي يعيش طرف فلا بد ان يفتى الطرف الآخر ويزول، وبعد استعراض مجريات الصراع منذ عدوان ٦٧، يضيف ان الجدل الذي يدور الآن حول الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي يظهر «أن التيار القديم الذي رفع شعار صراع الوجود وصراع الحدود ، ما زال يرفض التحول عن

اسحاق رابين



التاريخ سقطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية لا يتفق مع وقائع التاريخ ، ويكفى للتدليل على هذا النظر إلى دول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية . فهذه الدول تجسد عنصرية الأوروبي الأبيض ضد الهندي الأحمر اغتصابها للأرض وإبادة للبشر لكن سطوتها جعلتنا ننسى هذا ، وجعلتها تجد من يصدق زعمها بأنها راعية حقوق الانسان في العالم.

ولأن تيار المواقف المبدئية يدرك ان القضاء على الصهيونية قضية نضالية ، فهو شديد الحساسية لتطورات الصراع وتطورات أطرافه. وهو شديد الحساسية لعامل الزمن ، الذي يجب ان يستثمر لتكثيف النضال تحقيقا للهدف . ومن ثم فهو يقدر أهمية حرب الاستنزاف ، وأهمية حرب أكتوبر وما واكبها من استخدام سلاح البترول ومن جهود سياسية أسهمت في عزل اسرائيل دوليا عندما قطعت معظم الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية معها ، وأسهمت في أن يرى العالم الصهيونية على حقيقتها : شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري ، كما اعلن ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الصادر في ١٠/١١/١٩٧٥ . وهو يقدر أهمية المقاومة الشعبية المسلحة والجاهلية التي اخذت صورا عديدة في لبنان وفلسطين ، كان آخرها الانتفاضة الفلسطينية المجيدة.

وكل هذه الخطوات المضيئة على طريق نضالنا ضد الصهيونية تعطي تيار المواقف المبدئية مزيدا من الثقة في أن محاصرة الصهيونيون ثم القضاء عليها . عملية ممكنة واقعية ، اذا ما امتلكتنا الإرادة والحكمة والخيال والعزيمة والمثابرة وتصاعدنا بخطواتنا حتى النصر. وهو في هذا يستلهم درس التاريخ ، فالنازية التي يذكرنا المقال بسقوطها ، لم تستطع في معركة واحدة. حقا ، ان نصر الحلفاء في معركة العلمين (٢/١١/١٩٤٢) كان نقطة تحول في الحرب ، لكن أحدا لم يقل أن معركة العلمين آخر المعارك ، أو أن المشروع النازي قد تحول بعدها وصار حميدا يمكن التعايش معه بدلا من السعي إلى القضاء عليه... الخ.. بل ان الضغط قد تصاعد ، فكان انتصار ستالينجراد (٢/٢/١٩٤٣م) .. وغزو نورماندي (٦/٦/١٩٤٤م) إلى أن تم القضاء على النازية بتسليمها بلا قيد ولا شرط (٥/٥/١٩٤٥).

إذا كانت هذه هي نظرة تيار المواقف



كلينتون

المبدئية ، فكيف يمكن إذن اتهامها بأنها فيما يبدو تنظر إلى المشروع الصهيوني وكأنه بنية مصمتة خارج الزمان ، أو بأنها في الواقع نظرة غير علمية؟

ثم ما هو البديل الذي يطرحه المقال؟ انه في الوقت الذي يقول فيه ان كل المشاريع العنصرية التي عرفها التاريخ سقطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية ويسري عليه ماسرى على غيره من مشاريع عنصرية واستيطانية من قبل؟ لا يبين لنا كيف نظور الظروف الدولية والداخلية حتى نسقط المشروع الصهيوني العنصري ، وبدلا من هذا يدعو الانظمة والشعوب العربية لكي تصمد في المفاوضات ، وتشبث بالحقوق العربية كاملة غير منقوصة ولا خلاف على ان الحقوق العربية الكاملة غير المنقوصة تشمل - فيما تشمل - يافا وحيفا وهكا والتلص بشرقها وغربها ، فهل من العلمي أو العملى التشبث بهذه الحقوق على مائدة المفاوضات؟ بل هل من الوارد اصلا طرحها على مائدة مفاوضات تقوم على اساس القرار ٢٤٢ ، الذي يحصر الحقوق العربية في «أرض احتلت» في عدوان ١٩٦٧م.

ويكمل المقال أطروحته بالدعوة إلى «تعظيم المكاسب العربية عبر النضال

السياسي المنظم ، والذي لا ينبغي له أبدا التخلي عن خيار استخدام القوة في نهاية المطاف لإجبار اسرائيل على النزول عند المطالب العربية المشروعة ، لكن لماذا إرجاء استخدام القوة (بالمعنى العام للكلمة) إلى نهاية المطاف؟ لقد رأينا فيما سبق كيف أثمر النضال السياسي الذي واكب حرب أكتوبر في عزل اسرائيل وفي كشف طبيعتها العنصرية للعالم أجمع ، فما الذي أثمره النضال السياسي في ظل إرجاء استخدام القوة إلى نهاية المطاف؟

غداة مؤتمر مدريد ، وبمبادرة وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، ألغت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها رقم ٢٧٩ المشعار اليه (أهرام الأربعاء ١٩٩١/١٢/١٨م، ص١) وغزت اسرائيل سياسيا مناطق كانت محرمة عليها من قبل فحصلت على اعتراف من الصين والهند (تضامن معا نحو ٤٠٪ من البشر) بها ، وأقامت معها علاقات دبلوماسية ، واستعادت علاقاتها الدبلوماسية مع أكثر الدول الإفريقية ، كما كانت قد استعادت من قبل علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي (من ذلك الوقت) ، وبعد توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي اعلنت الولايات المتحدة انها ستسعى إلى إلغاء قرارات الأمم المتحدة التي تدين اسرائيل ، وأثناء زيارة رابين الأخيرة لواشنطن جدد الرئيس كلينتون تعهدات أميركا بضمان تفوق اسرائيل (النوعى على كل العرب) ، كما تعهد بضمان حصولها على أحدث تكنولوجيا السلاح والكمبيوتر ، وبالعامل على إنهاء المقاطعة العربية (أهرام الاحد ١٤/١١/١٩٩٣) ، وبعد ذلك بأيام تمكنت اسرائيل من أن تغزو سياسيا منطقة أخرى كانت محرمة عليها من قبل : إندونيسيا وفي زيارته للقاهرة في أوائل ديسمبر الماضى برر مساعد وزير الدفاع الأمريكى علنا انفراد اسرائيل بامتلاك الاسلحة النووية في منطقتنا (من قريب-الاستاذ سلامة أحمد سلامة- أهرام الخميس ٩/١٢/١٩٩٣م ص٨) ..

فهل هذه هي «الضغوط الدولية على اسرائيل التي يحدثنا عنها المقال؟

إذا كان القصور عن رؤية التغيير في الواقع يجانى العلم ، فإن توهم وقوع التغيير لمجرد أننا نتحمناه، لا يقل مجافاة للعلم . وقديما قال شوقي «وما نيل الطالب بالتمنى».

الجزائر... تحت جنح الظلام

حوار مع جورج موران

اجرته جيزلان توتان

ترجمة/ نورا أمين

تعجز الكلمات عن التعبير عن الرعب الذي يشعر به الجميع حيال انغماس الجزائر في الظلام والفوضى، ففي الوقت الذي يغيب فيه وجود أي مخرج من الأزمة، نجد عديدا من الجزائريين سواء رجالا أو نساء أو نقابيين يحاولون - تحت خطرات الموت - مقاومة الإرهاب، وفي البوسنة والشرق الأوسط، وفي أفغانستان كما في الجزائر، تشير نفس الأصولية العمياء، والتي تحمل الموت في طياتها، إلى العودة إلى الهمجية، ولعل فكرة تصدير القيم العلمانية تعتبر حاليا بمثابة تحدٍ للاشتراكيين في الوقت الذي اتخذت فيه بعض البلاد من هذه الفكرة - ومنهم فرنسا مبدأ من مبادئها.

تنوعت مقاومة الإرهاب بين تجمع الجمعيات النسائية وإضراب الموظفين وظهور صفحة بيضاء، في جرائد يومي ٢٦، ٢٧ مارس، ولتعبير أيضا عن تظاهرة من الحداد الوطني في الجزائر على ضحاياها كل يوم. فيما يلي تفسير جورج موران George Morin للأمر:

* كيف يمكن تفسير جنون القتل الذي يجتاح الجزائر اليوم؟

جورج موران: كل يوم، تزداد قائمة القتلى والجرحى والمهددين في الوقت نفسه الذي نتردد فيه في طرح الدوافع والمبررات التي يسوقها القتلة لأنفسهم لقتل ضحاياهم ولتهديد من هم على قيد الحياة بطريقة لا يمكن محوها من الذاكرة، فحينما يذبح مدرس أمام تلاميذه، وتضرب فتاة أمام زملائها، أو يتزف مدرس جامعي حتى الموت أمام أطفاله... نقول لأنفسنا أن الأمر قد وصل إلى نهايته، ولكن ما إن يجيء اليوم التالي حتى تصلنا أنباء عن أحداث أكثر قسوة!

كيف أذن نبحث عن تفسير لمثل تلك الهمجية، اللهم إلا عبر طريق كونها ظاهرة قد تصيب أي شعب في العالم؟

لقد وصف لي صحفي صربي من البوسنة الأمر قائلا: «حينما تذهب أكثر البنى الاجتماعية وكل بنى الدولة إدراج الرياح، تتحرر أكثر الفرائز تعرضا للكبت وتخرج

الشخصيات السيكوباتية من جحورها لتحتل القيادة.

هكذا فسر الهياج الدموي للميليشيات الصربية في البوسنة، أما في الجزائر وكثير جدا من جرائم القتل يقوم بها الأصوليون، إلا أنه هناك أيضا قتلة مسلحين من قبل بعض أوساط المافيا التي تسهر على حماية عمليها عن طريق العصابات الكبرى وفتوات الاحياء، مما يزيد من خطورة الأمر ومن تعقيده، فما من أحد في مأمن من الإرهاب، أيا كان جنسه أو بنيته أو وضعه الاجتماعي أو نشاطه المهني أو جنسيته (فقد قتل مؤخرًا إثنان من الفرنسيين في بير خادم) ... وفي نهاية المطاف نجد عنف الدولة الذي لا يقلت هو الآخر من الإرهاب، فكل الدول التي ينبغي عليها مواجهة حركة إرهابية ما تنزلق فورًا نحو قمع الجميع دون شفقه، وبالطبع لم تسلم الجزائر من الأمر، حيث أصبحت الاعتقالات العشوائية والتعذيب والإعدام من الأحداث اليومية الجارية.

* هل نعتبر إذن أن العالم قد أصابته حالة من المحصم لا حل لها من الآن فصاعداً؟

جورج موران: لا، ولكن يجب إعادة الأشياء إلى نصابها فالقوى التي تتواجه اليوم في الجزائر تتلخص في النظام العسكري من ناحية والأصوليين من ناحية أخرى، أما الجيش فهو المحرك الأساسي للنظام منذ ثلاثين عاماً، وهو نفسه الجيش الذي وحدته ملحمة حرب التحرير ومصالحه الموحدة إلا أنه بات منقسماً بعنف إلى فصائل وفقاً للجيل والمنطقة الجغرافية والإعداد الفني... إلخ، حتى صار قواده يقضون وقتهم في محاولة للحفاظ على توازن دقيق غالباً ما يؤدي إلى الجمود، ومن حول الجيش نجد القطاعات الأخرى للنظام وكبار الموظفين وقادة الجمعيات الوطنية وزعماء الحزب الواحد السابق، وقد أصابهم الانقسام وأصبحوا يعانون فقدان الاعتبار، بعد فشل السياسة الاقتصادية للدولة، وفشل التحول إلى الديمقراطية وشتى أنواع الفساد، وفي الحقيقة لقد سأم الجزائريون كل ذلك..

أما في مواجهة ذلك، فنجد الأصوليين

وقد انقسموا إلى «سياسيين» و«راديكاليين» و«جزائريين» و«دوليين» من ذوي الایدولوجيا المحددة، تلك الایدولوجيا التي تقوم على التحريم والحظر والتي تنتمي إلى الشمولية لتتخلص من كل ما يرفض الانصياع لها، من هنا يتضح الموقف، فعلى الرؤية للمجتمع هي نفسها رؤية الميليشيات الصربية في البوسنة، وهي نفسها رؤية المستوطنين العنصريين في الحرم الإبراهيمي، والأمر يتلخص في النهاية في ایدولوجيا التطهير العرقي والديني التي تقوم على التخلص من كل ما يهدد «طهارة» المجموعة أو يخرج عن «المعيار المعتاد» عن طريق الإرهاب والقتل إنها أیدولوجيا الكراهية والموت التي ينبغي محاربتها في كل مكان بنفس الشدة.

* هل تفسر لنا تلك الأحداث إذن الشعار الأمني الذي ترفعه السلطة الجزائرية والذي لا يحل أية مشكلة؟

جورج موران: يقودنا هذا السؤال إلى لب المشكلة، فمحاربة القتلة في الجزائر أو في الأراضي المحتلة تمثل ضرورة ملحة، إلا أن تلك المحاربة تفقد معناها إذا لم نواجهها بمشروع آخر ألا وهو إقامة دولة فلسطينية في فلسطين بجانب تعايشها السلمي في الوقت نفسه مع إسرائيل، ورفض التقسيم العرقي في البوسنة، والرفض المزدوج في الجزائر لإضطرابات النظام وانتصار قوى الظلام، ويوجد في الجزائر، في كل الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية آلاف الرجال والنساء الذين يحملون لبلدهم بمجتمع يضم العدل الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والديمقراطية السياسية، إلا أن الرعب الذي يعاصر الجزائر اليوم، والتردد والانقسام الذي يجتاحها يمنعون من تضافر الطاقات لإقتراح طريق جديد على الجزائريين، أولئك الذين يدفعون اليوم أغلى جزية للعنف.

* ما هو إذن الحل المأمول؟

جورج موران: إذا لم يستطع أحد أن يجمع الجزائريين حول مشروع جديد ومفيد، فقد تحدث أسوأ الأمور، ونجد أنفسنا إما في مواجهة نظام ديني-عسكري على طريقة ضياء الحق (الديكتاتور الباكستاني السابق)، أو في مواجهة موقف مماثل للموقف الأفغاني أي دولة تنفجر وتقع فريسة للفوضى والحرب الأهلية.

من مجلة «الجمعة»: مجلة
الاشتراكيين الأسبوعية
vendredi" عدد ٢٥ مارس
١٩٩٤ (قسم السياسة الدولية)



حكومة الظل العالمية بعد ٢١ عاما من تأسيسها

تستعد للقرن الـ ٢١

نهو نهاية السيادة القومية

٩٦ أبريل الماضى اجتمع «اللجنة الثلاثية» المولفة من نخبة القيادات السياسية والاجتماعية والأكاديمية والاقتصادية فى المناطق الثلاث المتقدمة فى العالم: أمريكا الشمالية وأوروبا (الغربية) واليابان.. من هنا تسميتها «اللجنة الثلاثية»

واللجنة الثلاثية- وهذا هو الجانب العلنى من المعلومات المتاحة عنها- تألفت فى عام ١٩٧٣ من ستين عضوا من أوروبا ومثلهم من اليابان وعدد أكبر من الولايات المتحدة (ليس معروفا حتى الآن على وجه التحديد) بمبادرة شارك فيها زعيمو برجينسكى (الذى أصبح بعد أعوام قليلة من تأليف اللجنة الثلاثية) مستشار الرئيس الأمريكى جيمى كارتر لشئون الأمن القومى..

وكارتر نفسه أحد الأعضاء الأمريكين فى اللجنة منذ تأسيسها.. وشارك فيها أيضا ديفيد روكفلر رجل البنوك الأمريكى الأشهر الذى كان يوم ذاك عميد رؤساء مجالس البنوك الأمريكية. وكان الهدف المعلن للجنة وقت إعلان تشكيلها من أبرز رجال البنوك والسياسة والقانون والصحافة والجامعات والحكومات، أن تطور تعاونا اقتصاديا وسياسيا أوثق بين الديمقراطيات الصناعية فى التصدى لمشكلات المنافسة الاقتصادية فيما بينها والتحديات التى تواجهها من البلدان الأقل غنوا.

منذ ذلك الوقت، وخاصة بعد أن صعد كارتر إلى الرئاسة فى عام ١٩٧٦ وأصبح برجينسكى مستشارا للأمن القومى فى إدارته، وأصبح سايروس لانس- وهو أيضا عضو اللجنة- وزيرا للخارجية.. والذين يرقبون اللجنة الثلاثية من مفكرى اليمين واليسار الأمريكين على السواء يظهرون اقتناعا قويا بأنها تحولت إلى «حكومة الظل العالمية».. تختار مرشحي الرئاسة الأمريكية وتضمن نجاحهم فى الانتخابات. تفتح الطريق أمام رؤساء جدد للحكومة فى اليابان ممن يتمتعون بعضويتها أو يدينون بمبادئها وأهدافها.. كذلك الحال بالنسبة لكندا وأوروبا..

سمير كرم

رسالة واشنطن

الأمريكية أو القيادة القومية العليا فى «البنعاجون» (وزارة الدفاع) أو حتى مجلس الأمن الأقومى الأمريكى.. مع فارق مهم أن اجتماع واشنطن لم يكن اجتماعا لهيئة أمريكية، ولم يكن المجتمعون أمريكيين فقط..

وحتى لا تترك انطبعا أكثر من هذا بأننا نطرح لغزا يجدر بنا أن ندخل فى الموضوع مباشرة. وكأننا نبدأ السطر الأول فى موضوعنا هذا: عقد فى العاصمة الأمريكية فيما بين

فيما بين السادس والتاسع من شهر أبريل الماضى عقد فى واشنطن واحد من أهم الاجتماعات التى يلعب فيها المشتركون واحدا من أهم الأدوار على المسرح الدولى... لكن العالم لم يعرف عن هذا الاجتماع شيئا أكثر من أنه قد عقد فى واشنطن واستغرق تلك الأيام الأربعة. هذا إذا كان العالم قد تنبه أصلا لانعقاده أو أدرك مدى أهميته.

ذلك الاجتماع الغامض لم يكن الأول أو الأوحد. فهو اجتماع سنوى، وكلما عقد وأينما عقد لا يذكر، الإعلام شيئا عنه أكثر من أنه قد عقد وزمان انعقاده ومكانه.. أو لا يذكر شيئا على الإطلاق. وقر عدة أشهر حتى يجد من يهمه معرفة ما جرى قليلا من المعلومات يحفر تحته لعله يجد مزيدا من الزاد من هذه المعلومات، وقد لا يجد أو هذا ما يحدث فى معظم الاحيان. فالعالم والإعلام بالدرجة الأولى مشغول بأمر كثيرية تجرى فوق السطح لاتقل فى أهميتها عن الزلازل... حروب فى أركان الأرض.. انهيارات من كل نوع.. صراعات قومية وعرقية واقتصادية وثقافية من كل نوع.. كافية كلها لأن تأخذ الاهتمام بعيدا عن مثل ذلك الاجتماع الذى تم فى واشنطن فيما بين ٩٦ أبريل الماضى.

نكتب عنه بعد وقوعه بأكثر من شهر- لينشر بعد وقوعه بنحو ستة أسابيع- لأن نتناوله متأخرين أفضل من تجاهله.. ولأن الكتابة عنه فور وقوعه لاتستطيع أن تتجاوز الحدود التى أشرنا إليها: الزمان والمكان.. وربما إشارات سريعة عن المشاركين الرئيسيين فيه.. أما ماذا بحث، وماذا ناقش وماذا قرر وماذا أوصى فهذه تدخل فى باب الأسرار وما لاتختلف فى ذلك عن اجتماعات مكتب التخطيط فى وكالة المخابرات المركزية



شعار «اللجنة الثلاثية»
أو حكومة الظل العالمية..

كلية
الهناج
الأول



ولا يزال خصوم اللجنة الثلاثية- أو المتشككون في أدوارها وأنشطتها على الأقل- يعتقدون أنها وراء صعود بيل كلينتون إلى الرئاسة، ويشيرون إلى أن إدارته تضم أكبر عدد من «الثلاثيين» بين صفوفها وفي أهم المراكز: وزير الخارجية، انطوني لوك مستشار الأمن القومي، ليس أسين وزير الدفاع السابق، صمويل بيجر نائب مستشار الأمن القومي، لويد بنتسين وزير الخزانة... على سبيل المثال..

عندما استقال موديهيرو هوسوكاوا رئيس الحكومة اليابانية من منصبه يوم ٨ أبريل الماضي (قبل يوم واحد من اجتماع «اللجنة الثلاثية» الأخير في واشنطن) قالت «مصادر موثوق بها» لصحيفة «سيوتلايت» الأمريكية التي تنطق بلسان منظمة يمينية تعرف باسم «لوى الحرية» أنه أُرغم على الاستقالة من جانب زعماء اللجنة وهذه المصادر نفسها تنتمي للجنة الثلاثية حسب قول «سيوتلايت». واللجنة في نظر اليسار الأمريكي تشكل أكبر مجموع تنسيق عالمية بين قادة العالم الرأسمالي لفرض سياسات (أي مصالح) الرأسمالية الكبيرة على العالم المتقدم والنامي على السواء. وبعبارة أخرى فإنها التنظيم المخطط لسياسة حماية مصالح المؤسسات العملاقة المتعددة الجنسيات.. سواء كانت مؤسسات مالية أو صناعية. أو مؤسسات للخدمات..

ولا يختلف اليمين واليسار الأمريكي-هما لا يفتقان عادة- على أن اللجنة الثلاثية هي أداة النخبة العالمية لتحديد أطر وسياسات النظام العالمي.. وأن الدعوة إلى «نظام عالمي جديد» تنبع منها ويتم التخطيط لها في اجتماعاتها السرية.

وربما يدعو هذا الاتفاق في الرأي بين اليمين واليسار في الولايات المتحدة على خطورة وطبيعة دور «اللجنة الثلاثية» إلى التساؤل: هل هو دليل على صحة هذا الرأي؟ أم دليل على صحة سياسات اللجنة الثلاثية وسلامة أهدافها بعيدا عن التصورات والأفكار الأيديولوجية؟

والعضلة التي يواجهها من يحاول الرد على مثل هذه التساؤلات أن اللجنة الثلاثية أحاطت نفسها بقدر من السرية يدعو للريبة، وفضلا عن ذلك فإنها وضعت نفسها موضع الاتهام من كل جانب حينما حددت لنفسها أهدافا تتجاوز الحدود القومية للدول والقرميات.. بل القارات، أهدافا تتعلق

والعشرين منذ تأسيس اللجنة إلى الآن- من ذروة الحرب الباردة إلى محاولات الوفاق حتى انهيار دولة الاتحاد السوفيتي والأحداث التي لا تزال تتداعى نتيجة له، لم تغير في المنظور الأساسي الذي أقامها.

لقد عقد الاجتماع الأخير للجنة الثلاثية لبحث قضية أساسية حددتها اللجنة بأنها «تحويل السيادة» في النظام العالمي الجديد.. وذلك على أساس حددته بعض المذكرات التي نوقشت في الاجتماع بقولها «إن الأحداث العالمية» تفرض الآن نوعا من المراجعة لمفهوم السيادة، إن على دول العالم الأول السابق ودول العالم الثاني السابق. كذلك دول العالم الثالث أن تعيد تكوين التحالفات فيما بينها وأن تعيد تحديد نفسها كجزء من النظام الدولي».

ويلاحظ هنا وصف العالمين الأول والثاني بكلمة- السابق، وهو تأكيد بأنهما يشكلان

بالبشرية كلها موضوعا على بساط البحث في اجتماعات تضم عشرات من ممثلي النخبة ليقروا سياسات وخططا عالمية دون أن يكون أحد منهم قد صعد إلى مركز صنع القرار العالمي، باختبار أو انتخاب حر وديمقراطي لأداء هذا الدور.

على أي الأحوال لنا بصدد مناقشة سياسية حول اللجنة بقدر مانحن بصدد اجتماعها الأخير.. ماذا جرى فيه وما هي دلالاته. إنما يبقى قبل الانتقال إلى هذا الاجتماع أن اللجنة وقد تجاوزت العشرين عاما من العمر قد أكدت استمراريتها وأكدت أنها تلعب دورا كبيرا في الشؤون الدولية، وإذا كان من المبالغة اعتبارها بسبب «حكومة الظل العالمية» فإن من قبيل الاستهانة إغفال خطورة هذا الدور والتفوذ «الخفي» الذي تمارسه اللجنة ويكفي أن نلاحظ أن التغييرات الهائلة التي طرأت على العالم خلال تلك السنوات الإحدى

الآن عالما واحدا، ليس من زاوية مستوى التقدم الصناعى أو النمو الاقتصادى إنما بمعيار النظام الاقتصادى - الاجتماعى السائد . وتضيف وثيقة أخرى للاجتماع: «يتعين على الأفراد والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأصغر من الدولة والكيانات الأكبر من الدولة أن تأخذ مكانها إلى جانب الدول ذات السيادة كرعابا وكمصادر فى الوقت نفسه للقانون الدولى..» إن الحكومات نفسها أخذت بالتغيير من مخططات الحكم الذاتى المحلى إلى الكيانات القائمة على الدول القومية إلى الكيانات المتعددة الجنسيات، من أشكال الرصاية إلى الكيانات فوق القومية مثل المجموعة الأوربية.

وتؤكد الوثيقة ذاتها، «أن عددا متزايدا من الهيئات مثل الأمم المتحدة والجهات الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة) تبدى الآن خصائص ناجحة عن اتفاقات بين كيانات ذات سيادة بأن تسلم بعض امتيازاتها» وفى المناقشة حول موضوع السيادة تناول المشاركون فى الاجتماع الظروف التى تطرأ فيها تغيرات على السيادة مثلا حينما تنقسم دولة كبرى إلى دول أصغر مثلما حدث للاتحاد السوفيتى السابق، وحينما تخفق حكومة، ويؤدى هذا الإخفاق إلى أن تسود حالة من الفوضى تفضى بدورها إلى التفكك. وفى الإطار نفسه نوقش دور المنظمات الدولية فى مواجهة «الصراعات المدنية».

ولعل من أهم جوانب مناقشة موضوع تغير مفهوم السيادة تناولها لكيفية التوفيق بين «المفاهيم التقليدية للسيادة وبين دور المنظمات الدولية فى إعادة بناء الدولة حين يصيبها الإخفاق والتفكك مثل حالات الصومال والبوسنة وقبل ذلك كمبوديا. كذلك فى منع نشوب الصراعات

قبل انهيار الدولة، وفى منع انتشار الأسلحة النووية. وقد اكتسبت المناقشات فى جانب كبير منها طابعا نظريا وقانونيا بحثا لقضية السيادة إذ تناولت موضوعات مثل التداخل بين السلطة العليا وحقوق السيادة وحقوق الإنسان والنشاطات الدولية للمؤسسات العملاقة (المتعددة الجنسيات)، القانون الدولى وارتفاع موجات القومية فى مناطق العالم المختلفة، وقوة المنظمات التجارية الإقليمية، كذلك علاقة مفهوم السيادة بمهام حفظ السلام والدور المتغير لمجلس الأمن والقوات التى تأتمر بأمره، وسياسات الهجرة فى علاقتها بمفهوم السيادة، كذلك السياسات الدولية بشأن حماية البيئة فى علاقتها بسيادة الدول.

ويمكننا القول أن ذروة المناقشة النظرية حول تغير مفهوم السيادة تبدو فى صعود المناقشة فى «اللجنة الثلاثية» إلى نقطة طرح السؤال: هل هى نهاية السيادة؟ لكن ذروة الإخفاق تتمثل فى غياب أية معلومات عن النتائج التى انتهت إليها هذه المناقشة، وما إذا كانت اللجنة الثلاثية قد توصلت فعلا إلى استنتاج بأن المرحلة القادمة هى مرحلة نهاية مفهوم السيادة أو نهاية السيادة نفسها؟ أم أنها اقتصرت على نوع من الاقتناع ظهر فى الأدبيات السياسية بكثرة فى السنوات الأخيرة عن «السيادة المحدودة»؟.

وتعبدنا هذه الأسئلة الحائرة إلى الانتقادات الموجهة إلى «اللجنة الثلاثية». لقد أدى هذا الاجتماع الأخير إلى إثارة ضجة فى صفوف اليمين الأمريكى - خاصة الأكثر تطرفا - تمثلت فى اتهام صريح بأن اللجنة الثلاثية إنما تتآمر على «السيادة الأمريكية» فكتب جيمس توكر، وهو كاتب سياسى أمريكى تخصص فى متابعة «اللجنة الثلاثية» منذ تأسيسها - أنه يبدو

★★

* الاجتماع الأخير للجنة الثلاثية خصص لبحث «مشكلة السيادة». وقراراته تبقى سرية.

★★

نشأت اللجنة لتنسيق سياسات أمريكا وأوروبا واليابان.. وفى التسعينات تتحول إلى أداة للهيمنة الأمريكية

أن إدارة الرئيس الأمريكى كلينتون تحاول أن تسجل موقفا لها مؤيدا للمعاهدات الدولية لسرقة السيادة. ولم يلبث أن شرح ما يعنيه بعبارة أوضح إذ قال: «إن الرئيس كلينتون يوشك على القيام بتحريك جديد فى مخططة الرامى إلى تحويل الولايات المتحدة إلى إقليم داخل حكومة عالمية، وذلك بالتوقيع على معاهدة قانون البحار..». وهذا القانون - الذى جرت مفاوضات دولية بشأنه منذ عهد الرئيس كارتير يخضع بحار العالم ومحيطاتها (فيما عدا المياه الإقليمية التى تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل بحرى بالنسبة للدول الساحلية) لإشراف الأمم المتحدة من خلال هيئة تسمى «السلطة الدولية لقاع البحار» وهى تخضع للجمعية العامة.. والجمعية العامة للأمم المتحدة - فى رأى جيمس توكر - تخضع لسيطرة بلدان العالم الثالث.. وسيكون من اختصاص المجلس التنفيذى لهذه الهيئة أن يحدد كيفية استغلال الثروات الكامنة فى أعماق البحار.

ويرى توكر - كما يرى غيره من الكتاب اليمينيين الأمريكين - أن هذا القانون هو محصلة أفكار «اللجنة الثلاثية» وخطتها، وهو جزء من خطة إخضاع سيادة الولايات المتحدة للأمم المتحدة، بما فى ذلك وضع القوات الأمريكية التى تشترك فى عمليات السلام الدولية فى أنحاء العالم المختلفة تحت قيادة دولية، أو تحت قيادة غير أمريكية تحدها الأمم المتحدة، وهو ما يتعارض مع الدستور الأمريكى.

وما يذهب إليه توكر وغيره يعكس أفكارا يؤمن بها عدد لا يستهان به من الأعضاء اليمينيين فى مجلسي الكونجرس الأمريكى، الشيوخ والنواب الذين يعربون فى كل مناسبة عن اعتقادهم بأن هناك مؤامرة كبرى لسلب الولايات المتحدة سيادتها وتحويلها إلى حكومة محلية فى إطار حكومة دولية، تخطط لها أهدافها اللجنة الثلاثية.

وإذا كان الكونجرس الأمريكى يخلو من أعضاء «يساريين».. فإن اليسار الأمريكى انتقاداته التى ترى فى الاتجاهات الجديدة للجنة الثلاثية بشأن موضوع السيادة خطرا على بلدان العالم المتقدم وخطرا أكبر على بلدان العالم الثالث. وخطرا مشتركا على الطبقات العاملة فى العالم كله من وراء خلق سيادة الدولة القومية لحساب منظمات دولية أصبح القرار فيها أصلا احتكارا للولايات المتحدة بمشاركة، متواضعة ولا تكاد تذكر أحيانا من الدول الصناعية الأخرى مثل دول

أوروبا واليابان.. أى أن شبح «اللجنة الثلاثية» يبدو ماثلاً وراء قراراتها.

وتقول هولي سكلار- التى أصدرت كتاباً بعنوان «اللجنة الثلاثية» والتخطيط النخبوى لإدارة العالم» فى عام ١٩٨٠، ولا يزال حتى الآن يعد المرجع الأساسى عن هذه اللجنة على الرغم من أن الكتاب يمثل وجهة النظر اليسارية فى اللجنة- أن هدف سحب السيادة من الدول القومية فى العالم يتحول الآن إلى هدف أساسى للجنة الثلاثية بعد أن دخل العالم مرحلة الدول الأعظم الواحدة بانتهاء الاتحاد السوفيتى. أن اللجنة الثلاثية تتحول أكثر من أى وقت مضى إلى أداة للهيمنة الأمريكية بقصد الحد من قدرة الشريكين الآخرين لها فى اللجنة (أوروبا واليابان) على المنافسة.

تساءل سكلار: ما الذى يجمع بين جيمى كارتر وجون أندرسون (مرشح الرئاسة المستقل المنافس لكارتر ورونالد ريجان.. فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٠، والتى انتهت بفوز ريجان وما الذى يجمع بين هؤلاء - وجورج بوش وزيجنيو برجينسكى وهو ديمقراطى، وهنرى كسينجر وزير الخارجية الأسبق وهو جمهورى وسامروس فانس وزير الخارجية الأسبق (ديمقراطى)، ووالتر مونديل نائب الرئيس كارتر ومرشح الرئاسة ضد ريجان عام ١٩٨٤، وأندرو يونج الزعيم الأسود والدبلوماسى السابق؟ وما الذى يجمع بين هؤلاء جميعاً ورجل الأعمال الكبير ويلفريد روكفلر؟ إنها اللجنة الثلاثية وهى نفسها التى تجمع بين صفوف أعضائها فى أمريكا رؤساء مجالس إدارات شركات «جنرال موتورز» للسيارات.. و«إكسون» للبترول و«كوكاكولا» و«بنك أمريكا» و«جنرال إلكتريك».. وفى اليابان شركات «سونى» و«هيتاشى» وغيرها، وفى ألمانيا «دي زايتر» و«مرسيدس بنز» و«سيمنز»... الخ، هذا فضلاً عن رؤساء حكومات فرنسا واليابان والسويد وهولندا وإيطاليا الملاحقين السابقين، ووزراء الاقتصاد فى ألمانيا واليابان والخارجية فى النرويج وبلجيكا واليونان..

إنها المصالح المشتركة للصناعيين ورجال الأعمال وكبار المساهمين فى كل هذه الدول التى تختلف اتجاهاتها السياسية والأحزاب الحاكمة فيها فى أمور كثيرة.

ربما عرفنا أن بيل كلينتون يعد الآن أكبر حماة مصالح الشركات الأمريكية

وأكثرهم صراحة فى أداء هذا الدور إلى حد أنه أصبح يسمى فى كثير من الدوائر (يسارية وغير يسارية) «الهائج الأول» بعد اتصالاته لإقناع حكام السعودية بشراء طائرات أمريكية من شركة «بوينج» ثم لإقناعهم بعد ذلك بشهور قليلة بالتعاقد مع شركة «إي. تى أندلى» لتحديث شبكة الاتصالات التليفونية فى المملكة. لكن هذه المعلومة لاكتسب بعدها السياسى إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار قول سكلار أن كلينتون انتخب لهذا الدور.. وأنه إذا كان الشعب الأمريكى قد اختاره فإن اللجنة الثلاثية سبقته إلى اختياره وهى التى قدمت إليه، أى إلى الناخبين الأمريكيين. وعلى من يظن أن فرص إعادة انتخاب كلينتون لفترة رئاسة ثانية تبدو ضئيلة بسبب الحملات التى يتعرض لها من خصومه الجمهوريين- خاصة بسبب سياساته الخارجية- أن يراجع حساباته، لأنه إذا وجدت اللجنة الثلاثية أن كلينتون يؤدى الدور المطلوب منه على الوجه الأكمل، أو كما هو متوقع منه، فإنها قادرة بوسائلها ونفوذها وهيمنتها الإعلامية على أن تقنع الناخبين الأمريكيين بإعادة انتخابه.

ويقول آلان وولف نائب رئيس تحرير مجلة «كوفرت اكشن» الفصلية المتخصصة فى كشف نشاطات وعمليات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن جدول أعمال بيل كلينتون هو بحذافيره جدول أعمال اللجنة الثلاثية لمرحلة الاستعداد للقرن الحادى والعشرين، وهى فى رأيه أيضاً مرحلة تذويب السبديات القومية للدول فى كيانات كبيرة، وتكمل جويس نيلسون- وهى مؤلفة كندية يسارية لها ستة مؤلفات سياسية يتعلق أهمها بالإعلام الغربى ودوره فى السيطرة الخارجية- الصورة التى رسمها وولف بمقال

★★

*** اليسار الأمريكى يرى اللجنة الثلاثية خطراً على شعوب العالم.**

واليمين الأمريكى يراها خطراً على أمريكا!

عن دور اللجنة الثلاثية فى نسج شبكة «النافعا» أى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التى ضمت الولايات المتحدة وجارتيه كندا فى الشمال والمكسيك فى الجنوب، والتى تعد أخطر إنجازات كلينتون منذ توليه الرئاسة. وتقول جويس فى هذا المقال (فى العدد رقم ٤٧ من «كوفرت اكشن» أن الاطاحة بالسيادة القومية بطريقة انتقائية ومرحلية كان حلم اللجنة الثلاثية طوال عشرين عاماً. وتشير إلى أن القسم الثالث من اتفاقية «النافعا» يلغى تدريجياً قدرة الدول المشاركة فيها على أن تحدد لنفسها أولوياتها وقوانينها الخاصة فيما يتعلق بمصادر الثروة والبيئة والبرامج الاجتماعية».

وتستطرد جويس نيلسون فى ذلك المقال قائلة: لعل الثلاثيين (أى زعماء اللجنة الثلاثية) يحبون أن يعتقدوا الآن أن حملة روكفلر (الذى يعد الآن المؤسس للجنة) المستمرة منذ ٢٠ عاماً لتخليص العالم من تدخل السيادة القومية قد بلغت ذروتها بانتخاب بيل كلينتون الثلاثى، خاصة بعد الاحتفال الكبير الذى رأسه فى حديقة الزهور فى البيت الأبيض يوم ١٤ سبتمبر ١٩٩٣ بحضور الرؤساء السابقين- الثلاثيين أيضاً- بوش وفورد وكارتر، وهو حفل توقيع ملاحق اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المتعلقة بالعمل والمتعلقة بالبيئة..، وعلى وجه التحديد فإن حضور هؤلاء الرؤساء الأمريكيين الأربعة يجعل من الواضح تماماً أن النافعا هى طفل اللجنة الثلاثية».

هكذا يتضح أن اليسار الأمريكى كان أسبق إلى فهم خطط وأهداف اللجنة الثلاثية، على الأقل فيما يتعلق بمسألة الحد من السيادة القومية، أو سيادة الدولة القومية. وفيما يرى اليسار ذلك خطراً على سيادة العالم الخارجى بأكمله، فإن اليمين الأمريكى يعتبره خطراً على السيادة الأمريكية لأنها عندئذ تكون تعبيراً عن النفوذ الأمريكى من خلال حكومة عالمية. واليمين الأمريكى لا يرضيه شيء أقل من أن تكون الحكومة الأمريكية هى نفسها الحكومة العالمية.

فمنطق اليسار الأمريكى هنا منطق يدافع عن السيادة كمبدأ ومنطق اليمين الأمريكى يدافع عن السيادة باعتبارها «حقاً أمريكياً بحتاً». لكن الجدير بالملاحظة- فى الختام- أن المنطقتين، بدرجة أو بأخرى يتصارعان خارج «اللجنة الثلاثية».. بينما تواصل اللجنة الثلاثية صراعها الخفى ضدّها (...).

للدور الأمريكي- إلى المساعدة الدولية في الاتجاه الأوروبي الأمريكي. ومن هذه الزاوية فقط يمكن القول أن الزيارة: «لم تسفر عن شيء جديد.. بعد أن انتقل طابع المكاسب الروسية من السلام في الشرق الأوسط من مكاسب تفوز بها روسيا في مواجهة الغرب إلى مكاسب تفوز بها روسيا في إطار الغرب نفسه.

ولكن الزيارة التي وجدت معارضة داخلية من المتشددین الإسرائيلیین الذين طرحوا في الكنيست إسقاط حكومة رابين- قد حققت إنجازا مبدئيا هاما مازال في طوره الجنيني، فللمرة الأولى يلتقي ممثل إسرائيل رفيع المستوى لهذا الحد مع وزير للدفاع-سوفيتي أو روسي- وقد طال اللقاء بين رابين وجراتشوف أكثر مما كان مخططا له، وتلقى جراتشوف خلال ذلك دعوة لزيارة تل أبيب، مثلما تلقى إيفان ريبيكين رئيس الدوما دعوة، وتم الاتفاق على فتح ملحقتين عسكريتين في موسكو وتل أبيب، ويوجد في موسكو بالفعل ويعمل بها منذ صيف العام الماضي عسكري إسرائيلي كان مواطنا سوفييتيا هو العقيد ميخائيل شتيجلنيس. وقد صرح جراتشوف بقوله أن التعاون العسكري سيكون ممكنا فور قيام الملحقين العسكريين بدراسة أوجه تلك المسألة وعلاوة على ذلك فإن جراتشوف أعرب عن أن هناك على حد قوله: «أوجه تشابه بين المذهب العسكري الإسرائيلي للدفاع والمذهب الروسي: «وأن الجيش الإسرائيلي يثير اهتمام القيادة العسكرية الروسية كنمط خاص من الجيوش العسكرية. ويتضح من كل تلك الإشارات- ومن تصريحات مماثلة لعميرنوميردين رئيس الوزراء بشأن أهمية التعاون العسكري مع إسرائيل- أن أبواب ذلك التعاون قد فتحت بين البلدين لتشكيل في الأفق المنظور ملامح شراكة من نوع خاص.. رغم الصعوبات التي ستعترض تلك الشراكة. وقد حرص رابين على عرض خدمات إسرائيل العسكرية، وما يسميه خبراتها في مكافحة «النزعات القومية» و«الأصولية الإسلامية»- وفي نفس الوقت فقد تسربت بعض المعلومات التي تفيد بأن رابين بحث مع المسؤولين في وزارة الدفاع موضوع التعاون في صناعة الأسلحة المشتركة- كما كان قد تم الحديث من قبل عهد جورباتشوف عن إمكانية تصنيع طائرة روسية إسرائيلية. وعرض الإسرائيليون على العسكريين الروس أن يقوم خبراء

علاقات عسكرية خاصة

بين موسكو وتل أبيب

أحمد الخيسى

رسالة موسكو

أكد رابين في موسكو حين قال في حديثه للنجم الأحمر عن الفلسطينيين: «أنهم سيقبضون إرهابيين حتى آخر أيامهم» وقد اعتبر البعض من المراقبين الروس مثل ديمتري جوروناستايف أن زيارة رابين «لم تسفر عن شيء محدد من حيث المبدأ». والسبب في ذلك أن حركة الدبلوماسية الروسية مؤخرا على مستوى الأزمات الدولية قد بينت أن ثقل الدور الروسي ينتقل عمليا من الموازنة الدولية

بلتسين



لعل من أهم الجوانب التي أسفرت عنها زيارة أسحاق رابين إلى موسكو هي التي لم تتضح بعد من الزيارة، والتي لم تؤت ثمارها بعد- ونقصد الجانب المتعلق باتفاق التعاون العسكري الإسرائيلي الروسي، وبينما ترك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في زيارته التي سبقت رابين انطبعا بشوشا فإنه بحكم عوامل دولية ومحلية كثيرة توصل لنتائج أقل، أما رابين الذي كان مشدود الوجه طيلة الوقت فإنه حقق نتائج واضحة ساعدته على قطفها الأوضاع الدولية التي أطلقت الرياح في شراعه. وربما يكون سبب التوتر الذي كان ياديا على رابين أنه يعتبر مع رفاقه أن موسكو كانت سيفا مسلطا على رقبة الدولة العبرية لزمان طويل، وأن هناك من الذكريات المبررة ما لايسهل على أيام الدفء الأخيرة في العلاقات أن تمحوها.

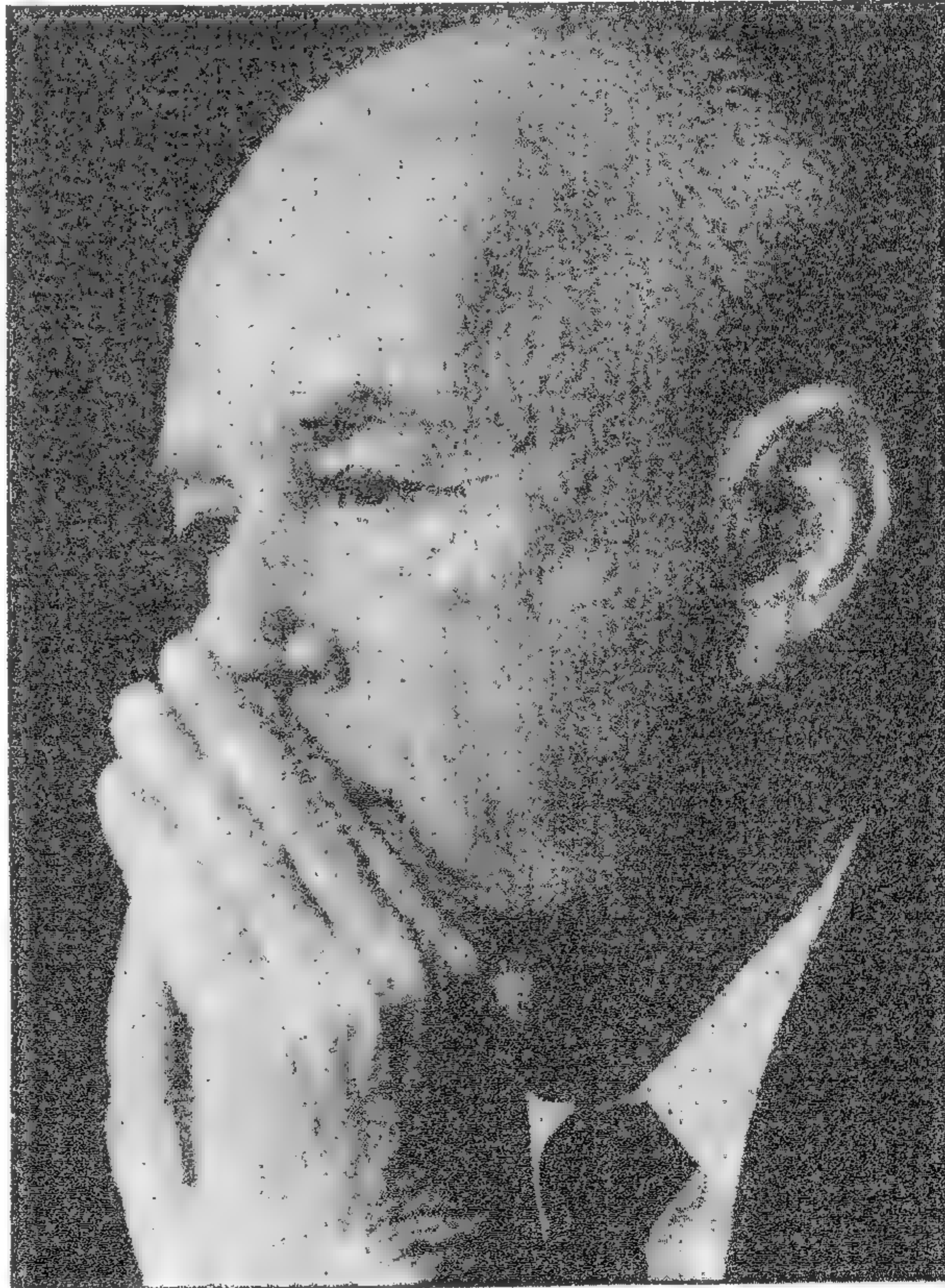
ومن الناحية السياسية فقد لخص رابين الموقف الروسي من التسوية بقوله في حوار مع النجم الأحمر: «إنني على ثقة من أن الموقف الروسي قد تعرض لتحولات كبيرة مقارنة بالموقف السوفيتي السابق، ومن زاوية المصلحة في الاستقرار في الشرق الأوسط، فإنه ليس ثمة أية اختلافات بين موقف روسيا وأمريكا». ويبدو أنه لم تكن هناك ثمة «أية اختلافات» حتى في تعجل الدولتين راعيتي السلام للتوقيع الفلسطيني الإسرائيلي على اتفاقية غزة-أريحا، وهو التعجل المبرر بالخوف من وقوع أحداث عنف مفاجئة تفسد التسوية من قبل المنظمات الفلسطينية- وقد أشارت صحيفة نهزافهسمها جازيغا لتلك التخريفات حين قالت أن تل أبيب: «تتظر للفلسطينيين نظرتها إلى قوة إرهابية أكثر منها قوة سياسية»- وهو نفس المعنى الذي

إسرائيل وغالبيتهم الساحقة من مهاجري روسيا بإدخال التعديلات اللازمة على المعدات العسكرية السوفيتية الصنع وخاصة الدبابات المعروفة (ت-٥٥) وطائرات (ميج-٢١) وطائرات (ميج-٢٢)، وكان رئيس المصلحة الإسرائيلية المختصة في هذا المجال الجنرال المتقاعد «الهد شوفال» قد صرح في وقت سابق بأن إسرائيل مستعدة للتعاون مع الشركات الروسية: «لإنتاج وتصليح واستحداث وبيع المعدات العسكرية الروسية خاصة أجهزة مراقبة القتال وتوجيه الأسلحة وإدارة المعدات العسكرية الروسية وخاصة أجهزة مراقبة القتال وتوجيه الأسلحة وإدارة النيران والقوات» واعتبر شوفال في حديث لمراسل أوفستيا أنه لا ينبغي للمؤثرات الأمريكية من جهة ولا التزامات روسيا تجاه البلدان العربية من جهة أخرى أن تعرقل تنظيم التعاون بين تل أبيب وموسكو في صناعة الأسلحة «وكانت إسرائيل قد بدأت بالفعل في نسج خيوط العلاقات العسكرية مع دول الرابطة قبل أن تبدأ في فتح أبوابها مع موسكو، وعلى سبيل المثال فقد عقدت إسرائيل منذ فترة صفقة مع استونيا لتوريد

شحنات كبيرة من المسدسات الرشاشة الإسرائيلية من طراز «أوزي»- كما أقامت صلات أخرى مشابهة مع أوكرانيا ومولدوفا، وعرضت على باكو تدريب العسكريين الأذربيجانيين، وحاولت إسرائيل تسويق دباباتها «ميركاها» وطائراتها المقاتلة من طراز «لافي» والطائرات الأخرى التي تعمل من دون طيارين، والأجهزة الإذاعية الإلكترونية داخل سوق الرابطة. ولا تهتم إسرائيل في المرحلة الأولى من تأسيس تلك العلاقات بالأرباح التي ستجنيها في اللحظات الأولى، ولكنها تضع نصب عينيها أساسا وضع أساس لتلك العلاقات- يعد مكسبا سياسيا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه مقدمة لجنى الثمار الاقتصادية على المدى البعيد. وعلى سبيل المثال فإن أوكرانيا تدرس الآن مقترحات بشراء زوارق إسرائيلية فائقة السرعة بتصميمات مختلفة- (حاملة للصواريخ والطوربيدات- زوارق حراسة وانزال- الخ) وتعرض إسرائيل تلك الزوارق بأسعار رخيصة واضحة في اعتبارها أن البلد التي ستشترى تلك الزوارق ستكون مضطرة بعد قليل لشراء قطع غيارها وتوفير قواعد

للمصيانة، وبالطبع فإن تلك القاعدة العسكرية من التعاون لابد وأن تؤدي لاستعانة البلد المحددة بالخبرة الإسرائيلية في تدريب الكوادر التي ستعمل على تلك الأسلحة. ووفقا لتقدير الخبراء العسكريين فإن خدمات السلاح تدر من الأرباح أضعاف ما يدره بيع السلاح نفسه بعشرين مرة. وتحاول إسرائيل توسيع سوق أسلحتها مستغلة في ذلك التوترات التي تشهدها العلاقات بين موسكو وبلدان الرابطة. هذا بينما يتكفل الإعلام الروسي بالدعاية المجانية للسلاح الإسرائيلي، وقدرات العسكريين الإسرائيليين، ومن ثم لم يكن مستغربا أن تتضمن زيارة رابين زيارة للأكاديمية العسكرية الروسية التي فيها رابين محاضرة عن «علم الانتصار الإسرائيلي».

ويقول بعض المسئولين الإسرائيليين أن العقبة الوحيدة في سبيل الخروج بالتعاون الروسي الإسرائيلي العسكري من إلى مجال التنفيذ هي: «أنا لانعرف إمكانات بعضنا البعض» ولكن المسألة ليست في «أنا لانعرف بعضنا البعض»- كما يتصور الإسرائيليون، فهناك عقبات أكثر جدية على طريق التعاون بين البلدين في ذلك المجال- أولها أن روسيا نفسها دولة منتجة للسلاح- وأن جزءا من مشاكلها أنها تبحث عن سوق لذلك السلاح، ومن ثم فإن حاجتها للسلاح الإسرائيلي ضعيفة للغاية، هذا بينما من المشكوك فيه جدا أن تصبح إسرائيل سوقا للمعدات العسكرية الروسية- في الوقت الذي يقوم فيه العامود الفقري للتسليح في تل أبيب على منظومات الأسلحة الأمريكية، ومن هذه الزاوية فإن إسرائيل ليست سوقا لروسيا، كما أن روسيا ليست سوقا أيضا لإسرائيل. ومن هذه الزاوية يصبح من المفهوم حرص روسيا على إرسال أوليج سوسكوفيتس إلى دمشق للتباحث في القضايا العسكرية ومحاولاتها تجديد الاتصالات في ذلك المجال مع العراق، وسعيها لفرض أسواق الخليج العربي. ولكن التعاون العسكري بين البلدين قد يتخذ صورة أخطر من الصفقات العسكرية الصغيرة أو الكبيرة التي لا تلوح جوارها بالنسبة للطرفين إذ قد يتخذ التعاون أساسا شكل تبادل الخبرات والاستفادة الإسرائيلية من التقنية الروسية العالية، وتبادل المعلومات العسكرية، وإيفاد الخبراء العسكريين الروس إلى تل أبيب. وفي هذه الحالة فإن تل أبيب ستحصل على خلاصة العسكرية الروسية، لاسيما أن بإسرائيل الآن أكثر من سبعة آلاف عالم نووي سوفيتي سابق، وأن حصة إسرائيل



رابين

عندما تشد الشوارع :

انتظري . . أعود إليك

ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال بمقتضى قرارات مؤتمر يالتا وبوتسدام وجعل لبرلين وضعاً خاصاً تحت إشراف الدول الأربع التى احتلتها. ومع أن الحرب قد بدأت بالنسبة لروسيا متأخراً، إلا أنها لم تترك أسيرة دون فقيده أو قتل أو جريح فى صفوف الملايين التى تدافعت من أوكرانيا وروسيا وجيوبورجيا وغيرها فى مواجهة الخطر ذى الصليب المعقوف.. ومع أن القسم الرسمى من الاحتفالات الروسية وكلمة الرئيس الروسى قد أشادت ببطولات الشعب الروسى وتضحياته وإلى أن : «روسيا لا تقبل أن يخاطبها أحد دون احترام، وأن الشعب الروسى لن يقبل بلفظة أخرى فى التعامل معه»، إلا أن ذكرى الانتصار على النازية تترافق هذه المرة بأشياء أخرى كثيرة لم تترك فى قم الروس من طعم النصر سوى الذكرى والألم.

لقد خرج الناس إلى شوارع موسكو وانطلقوا إلى أماكن التجمعات المعهودة: هارك كلتورى، ويجوار مسرح البولشوى، والساحة الحمراء، وخرجوا كعادة الروس بعضهم يحمل «الأوكورديون» - الآلة الشعبية الموسيقية المنتشرة - وهم ينشدون أغاني الحرب القديمة العزيزة وأشهرها قصيدة قسطنطين سيمونوف «انتظري»، التى انتشرت كالنار فى الهشيم بين الجنود سنوات الحرب:

«انتظري أعود إليك، شرط أن تعرفى كيف تنتظرين،
انتظري حينما تتعاطى الفلج
انتظري حينما يشتد الحر،
انتظري حينما يكف الآخرون
عن الانتظار وينسون الأمل الذى
انصرم..»

انتظري حينما لاترد الرسائل
من البقاع النائية
انتظري، أعود إليك رغم الموت
النهيم،

ودعى من لم ينتظر عودتى يقول
إذا رأتى:

فى منتصف ليل يوم الثامن من مايو ١٩٤٥ جلس المارشال جوكوف فى مبنى الرايخ الألمانى فى برلين، وكانت أصوات المدافع والطلقات مازالت تدوى هنا وهناك فى أحياء المدينة المدمرة، وفى منتصف الليل بالضبط وقع المارشال جوكوف والقادة الألمان فى قاعة شبه معتمة وثيقة استسلام ألمانيا واستغرقت إجراءات التوقيع ٤٣ دقيقة فقط، بعدها فقط انتهت الحرب التى بدأت فى ٢٢ يولييه ١٩٤١، واستمرت أربع سنوات وشهرين لم تهبط خلالها الطائرات من الجو، ولم تلتقط المدافع أنفاسها النارية، ولم تكف جنازير الدبابات عن حرائق الأرض وربها بالدماء بدلا من حرائقها بالفؤوس للقمح.. فقط بعد ذلك عاد لبلادهم الرجال الذين جنوا شوقا للأهلات والنساء والبيوت، بعضهم محمول على المحلات، وبعضهم مشيا على قدميه، وبعضهم فى قطارات، ومنذ ذلك الحين استقرت أوروبا على الاحتفال بذكرى ذلك الانتصار فى ٨ مايو. وبعد انقضاء حوالى نصف القرن (٤٩ عاما) قرر الروس إقامة نصب تذكارى لبطل تلك الحرب المارشال جوكوف الذى لاحقته لعنة سعالين فحظرت تخليد ذكره فى بلده التى انتزع لها النصر. وبينما يكتسب الاحتفال بتلك الذكرى فى أوروبا طابع الاحتفالات، فإن نفس المناسبة تحرك لدى الروس جبلا من الدموع التى تنهار كل عام بحلول تلك الذكرى، فقد دفع الروس الثمن الأكبر فى تلك الحرب، ومازال المؤرخون الروس إلى الآن لا يستطيعون أن يحددوا بالضبط عدد الضحايا الذين سقطوا لهم فى أعنف حروب القرن العشرين - هل هم عشرون مليون؟ أم أربعون؟ أم ستون مليون؟.

ومع أن الروس يعتبرون أن الحرب قد بدأت عام ١٩٤١ - إلا أن البعض يعتبر أنها بدأت قبل ذلك عندما احتل هتلر جزءا من تشيكوسلوفاكيا فى سبتمبر ١٩٣٨ - ومن بعدها بوهيميا ومورافيا، ثم بولندا بعد توقيع معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى فى أغسطس عام ١٩٣٩، وتدمير الرايخ قسمت

فى مجال استمالة علماء الذرة للعمل معها كانت أكبر حصة من بين كل الدول الأخرى.. ولن يتعطل ذلك التعاون بسبب «أسواق السلاح الروسى العربية» - ولن تمثل تلك الأسواق العربية كما يظن البعض قطبا آخر معارضا وطاردا للعلاقة العسكرية بين تل أبيب وموسكو إذ يمكن لموسكو أن تواصل بيع الأسلحة - ولكن ليس الأسلحة الأحدث - لسوريا، والعراق وغيرها من بلدان المنطقة، وأن تنسج تعاونها العسكرى مع تل أبيب - دون أن تعرقل صلة - صلة أخرى.. وليس بالبعد تاريخ الحرب العراقية الإيرانية، حيث كان الاتحاد السوفيتى يبيع خلال ثمانية أعوام السلاح لبغداد وطهران فى نفس الوقت، منددا من أعماق لسانه بالحرب الخطرة على المنطقة وشعوبها..

وفى نفس الوقت فإن الكثيرين يعتقدون فى روسيا - إن لم يكن فى قدرات إسرائيل العسكرية - فعلى الأقل فى قوة صلاتها الدولية بالنخب الحاكمة فى أوروبا، ورغم أن الرئيس عرفات قد حظى - باعتبار أن زيارته سبقت زيارة رابين بالامتياز الذى يحظى به الأول، إلا أن رابين قد حظى بامتياز آخر وهو قدراته على تحديد حركته على ضوء ما أنجزه وما لم ينجزه الرئيس عرفات - وباختصار فإن الفارق بين ما حققه رابين، وما حققه عرفات، هو الفارق بين وضع دولى كان يقف باكمل له وراء ظهر رابين خلال زيارته لموسكو، وبين قوة افتقدها عرفات وهو يقدم عزفا منفردا دون أن تسانده فى العرض الذى قدمه آلات أخرى كثيرة. وأبسط الأمثلة على ذلك أن لرابين رؤوس حراب كثيرة متشعبة داخل المجتمع الروسى، ويشهد على ذلك لقاء رابين برؤساء الصحف الروسية الرئيسية، وهو لقاء وصفه صحفى روسى بأنه كان أقرب إلى «اجتماع عمل» منه إلى أى شىء آخر.. فقد حفل اللقاء بتعليمات رئيس الوزراء والتعبير عن الامتنان «لمواقف تلك الصحف ودفاعها عن الدولة اليهودية وحقوقها ومصالحها».

ولعل اسحاق رابين قد قطف ثمار زيارته تلك فى وزارة الدفاع الروسية قبل غيرها، أما عن الدور الروسى فى التسرية، وهو مشروع التسرية فكان موضوعا هامشيا، ويكفى ما كتبه فى ذلك الصحف الروسية التى أعرب بعضها عن دهشته من أن أندريه كوزيروف الذى حضر توقيع الاتفاقية لم يكن يدرى بما تحويه نصوصها الأخيرة، وأنه انشغل على حد قول برافدا بالفرجة على الأهرامات فى مصر.

لقد حاله الخط فعاد..
لأن من لم ينتظر لن يفهم أبدا.
كيف أنك أنتدنتى بانتظارك هذا
من الموت والنيران،
وسنحفظ أنا وأنت.. وحدثنا...
السر الذي كتب لى حمرا جديدا.
وهو أنك استطعت أن تنتظرنى،
كما لم يستطع أحد غيرك،
فانتظرنى .. أعود إليك..

لقد انتظرت النساء والأمهات، وعاد
الرجال، لكن أحدا، لا يعرف إلى الآن عدد
الذين مازالوا أحياء من صناع ذلك النصر،
ولا يريد أحد أن يقول إلى الآن كم عددهم فى
روسيا. إنهم يخرجون من باطن مخارج
محطات المترو مع الباقين، ويمكنك أن تميزهم
لفظ من أوسمتهم الكثيرة التى تلمع على
صدورهم متلافة مثل أجراس صغيرة لامعة
من بيت ضخم محطم، وخلف كل وسام لامع
رصاص، وبطولة، وقمة، إنها نفس الأوسمة
التي يبيعها الجوعى الآن منهم فى الشوارع
الرئيسية للسياح الأجانب مقابل أي مبلغ
يكتنهم من الحصول على الخبز. وفى ٩ مايو
يتجمع أولئك الأبطال القدامى، من مختلف
جبهات القتال فيقفون فى حلقات ويغنون
معا: «انتظرنى.. أعود إليك» فى الحدائق
العامة ونواصى الشوارع، لأنه ليس هناك ما
هو أخص من البلد التى لاتعرف البطولات»
على حد قول الأديب الطيار مارك جالاي.

لقد وضع قادة الدولة الزهور على ضريح
الجندي المجهول، وألقوا بكلمات الوفاء
وال تقدير لمن بقى حيا من شاركوا فى الحرب،
وافتحوا لأول مرة المتحف المركزى للحرب،
حيث ستمكن أقارب المفقودين والشهداء
والقتلى من الحصول على معلومات عن
ذويهم بعد أن تأسس بنك معلومات مخصوص
يضم معلومات عن ١٧ مليون فرد مازال
أهلهم يتوقون لمعرفة أى شيء عنهم..

لكن ذكرى الانتصار هذه المرة تختلف عن
المرات السابقة، وطعمه مختلف أيضا.. فعما
قريب فى ٣١ أغسطس ينسحب آخر جندي
روسى من ألمانيا، ليستكملوا الانسحاب الذى
بدأ منذ ثلاث سنوات وأربع شهور- حينذاك
كان تعداد القوات الروسية المربطة فى ألمانيا
تجاوز النصف مليون، لكنهم شرعوا شيئا
فشيئا فى مغادرة معسكراتهم التى شغلت
أكثر من مائتى وأربعين هكتارا من الأراضى
الألمانية، ولم يبق الآن سوى ثلاثين ألف
عسكري روسى، يرحلون هم أيضا وتحملهم
القطارات بهدؤ من مدينة قاهير دون

احتفالات أو مارشات، ويتحدث الجنرال
ماتيفيف يولاكوف قائد القوات الغربية
الروسية عن الإهانة الى يحسها الجنود الروس
عندما يتم توديعهم دون مراسيم لائقة بينما
يودع الألمان جنود القوات الأمريكية أو
الفرنسية باحترام وينفخون لهم فى الأبواق
النحاسية احتراماً- وقد يتعكس ذلك التمييز
فى المعاملة على الاحتفال الأخير بجلاء آخر
جندي روسى عن ألمانيا- ويقول أحد الضباط
الروس فى برلين فى تحقيق تليفزيونى: «أن
العالم يحترم الأقوياء، لكن أحدا لم يعد
يحترمنا، ومن ثم يفعلون معنا ما يشاؤون،
لا بد من وضع نقطة النهاية فى دفتر الحرب
على نحو يليق بدور الشعب الروسى» وفى
نفس الوقت فإن مشكلات كثيرة تنتظر الجنود
والضباط العائدين منها أنهم قد يجدون
أنفسهم فى الشارع بالمعنى الحرفى للكلمة،
دون مساكن أو بيوت، ودون ضمانات
اجتماعية، بل وقد يتعرضون للتسريح فى
مرجة تقليص الجيش الجارية الآن. ويعودة آخر
جندي روسى من ألمانيا- تنتهى آخر فصول
الحرب.. ويضاف للمحاربين القدامى محاربون
آخرون متقاعدون، سيبحثون لأنفسهم هم
أيضا عن دور فى مجتمعهم، وعن مسكن،
وعن معنى لحياتهم التى ارتبطت كل معانيها
بالعسكرية. أما المحاربون القدامى الذين
لا يعرف أحد عدد الأحياء منهم، فإن أغلبهم
قد تجاوز الستين عاما من العمر، يقضى
معظمهم بقية حياته فى مستشفيات لا تقدم
لهم الدواء أو الطعام أو العلاج، يشكو
الكثيرون منهم فى التحقيقات التليفزيونية
من أنهم فى هذه السن المتأخرة لا يملكون سوى
سروال واحد وجوارب واحد ممزق.. ولا يجد ذور
العاهات منهم الأدوات الطبية اللازمة له..
ويشير بعضهم إلى حجم أصبعه ليرى مقدار
اللحم الذى تصرفه له المصحات كل ثلاثة أيام،
ومازال منهم من ينتظرون حلول الدور عليهم
ليتسلموا شقة منذ عشرين عاما، وفى فيلم
وثائقي اسمه «المنتصرون» من وضع
أنا تولى نيعوتشكين كان معد الفيلم
يقترحه لأولئك المحاربين القدامى بسؤال واحد:
كيف كنتم تتصورون مستقبل بلادكم عندما
انفذتم لتحريرها عام ١٩٤١ بعضهم ممن
أنزلت المهانة ستارا بينه وبين العالم رفض
الإجابة على ذلك السؤال، وبعضهم قال: كنا
نتخيل أننا نحرر بلادنا لنعود إليها لتصبح
بلدا حرة مزدهرة، تكفل لنا ولأبنائنا الحياة
الكرمة.. ولكن أحلامنا لم تتحقق للأسف..
أحدهم ضابط تجاوز السبعين- قال بابتسامة

واسعة «كنت أريد لروسيا أن تكون سعيدة»
وكرر كلمة «سعيدة»- ثم التوى وجهه بالبكاء
وأضاف: ولكننى أجدنى مضطرا لارتداء
ملابس ضيقة جاءتنى عن طريق المساعدات،
وأجدنى مضطرا لمد يدي لتلك المساعدات
الطبية التى يأتى قسم كبير منها من ألمانيا-
ولو كان لدى شيء ما قبلت مساعدات من
الألمان».

الكثيرون منهم لا يستطيعون أن
يستوعبوا المفارقة القائمة فى أنهم وهم
المنتصرون يمدون أياديهم بسألون المهزومين
الخبز واللحم والدواء. إن عددا كبيرا من أولئك
المحاربين القدامى حائز على لقب بطل الاتحاد
السوفيتى، وهو أعلى درجات التقدير وتمنح
معه ميدالية النجم الذهبية، وشهادة من هيئة
الرئاسة، وسام ليتين ويمنح اللقب مقابل
بطولة بارزة فردية أو جماعية، وقد أقر ذلك
اللقب لأول مرة عام ١٩٣٤ بأمر من هيئة
رئاسة مجلس السوفيت الأعلى، وكان أول من
تسلمه مجموعة من الطيارين الذين غامروا
بحياتهم لإنقاذ طاقم السفينة،
«تشيليموسكين» التى حاولت قطع الطريق
من مورمانسك إلى فلاديفوستوك عبر
البحار الشمالية الروسية فأطبق الجليد عليها
وعزلها ودمرها، وكان الشعب كله يتابع الرحلة
الخطرة لتلك السفينة المغامرة بقلق ولهفة.
وعندما تمكن الطيارون الثلاثة من إنقاذ طاقم
السفينة من الموت وسط الجليد فيما يشبه
المعجزة، ظهرت فكرة لقب: «بطل الاتحاد
السوفيتى»، وفى مطلع ١٩٤١ منحه
حوالى ستمائة شخص ذلك اللقب، وعند نهاية
الحرب كان حوالى اثنى عشر ألف شخص قد
حصلوا على ذلك اللقب، وكان المارشال
جوكوف هو الذى قلده أولئك الأبطال العدد
الأكبر من ميداليات النجم الذهبى، ولكن
الظروف القاسية التى مر بها الرجال الذين
دمروا الرايخ جعلت جزءا منهم يبيعون أغلى
ذكرياتهم فى الشوارع، أودعت أحفاد من
ماتوا منهم لبيع تلك الأوسمة التى كانت تصك
فى داري صك النقود بموسكو
ويطرسبورج (ليننجراد). وحتى عام ١٩٧٩
كان تسليم تلك الأوسمة للدولة أمرا إلزاميا
فى حالة وفاة أصحابها، ثم ألغى ذلك القرار
بقانون وسمحت الدولة لأبناء أو أقارب الأبطال
المتوفين بالاحتفاظ بالأوسمة، إلا أن الأوسمة
والميداليات التى منحت لكبار رجال الدولة
مازالت محفوظة حتى الآن فى مخازن
الكرملين التى تضم صندوقا بالأوسمة
والميداليات التى حصل عليها سعالين



■ الرسام "ميسيوك" / صحيفة "نيزافيسيا جازيتا" / ٢٠ أبريل ٩٤

وغر تشوف
وريجنهف الذي قلد
حوالي ثمانين وساما
وميدالية خلال سنوات
حكمه الـ ١٨. أما
جورباتشوف فإنه لم
يحصل على لقب بطل
الاتحاد السوفيتي،
لكنه تسلم ثلاثة أوسمة
من طراز وسام لينين.
ومن بين رجال الدولة
الحاليين يعد رئيس
السوزا، ليكتور
تشيرنوميردين
أكثر الجميع فوزا
بالميداليات والأوسمة
ومن بينها وسام «نجمة
العمل الحمراء»
و«وسام ثورة
أكتوبر» و«شارة
الشرف» وبعد انهيار
الاتحاد السوفيتي أقرت
الدولة لقباً آخر هو
«بطل الاتحاد
الروسي» الذي
لا يجوز منحه أكثر من
مرة خلافاً للقب
السابق. لكن اللقب
الجديد لم يصنع بعد
بطولات سابقة التي
ارتوت من دموع

«انتظرنى أعود إليك..
انتظرنى حينما تتساقط القلوب
وحينما يشتد الحر..
وحينما يكف الآخرون عن
الانتظار.. انتظرنى،
حينما لا ترد الرسائل من البقاع
الثانية..
انتظرنى أعود إليك.. رغم
الموت المنهمر»

ومن المؤلم أن المحاربين القدامى لا يدركون
أن النصر الذي انقلب هزيمة لم يضع، ولم
يتبدد، لأن الأشياء التي تدبر ظهورها لنا
لا تكف عن التنهيد، ولا تكف عن إطلاق
أنفاسها في حقول أخرى غائمة وبعيدة.

ألقاها في حديقة عامة بمناسبة الذكرى التاسعة
والأربعين للانتصار على الفاشية قد حاول أن
يحرك كل معاني ذلك النصر من جديد، إلا أن
أحدا لم يكن ينصت إليه، وكان الواقفون وهم
يحملون أطفالهم على أكتافهم يستديرون
بظهورهم منصرفين بزدوء على الرغم من
استعارة الرئيس للصوت الوطني. وقد ارتبطت
تلك الذكرى بمعنى انسحاب آخر جندي روسي
من ألمانيا في ٣٠ أغسطس هذا العام، وهو
معنى مرتبط بصورة أو بأخرى بكل معاني
التراجع العام الروسي والانهيذات، والتناق
الواضح في وضع باقات الزهور على ضريح
الجندي المجهول، وانتزاع آخر لقمة خبز من
أفواه الجنود المعروفين الذين صنعوا ذلك
النصر، وتركهم في مهب الريح وعند نواصي
الشوارع ينشدون أعز مألديهم:

المنتصرين الذين دحروا أعنف ألوان الفاشية
وغنوا لبلادهم وسط النيران والصقيع:
«انتظرنى.. أعود إليك..
ولا تتسولي مع الآخرين أن
وقتا لتسيان قد حان
ودعى ابني، ودعى أمي يعتقدان
أنني لم أعد حيا
ودعى الأصدقاء الذين تعبرا من
الانتظار يتحلقون،
ويشربون النبيذ المر نخب
رحيلي،
أما أنت فلا تعجلني، ولا تشربني
معهم،
ولكن: انتظرنى... أعود
إليك..
ومع أن الرئيس يلتصق في الخطبة التي

أوروبا الموحدة . .

فكرة أم واقع ؟ !

د. مجدى عبد الحافظ

رسالة باريس

هل سينجح أنصار أوروبا فى تحويل
الفكرة الى حقيقة واقعة ؟ ، ومن ثم مواجهة
التحديات القادمة على المسرح الدولى وهم
أكثر قوة ؟ سؤالا مازال يكتنفه الغموض.

اقتصاد يعانى

بات معروفا اليوم أن الاقتصاد الأوروبى
أصبح يعانى أزمة حادة، لم تترك أيا من
بلدانه ، حتى ألمانيا التى اعتبرت فى وقت من
الأوقات موتور أوروبا الموحدة. فقد أثقلت
كاهلها فاتورة الوحدة. ومع تصاعد البطالة فى
شمال أوروبا وجنوبها والتى بلغت ١٧ مليون

جالك ديلر مع ميشيل روكار



منذ معاهدة روما فى ٢٥ مارس عام
١٩٥٧ والتى وقعتها ألمانيا وبلجيكا
وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورج
وهولندا، والتى لم تطمح وقتها الا فى
التنسيق الإقتصادى بين الدول الست..
وأوروبا مازال تنتظر موعدا مع وحدتها.
توقعت خيرا مع خطوة إنضمام الدانمارك
والجمبعرا وأيرلندا فى عام ١٩٧٢ لتصبح
تسعة أعضاء وتغير أسسها الى السوق
الأوروبية المشتركة ، وفيما بعد بانضمام
اليونان فى عام ١٩٨١، وأسبانيا والبرتغال
فى ١٩٨٦، لتصبح إثنتا عشرة عضوا. ثم
أخيرا بتوقيع معاهدة ماستريخت فى فبراير
عام ١٩٩٢، التى أعلنت عن مولد الاتحاد
الأوروبى.

هذا السعى الأوروبى الحثيث نحو الوحدة
على الرغم من اختلاف القوميات واللغات
والأعراق ، يوضح الى أى مدى تشعر أوروبا
المجزأة بضعفها وقلة حيلتها إزاء الأمريكين
واليابانيين. إلا أن الحقيقة فى الواقع العملى
لاتخضع - كما نعلم - للنيات الحسنة أو
الصافية، ولهذا فقيام أوروبا الموحدة يظل
معركة كبيرة يخوضها أنصار الوحدة الأوروبية
فى كل بلدان أوروبا ضد خصومهم المحليين
من يرفضون الوحدة برمتها، أو ممن يرفضونها
على صورتها الحالية، وأبضا ضد التناقضات
فى المصالح الخاصة السياسية والاقتصادية
والثقافية لكل بلد على حدة.

عاطل، تظل الأزمة الاقتصادية هى الهاجس
الأكثر شيوعا بين ٢٧٠ مليون أوروبى، وهى
العنصر الأساسى الذى يعطل - فى الواقع -
الوحدة الأوروبية الاقتصادية، بل والسياسية.
فأسبانيا فى الجنوب وصلت فيها
نسبة البطالة الى ٢٣٪ بين اللادنين
على العمل وهى أعلى نسبة فى
أوروبا الغربية وفى ألمانيا التى
وصلت النسبة ٨.١٪ ، وهى كبيرة
خاصة فى ظل نسبة نمو تقدر فى هذا
العام ١٪ وفى فرنسا التى وصلت
نسبة البطالة الى ١١.٢٪ من نسبة
نمو تقدر ١.١٪. وإذا كانت البطالة
لا يمكن لها أن تخفض دون الإسراع بالنمو،
فسوف نجد فى هذه الحالة أن الوضع
الاقتصادى الأوروبى متراجعا بالمقارنة
بالولايات المتحدة أو اليابان. فمتوسط البطالة
فى أوروبا الموحدة قد بلغ ١٠.٥٪ نسبة النمو
(ناقص ٥.٥٪)، بينما فى الولايات المتحدة
نسبة البطالة ٦.٥٪ ونسبة النمو (زائد
٢.٥٪)، وفى اليابان نسبة البطالة ٢.٥٪
فى نسبة النمو مساوية للنسبة الأوروبية

يضاف للبطالة مشكلة الهجرة وتدفعها
(السياسية منها والاقتصادية) سواء الآتية
من المغرب العربى وأفريقيا فى اتجاه
أسبانيا وفرنسا وتبلغ النسبة فيها بالقياس
لعدد السكان أقل من ٥٪، أو الهجرة الآتية
من دول شرق أوروبا فى اتجاه ألمانيا
وهولندا والجمبعرا ولوكسمبورج ،
ويبلغ متوسط نسبتها لعدد السكان
٥٪ فيما عدا لوكسمبورج التى وصلت
النسبة فيها الى ٢٨٪.

هذه المشكلات بضاعف من خطورتها
البؤس الذى بدأ يظهر بصورة كبيرة فى
شوارع أوروبا، وتحمل ميزانية المجموعة
الأوروبية لمساعدات كبيرة وهامة لدول
المجموعة الفقيرة كاليونان واليونان فى
الجنوب ، وأيرلندا فى الشمال، والمساعدات
الأخرى التى تقدمها المجموعة لبعض
الجماعات المتضررة كتعويضات داخل بعض
بلدانها، كالمزارعين والمربين والصيادين وغيرهم
من جراء إتخاذ قرارات تحد من إنتاجهم
وتسويقه مما يعود بالضرر عليهم..
والمشكلات التى تنشأ داخل دول المجموعة
ذاتها على المصالح الحيوية لكل منها ،
كالمنافسة بين الشركات الفرنسية والألمانية
على تسويق منتجاتها داخل أوروبا أو
خارجها، وإبضا بمشكلات الصيد القائمة فى
الأطلنطى بين صيادى الأسماك الفرنسيين

والأسبان والتي تصل في بعض الأحيان إلى الإحصاءات المتبادلة، وكالحلاف الذي شب أخيرا بين شركتي الطيران الوطنيين الفرنسية والبريطانية على فتح المجال الجوي الفرنسي للمنافسة الحرة في ظل تردى أوضاع الشركة الفرنسية.

في المجالات الأكثر أهمية في تكريس الوحدة الاقتصادية لازالت ، هناك خلافات حول العملة الأوروبية الموحدة ECU، والتي من المفترض أن يتم التعامل بها على أراضي الاتحاد الأوروبي قبل نهاية القرن، حيث مازالت إنجلترا والدانمرك واليونان خارج الاتفاق.

لقد أضعفت هذه المشكلات الموقف الأوروبي تجاه شركائه في العالم. ففي مقابل استراتيجية يابانية واضحة في تطوير التأثير في الغرب الأوروبي بالتمسك بفتح الأسواق، وزيادة حجم التأثير بالتصدير ومحاولات تجزئة الدول الأعضاء، واستغلال الثغرات القانونية القائمة، بل وخلق مجموعات للضغط، دون الحديث عن التجسس العلمي وتطوير المنقول.. في مقابل ذلك يبدو الموقف الأوروبي منشغلا بمشكلاته الداخلية المتفاقمة. ولعل موقف أوروبا من الشريك الجنوبي في العالم الثالث مازال مضطربا ويتسم بالالتحذر، وهذا نفسه يعود إلى السياسات المتضاربة والمواقف المتداخلة لأعضاء الاتحاد ممن يطالبون بشراكة مع هذه الدول، وما لاتعنيهم هذه الشراكة.

ولعل العامل الحاسم في تلك العلاقة غير الواضحة مع الدول النامية هو الشريك الثالث. الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لاتدخل في صراع معهم فقط على أسواق العالم الثالث، بل في صراع على أسواقهم المحلية بضراوة لم يشهد لها التاريخ من مثيل. ومحاولات الدفاع عن الذات تحجم الأوروبيين عن إعلان آرائهم بصراحة تجاه سياسة الغرض التي يارسها الشريك الأمريكي على بلدان العالم الثالث. فمثلا يعلم الجميع أن إتفاقية مراكش والتي أعلنت عن قيام المنظمات العالمية للتجارة OMC والتي وقعت جميع الأطراف بما فيهم ممثلوا العالم الثالث، لاتسمح على الإطلاق لدول العالم الثالث بالمنافسة الحرة في ظل القيود الشديدة المفروضة عليهم بموجب إتفاقيات الجات، ولاتعترك لهم إلا المنافسة في مجال الأيدي العاملة الرخيصة بالمقارنة بالغرب، بمعنى أنه لكي تستطيع منافسة الغرب عليها بإفقار عمالها. وإذا كانت هناك فرصة أخرى للعالم

الثالث في ترك الحرية لتحديد أسعار المواد الأولية، إلا أننا نلاحظ مع هذا ذلك التحذير الذي أطلقتة البنك الدولي في نهاية شهر أبريل الماضي إلى زعماء العالم الثالث بعدم محاولة الدخول في لعبة إطلاق الأسعار تلك. ومع ذلك فالموقف الفرنسي الذي يعنى هذا الإجحاف. وهو ما أشار إليه أحد وزرائه- هو عدم إثارة أزمة بين الشمال والجنوب في وقت يتسم بأنه- كما أسمره- شديد الحساسية. بينما كان الموقف الأوروبي العام هو عدم إثارة غضب شريك عبر الأطلنطي والذي يمارس عليهم سلطانه عبر تهديداته المستمرة قبل توقيع الجات وبعده، بعدم فتح أسواقه للمنافسة، وعبر القوائم السوداء السنوية التي يضع فيها الدول والشركات التي لاتلتزم بقراراته، ويترك لهذه الدول فترة من الوقت لتصحيح من مواقفها قبل توقيع العقوبات عليها تطبيقا للمادة ٣٠١ من القانون التجاري الأمريكي. ولعل هذه السياسة القسرية نجحت في إعطاء دفعة جديدة للإقتصاد الأمريكي الذي تشير دلائل كثيرة أن معدل النمو المتوقع له نهاية هذا العام هو ٤.٣٪

سياسة مضطربة

هذه الإشكاليات في المجال الإقتصادي كان لها إنعكاساتها المباشرة على السياسة الأوروبية تجاه العالم، حتى أضحت متفرجة على مايدور في العالم، بالرغم من أن لها

«سهرلين برمتان» محل محل جالك «ديلر» في نهاية هذا العام



مصالح حيوية- كما يسموها- فيما يدور. ولعل أكثر الأمثلة الزاعقة هو مثال البوسنة التي تقع على مقربة منها، فعلى الرغم من الحضور الأوروبي على الأرض ضمن قوات الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة، فإن الاتحاد الأوروبي أبعد ما يكون عن أن يكون له ثقل دبلوماسي يعادل التزامه العسكري. ففي مقابل هذا الحضور يجد الأوروبيون أن الروس والأمريكيين هم أصحاب الكلمة الأخيرة في المفاوضات والتسويات القائمة. حتى تلك المبادرة التي أطلقتها فرنسا بالتحذير بضرب حلف الأطلنطي لقواعد الصرب، لم تر النور إلا بعد أن تهنيتها الولايات المتحدة. دون الحديث عن تراجع أدوار أوروبا مثلاً في تسويات الشرق الأوسط، وعجزها عن إيجاد حلول سواء في رواندا أو قبلها في الصومال، أو إجبارها على المشاركة في حرب الخليج وغيرها من أحداث.

بالإضافة إلى تعثر التنسيق المشترك بين دول المجموعة نتيجة للدور الذي تلعبه بريطانيا والتي تغفل عدم الإسراع بخطوات الوحدة.

ولعل فرنسا هي الأكثر فهما للدور الذي يمكن أن تلعبه أوروبا الموحدة على المسرح الدولي، وهذا الخط الفرنسي واضح منذ أن شق الجنرال ديغول في الستينات مبدأ ضرورة أن تحمي فرنسا ذاتها دون الاعتماد على المظلة الأمريكية. لذا كانت فرنسا هي الداعية لنواة جيش أوروبي واحد، ولم يتابعها في هذا المطلب سوى ألمانيا. حيث تعي فرنسا جيداً أن ميزانية الدفاع في الولايات المتحدة تصل إلى ١٧٥٤ مليار فرنك في مقابل ميزانية فرنسا في هذا المجال وهي ١٩٥ مليار فرنك، وإذا ضمت ميزانيات الدفاع في دول الوحدة الأوروبية فسوف تبلغ ٩٧٢ مليار فرنك، ومن المعروف أن تصدير السلاح يجلب للولايات المتحدة ٧٥ مليار فرنك، بينما مجموع مايجلبه السلاح للدول الأوروبية هو ٧٢ مليار فرنك نصيب فرنسا منهم ٢٠ مليار فرنك. ومع هذا تظل هذه الأرقام الأوروبية مجموع ما يتحقق في كل بلد على حدة.

أوروبا الموسعة

لعل طلبات الانضمام التي وافتق عليها أخيراً لضم كل من النمسا وفنلندا والسويد والنرويج كأعضاء في الاتحاد الأوروبي- ورغم أنها دولا غنية ستضيف للخزينة الأوروبية- ستضيف مشكلات

نجلاء العمرى

الاوروبية: كمشروعات للتدريب المشترك للعاملين في مجال الاعلام المسموع المرئي، وتحويل مشروعات دبلجة الافلام، وانتاج برامج الكارتون والبرامج الوثائقية، وتنمية او تدعيم الافراد والشركات الخاصة العاملة في هذا المجال، والتي يصطلح على تسميتها «بالانتاج المستقل».

يضاف الى ذلك برنامج «يوروى ايماج EUROMAGES، ويهدف الى تشجيع الانتاج السينمائي المشترك بشرط الا يقل عدد الدول المشاركة في الانتاج عن ثلاث دول اوروبية.

وفي مجال الصناعات الالكترونية المرتبطة، تبث المجموعة مشروعاً تحت اسم «يورويكا» EUREKA وذلك مبكراً منذ عام ١٩٨٦. والمشروع صناعي تجاري مشترك فيه أكثر من ٢٧ جهة مابين شركات صناعية ضخمة كشركة طومسون الفرنسية وبوش الألمانية، بالإضافة الى الجامعات ومراكز الابحاث وتصل ميزانيته الى نحو ٢ مليار فرنك فرنسي. وهو يأتي بالاساس كمحاولة اوروبية لانتاج التلفزيون عالي الجودة في مواجهة المحاولات الأمريكية واليابانية في هذا المجال.

وعلى الرغم من الامكانيات التي تم رصدها، الا أن حصيلة السنوات القليلة الماضية جاءت اقل بكثير من حجم الآمال المعقودة. وهو ما جعل اوروبيا تتراجع عن مبدأ «الوحدة الثقافية» وتفكر في البحث عن سياسة بديلة. فحصة الـ ٦٠٪ من المواد الأوروبية الانتاج لم تلتزم بها عدد كبير من الدول بل ان فرنسا على سبيل المثال، اضافت اليه شرطاً ثانياً يفرغه من هدفه «الوحدوي». فالتقوانين المنظمة للاعلام المسموع المرئي الفرنسي تنص على أن يكون بداخل نسبة الـ ٦٠٪، ٤٠٪ على الأقل من الاعمال الفرنسية.

«يورويكا» اثبت فشله أمام منافسيه أما «الانتاج المشترك» وبعد عدد ضئيل من الافلام جمعت بين جنسيات مختلفة في «توليفة» فنية اوروبية، فقد كان حسبما علق عليه المسؤولون الفرنسيون انتاجاً

«اوروبيا لاصورة لها». عندما يكتب المفكر الفرنسي رجب دويريه في ثلاثيته عن «عصر الاتصال» هذه العبارة، إنما يصف أوروبا الممكنة سياسياً واقتصادياً، الأصعب - أن لم تكن المستحيلة - ثقافياً واعلامياً.

أوروبا دون رأي عام مزيد، دون صورة «واحدة» تبث من خلال جهاز التليفزيون تصبح كياناً حشاً. «واوروبيا» «الموحدة» في ظل هيمنة الصورة الأمريكية على فضائها تفقد القدرة على خلق الصورة وتصبح شأنها في ذلك شأن بقية العالم «تابعة»، تلهث وراء ثقافة المنتج والمصدر الأول للصورة، الولايات المتحدة.. والتي باتت تهددها لافى الداخل فقط ولكن في مناطق أخرى من العالم لسحبها منها ثقافياً واقتصادياً وتهدد بذلك «الكيان الأوروي» بالتهميش والانكماش داخل حدوده الجغرافية.

فكيف تحاول أوروبا صناعة هذه الصورة غير الموجودة اصلاً وكيف تواجه بها العالم من حولها؟

نستطيع أن نستخلص ثلاثة مبادئ أساسية تحكم السياسة الاعلامية للمجموعة الأوروبية، أولها في الداخل الأوروي، وثانيها في علاقاتها بالولايات المتحدة والآخر في مواجهة الجنوب بما في ذلك المنطقة العربية.

أولاً: الوحدة

وهو المبدأ الأول الذي حاولت المجموعة الأوروبية تطبيقه في تعاملها مع الداخل ويؤسس له عدد من الوثائق والمشروعات المشتركة أهمها على الإطلاق وثيقة «تليفزيون بلا حدود» والتي تبنتها المجموعة عام ١٩٨٩. والوثيقة تلزم محطات التليفزيون ببث برامج أوروبية لا تقل عن ٦٠٪ من مجموع ماتعرضه على شاشاتها.

أما المشروعات المشتركة، فيأتي البرنامج المعروف باسم «ميديا» MEDIA على رأسها «وميديا» اقترته بروكسل عام ١٩٨٨ ويحتوي على ١٩ مشروعاً تهدف كلها لتشجيع وتنمية الصناعات الاعلامية

أخرى الى القائمة الحالية. فقبول هذه الدول الأربع يفتح الباب لقبول دولاً أخرى مرشحة، ولكن هذه المرة من شرق أوروبا كبولندا، والمجر، والتشيك. وبصرف النظر عن أنظمتهم الاقتصادية والتي ستكون في حاجة الى الدعم والمساعدة، فإن المجموعة الأوروبية ذاتها ستصاب بالشلل، حيث أن الجميع يعرف كيف أن قبول الدول الإسكندنافية أخيراً والذي سيبدأ رسمياً اعتباراً من يناير ١٩٩٥ احتاج لمفاوضات طويلة بل وفجر مشكلات عديدة داخل دول المجموعة، خاصة أن المجموعة تحتاج في كل مرة لقبول أعضاء جدد لمراجعة القوانين الأساسية للإتحاد ولنتذكر كم كان حجم الاختلاف على نقطة «التصويت» وتحديد الأغلبية والأقلية، إضافة الى المشكلات الأخرى التي أثارها بعض الدول كاسبانيا واختلافها مع النرويج التي لا تسمح بفتح مياهاها الإقليمية الغنية للصيد، ومع النمسا وبقية الدولة الأوروبية حول عبور سيارات النقل داخل أراضيها، والتي ترفضه النمسا، بسبب التلوث. هذه المراجعة الدائمة للقوانين ستؤدي لعدم الاستقرار، بالإضافة لتعديل الخطط التي وضعت لعدو محدد قابل للزيادة في كل وقت. على كل فقبول الدول الأربع الذي وافق عليه الأعضاء، وقمت الموافقة عليه أخيراً من قبل البرلمان الأوروي بستراسبورج لن يبدأ في يناير القادم إلا بعد عرضة في الدول الأربع لإستفتاء عام، ومن المعروف أن إستفتاء كان قد أقيم في النرويج في عام ١٩٧٢، تم فيه رفض الانضمام للمجموعة الأوروبية.

وفي الوقت الذي يبدأ فيه في الثاني عشر من يونيو الحالي إنتخابات البرلمان الأوروي في كامل دول الإتحاد، وسيشارك فيه لأول مرة مواطنو الإتحاد الذين يعيشون خارج أوطانهم بعد إعطائهم الحق أخيراً في التصويت. ستنتهي رسمياً ولاية جاك ديلور رئيس الإتحاد الفرنسي الجنسية. وتنتجه الأنظار حالياً الى السير ليون برتيان المفروض الاقتصادي الأوروي والبريطاني الجنسية والذي قاد مفاوضات الجات مع الولايات المتحدة، كمرشح أوفر حظاً حتى الآن، في هذا الوقت يضع مناصرو الوحدة الأوروبية كل ثقلهم على الأرض، عليهم يخرجون الفكرة الى حيز الواقع أو عليهم يجلدون روحاً، أو أن يبعثوا روحاً جديدة في هذا الجسد المعجوز المليء بالأوجاع والجروح، ومن ثم تتحقق الفكرة على أرض الواقع..

بلاهوية وبلاطعم، وفاشل جماهيريا. أما عدد قنوات التليفزيون المشتركة فهو حتى اليوم ضئيل للغاية لا يتعدى ثلاث الاولى «أرتيه» ARTNE وهي قناة ثقافية فرنسية المانية، ولكنها لا تحظى بوجود حقيقى على مستوى الجمهور العريض. والثانية هي قناة «اليورونيوز» EURONEWS وهي مخصصة للاخبار على خط السان ان وتشترك في رأسمالها خمسة عشر دولة أوروبية وعدد آخر من بينها مصر من خلال اتحاد الاذاعة والتليفزيون. وهي وان كانت أوروبية التمويل الا انها تبث بخمس لغات مختلفة ولجأها محدود وتعتبرها صعوبات مالية تهددها بالتوقف بين الحين والآخر. وتظل قناة الرياضة EUROSPART هي الانجح ولكنها نظرا لطبيعتها الخاصة لاتصلح مقياسا لمدى نجاح أوروبا في توحيد صورتها.

من هنا حدث تحول في السياسة الاعلامية الأوروبية، وبدأ التخلي عن مبدأ الوحدة واضحا باستبداله بمبدأ «التنوع» أى تسهيل تبادل المنتجات الاعلامية ما بين دول المجموعة حتى تتعرف شعوب المنطقة على بعضها البعض مع الحفاظ على خصوصية كل منها، الثقافية والاعلامية. وبدلا من الانتاج المشترك ثبت المجموعة سياسية «التمويل المشترك» وبذلك اقتضت المشاركة على التمويل دون أن تترجم في شكل مساهمة فنية.. وهذا النظام الاخير اثبت بالفعل نجاحا على العكس من الاول. وفي عام واحد هو عام ١٩٩١، تم انتاج ٢٠٠ عمل مشترك. ومن المتوقع ان يزداد العدد عاما بعد الآخر.

الاستثناء الثقافي

وهو المبدأ الثاني الذي ترفضه أوروبا في مواجهة الولايات المتحدة. وهو الآخر قد تمت بلورته عبر مراحل مختلفة قبل أن يصبح إحدى متركزات السياسة الاعلامية الأوروبية.

ويكفى استعراض الواقع الحالى للاعلام الأوروبي ليتضح جليا مدى هيمنة الصورة الأمريكية. لذا اذا كانت السهنة هي المورد الثاني في الميزان التجاري الأمريكي بعد الصناعات الجوية، فان القارة الأوروبية هي السوق الاولى بها. ففي عام ١٩٩٣، شكل الفيلم الأمريكي ٦٠٪ من مجموع العروض السينمائية في فرنسا، و ٨٠٪ في ألمانيا تصل الى ٩٣٪ في إنجلترا وفي مجال التليفزيون،

فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تتفوق صادراتها على الواردات وذلك بنسبة مرتفعة للغاية تبلغ ٥٧٪. بينما هي في حالة فرنسا ٢٢٪ فقط، وفي أوروبا مجتمعة لا تتعدى ٢٥٪. وفي الوقت الذي تكثر فيه الصادرات التليفزيونية الأمريكية لأوروبا بنحو ٣ و ٦ مليار دولار، لاتشكل في الاتجاه المعاكس الا ٣٠٠ مليون دولار أى أقل من العشر.

من هنا نستطيع أن نفهم ضراوة المعركة التي خاضتها أوروبا بزعامة فرنسا ضد الولايات المتحدة ابان مفاوضات الجات. واصرار أوروبا على اخراج الانتاج المسموع المرئي من الاتفاقية على اعتبار انه ذو طبيعة خاصة. ولقد دارت المعركة على عدة مراحل. ففي البداية، انقسمت أوروبا على نفسها. وبينما كانت فرنسا ومعها ٦ دول تنادى «بالاستثناء الثقافي»، تزعمت إنجلترا وألمانيا صيغة أكثر اعتدالا هي «الخصوصية الثقافية». وهي الصيغة التي اقراها بالفعل البرلمان الأوروبي في أول الامر بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٩٣. وتحركت فرنسا بسرعة، فقد رأت أن الخصوصية وحدها غير كافية. فالحديث عن «خصوصية» لا ينفي احتمالات التناقض ولا يخرج الاعلام المسموع المرئي قطعا من المفاوضات وهو ما كانت تأمل اليه. ولأول مرة، وربما كانت الأخيرة، اجتمعت القوى السياسية الفرنسية على اختلاف توجهاتها لتدين ما أسمته «خيانة البرلمان الأوروبي». ولم تهدأ الدبلوماسية الفرنسية الا بعد أن عدل البرلمان عن قراره، واستبدل «الخصوصية» بمبدأ «الاستثناء» بعد اقل من شهرين من قراره الاول وذلك في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣.

وجاء ما تعرضت له القارة الأوروبية من «غزو أمريكي» على حد قول وزير الثقافة الفرنسي السابق جاك لانج ممثلا في القناتين اللتين اطلقتهما عبر الاقمار الصناعية اضافة الى قناة السى إن إن الشهيرة، وهما قناة T.N.T للانلام السينمائية، وقناة «كارتون» CARTOON للأطفال، عاملا مساعدا على إقرار المفهوم الفرنسي

واخيرا.. المتوسطية

كيف تبدو.. السياسة الأوروبية تجاه الجنوب؟

إنها هي الاخرى تشهد تحولا ومنعطفات جديدة فبعد أن ساد لسنوات طويلا مصطلح «الجنوب» في مواجهة «الشمال»، تعمل

السياسة الاعلامية الأوروبية حاليا على تجزئة هذا الجنوب الى مناطق أكثر تحديدا على اساس جغرافى - ثقافى يتم التعامل مع كل منها على حدة. وبروز مصطلحات «المغاربية» و«الافريقية» و«المتوسطية»، في الاشارة الى الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط، يؤكد الاتجاه «التجزئى» الذى تنتهجه أوروبا «الوحدة» حاليا في تعاملها مع الجنوب.

ولاشك ان لهذا التحول دلالة. فتجزئه «الجنوب» تعنى منطقيا امكانية تجزئة المصطلح الاخر المقابل له أى الشمال بما يعنيه ذلك من تمييز لأوروبا عن الولايات المتحدة. وهو ما يسمح بايجاد صيغ مشتركة مع اجزاء الجنوب في مواجهة الهيمنة الوحيدة الهيمنة الأمريكية وبذلك يقتصر الخطاب، حول عدم التوازن والتدفق الاعلامى على الولايات المتحدة في الوقت الذى ينتفى فيه عن أوروبا. وهو ما يهدد في الواقع لامتداد أوروبا يطرح نفسه كبديل للوجود الثقافى الأمريكى فحاجة أوروبا شديدة لتثبيت وجودها الثقافى من خلال الاعلام، وحاجتها ملحة في فتح اسواق لمنتجاتها الاعلامية التى تزداد اهميتها في الاقتصاد العالمى يوما بعد الآخر. وهو هدف لن يتأتى الا بمحاصرة الوجود الأمريكى ومزاحمته.

و«المتوسطية» هي التى تعيننا بشكل مباشر. ونستطيع أن نرصد حركة المجموعة الأوروبية في سبيل التأكيد على هذه الهوية في سلسلة من السياسات. اولها واهمها برنامج مشابه لبرنامج «ميديا» يحمل اسم «ميديا- البحر المتوسط» MED-MEDIA واهدافه المعلنة هو تبادل الخبرات ما بين الضفتين وتهيئة الظروف المناسبة لتبادل المنتجات الاعلامية بين الدول «المتوسطية». ويبدو البرنامج في تفاصيله اكبر طموحا من برنامج «ميديا» فهو يشتمل على ٣٠ مشروعا تغطى كافة وسائل الاتصال: وسينما وتليفزيون وصحافة. ويستهدف المهنيين والباحثين على حد سواء. ولقد بدأ بالفعل تنفيذ البرنامج هذا العام. وشاركت فيه مصر.

ولفرنسا الدور الابرز والاهم من خلال هيئتين اساسيتين، الاولى «معهد البحر المتوسط للاعلام IMCIM ومقره باريس» والثانية المركز المتوسطى للاعلام المسموع المرئي» ومقره مارسيليا. والنشاط الثانى المباشر ما بين فرنسا والدول العربية المطلة على البحر المتوسط أخذ



في التزايد . وتقوم السياسة الفرنسية على اتخاذ القنوات الوطنية ذاتها وسيلة لايجاد مكان للبرنامج الفرنسي، كما حدث مع مصر من خلال الاتفاقية الخاصة باستقبال واعادة بث برامج قناة فرنسا الدولية، وكما حدث مع تونس من خلال اعادة بث القناة الفرنسية الثانية ، ومن خلال اقامة قناة الافق وهي احدى شركات القناة الرابعة الفرنسية. وتشير في

هذا المجال ايضا الى انشاء الجامعة المتوسطة الاولى للاعلام، وتنعقد للمرة الاولى هذا الشهر في تونس. اما المجلتراء، في تعد خلال اشهر قليلة لتغطية المنطقة بقناة تليفزيونية عبر الاقمار الصناعية مع البى بى سى الناطقة بالعربية. عندما حاولت تركيا اتخاذ اجراءات لحماية صناعة السينما بها، قال الرئيس الامريكى

برش لنظيره التركى «عليك أن تخاف .. إما السينما وأما صادرات تركيا من المنسوجات». وأوروبا استطاعت ان تختار لنفسها «استثناء ثقافيا في مواجهة الولايات المتحدة، وتعاوننا مع الضفة العربية من حوض البحر المتوسط. والامر المؤكد، ان أن قدرة البعض على الاختيار لاتعادل بالقطع قدرة البعض الاخر.

استقلال أريتريا . .

وتفكك اثيوبيا . .

لهصاحة من ؟

سمير أمين

فى شهر يناير ١٩٩٣ قام طلبة اديس ابابا بمظاهرة مهولة احتجاجا على مشروع تقسيم اثيوبيا الى دويلات «اثنية» ، فـضُرب الطلبة بالرصاص.

ولم تفه وسائل الاعلام العالمية- تلك الوسائل التى تنبأه بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان فى كل مكان- بكلمة واحدة عن الحادث ، كأن تفكك البلدان المزعومة «المتعددة الاثنيات» (والله اعلم ما هو المقصود بالاثنيات على وجه التحديد) وإعادة رسم الخريطة بحيث ان يكون لكل اثنية دولتها قد أصبح شرطا اساسيا لكون المجتمع «ديمقراطيا» كأن تكريس خصوصية «الذاتيات» المزعومة قد أصبح الاولوية الاولى فى برنامج ديمقراطية المجتمعات ، وذلك ولو ان الاثنيات المعنية لم تطالب باقامة دولة مستقلة خاصة لها ، ولو ان النخب البرجوازية الصغيرة التى تدعى بصوت صاحب انها قتل شعبها فى معظم الاحيان قد ظلت منقسمة فى هذا الصدد.

١- اثيوبيا قطر هام فى افريقيا يبلغ عدد سكانه ٥٠ مليوناً (فهو ثالث بلد فى القارة من حيث الديموغرافية) ، سبق فى التطور التاريخي كثيرا من المجتمعات الاخرى اذ يرجع هنا المحرث والكتابة واقامة الدولة (وهذه العناصر الثلاثة المرتبطة ببعض تمثل المكونات الاساسية فى تبلور ما اسميه مرحلة الانتاج الحراجي فى التاريخ) الى ماض يبعد عنا بالفي عام. ولهذا السبب- الى جانب مهارة النظام الاثيوبي فى توظيفه لصالحه المنافسة الجيوستراتيجية بين الدول الاستعمارية التى تقاسمت القارة فى آواخر القرن التاسع عشر- احتفظت اثيوبيا باستقلالها، واعتبر هذا النجاح عاملاً تاريخياً إيجابياً، على خلاف ادعاء الايديولوجيا

الاستعمارية بان الكولونيلية لعبت دورا تاريخيا تقدما موضوعيا ، وبالرغم من ان اقساماً من البرجوازيات الصغيرة الافريقية اخذت تعبد فى خطابها هذا الادعاء الاجرامى. خسرت اثيوبيا فى مواجهتها العسكرية مع الاستعمار الفاتح مقاطعتها المظلة على البحر- تلك المقاطعة التى أصبحت مستعمرة «اريتريا» الإيطالية ولكن فى نفس المرحلة التاريخية توسعت الدولة الاثيوبية شرقاً وجنوباً، الامر الذى بدا فى تقدير المستعمرين الأوروبيين «فضيحة» كأن حق الفتح والتوسع منحصر على الغربيين.

احتفظت اذن اثيوبيا باستقلالها وقاومت حملة موسوليني، ولم تنتصر الجيوش الفاشستية إلا بعد اعلان «حياد» بريطانيا وفرنسا فى النزاع عام ١٩٣٥ وخيانة «عصبة الأمم» التى لم ترفع اصبعاً للاحتجاج على انتهاك دستورها القائم على مبدأ احترام استقلال الدول الاعضاء (وكانت اثيوبيا منها).

تقولت الطبقة الحاكمة الاثيوبية فى قالب المقاومة المتواصلة العنيدة للحفاظ على استقلالها، الامر الذى صاغ فيها تقاليد سلوك تختلف عما هى عليه عند النخب التى تكونت فى ظل الحكم الكولونىالى فى اماكن اخرى. لا يعنى ذلك طبعاً ان هذه الطبقة الحاكمة لم تستسلم فى نهاية الامر لموازن القوى السائدة عالمياً واقليمياً ، فهذه الطبقة «واقعية» شأنها فى ذلك شأن جميع الحكام. وبالتالى سعت الى التصالح مع القوى العظمى، والتحالف معها اذا استطاعت والتنازل امام طلباتها عند

الحاجة. هكذا رأى الامبراطور هيلى سلاسى التحالف مع الولايات المتحدة ركناً اساسياً فى سياسته كما اتجه الرئيس منجستو نحو موسكو. إلا ان سلوك هذين الزعيمين ظل سلوك الخليف المحترم ، لا سلوك الخادم.

لهذه الأسباب التاريخية ذهب البعض الى ان اثيوبيا من الدول التى تستطيع ان «تهدد» - ان لم يكن النظام العالمى- على الاقل الاقليمى

هذا بالرغم من ان تخلف اقتصادها وحدود نظامها وتناقضاته الداخلية قد جعلت هذا الخطر المحتمل امراً وهمياً الى حد كبير. على ان ديبلوماسيات الدول الكبرى احترست دائماً فى علاقاتها مع اثيوبيا. واشتد هذا الاحتراس عندما اخذت الحركة التى قلبت نظام الحكم الامبراطورى تتجذر تحت ضغط القوى التقدمية وصعود الامال فى اصلاحات اجتماعية وتعزيز الاستقلال الوطنى- حتى تقاربت من الاتحاد السوفيتى، واعلنت نفسها «اشتراكية» بل «ماركسية لينينية»

والآن - بعد انهيار هذا النظام الاخير- ترى الرجعية العالمية ضرورة تأديب شعب اثيوبيا للجريمة التى ارتكبها فى خيار موقف شجاع امام الغرب ، كما لابد ان يعاقب شعب الاتحاد السوفيتى السابق وشعب يوغوسلافيا، لنفس السبب، كما قد تم تأديب شعب فرنسا بعد عام ١٨١٥ لاعطائه درساً بعد ان تجرأ على الثورة ضد النظام الملكى القديم.

٢- ما هى الوسائل فى منال اثيوبيا فى مواجهتها للتوسع الرأسمالى العالمى؟

ظل المجتمع الاثيوبي «اقطاعياً» الى وقت قريب، لعله يمتد الى عام ١٩٦٠. واستخدم هنا المصطلح «اقطاعى» بمعناه الواسع ، ولكن الدال ، علماً بأن نقاش خصوصيات هذا الاقطاع وسماته- وهى معروفة لدى المختصين فى المجال- ليس موضوعنا هنا. ومن سمات هذا المجتمع. شأنه فى ذلك شأن جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية- فى افريقيا على الاقل- التنوع «الاثنى» (وسمى الاثنيات كما تشاء)

هذه البرجوازية الصغيرة وطموحاتها فى ان ترث حكم البلاد من السلطات الكولونيلية السابقة وبين مطالب جميع البرجوازيات الصغيرة التى تكونت فى افريقيا فى ظروف متماثلة ، اضيف ايضا ان البرجوازية الصغيرة الاريترية تزعم ان بلادها أكثر تقدماً من اثيوبيا (بفضل الاستعمار) كحجة لتبرير مطالبها، وهى فكرة انتشرت فى صفوف الاجنحة المتخلفة للبرجوازيات الصغيرة

الافريقية كما رأينا. في واقع الامر لم تكن اريتريا أكثر تقدماً فيما عدا بعض النواحي الظاهرية. على سبيل المثال ربما كانت شوارع القاهرة أنظف في عهد الاحتلال البريطاني مما هي عليه اليوم. هل يعنى ذلك ان مصر البريطانية كانت أكثر تقدماً من مصر الحالية؟ في الحقيقة استفادت اريتريا من اندماجها في الدولة الاثيوبية التي فتحت لها سقاً هامة ومنفذاً للهجرة لا يقل أهمية. اذ ان المقاطعة اريتيرية ظلت فقيرة نسبياً بسبب ظروفها المناخية نصف الجافة التي لم تتح تنمية زراعية ملحوظة. واليوم، بعد أن استقلت اريتريا، اتضح بشكل بارز ان هذه الدولة معرضة الى اقصى الحدود، يكاد يستحيل ان تقوم على قدميها، فلا تستطيع ان تستغنى يوماً عن معونات خارجية حيوية لمجرد بقائها، وبالتالي فهي فريسة صيد سهلة لطموحات أجنبية، ازعم ان هذا هو بالتحديد السبب الذي جعل الدول الغربية، ومن ورائها اسرائيل والدول العربية ترحب باستقلال اريتريا، واحياناً تساند حركتها الانفصالية.

٣- بالتأكيد ليست المسألة الاثنية في اثيوبيا اختراعاً مصطنعاً صاغه خيال الدبلوماسية الاجنبية ومناوراتها، فلهذه المسألة وجود حقيقى، ولو انها لا تمثل اهم بعد لمعضلة المجتمع، على خلاف ما تدعيه وسائل الاعلام العالمية.

من الجدير التوقف لحظة أمام القول الشائع ان النظام الامبراطورى، ثم نظام «الدرج» (وهو اسم اللجنة العسكرية العليا التي حكمت البلاد في اعقاب انقلاب عام ١٩٧٤)، قد كرسا «هيمنة» امهارية واضطهاد الاثنيات الاخرى، ازعم ان المصطلحات المستخدمة في هذا الخطاب تتجاوز واقع الامور بخطوات واسعة وتسقط على المجتمع الاثيوبى مفاهيم لا تمت بصلة للآثار التاريخية الحسنة، فالتباين «الاثنى» في معظم المجتمعات السابقة على الحداثة لا يعنى بالضرورة «هيمنة» احداها بل القاعدة في معظم هذه المجتمعات هي كون النخب الحاكمة متعددة الاصول الاثنية، بل احياناً «متعدية» الاثنية، وتنشغل هذه الطبقة الحاكمة بضمان استمرار استغلال الفلاحين بصرف النظر عن انتمائهم الاثنى.

لم يكن النظام الاثيوبى استثناءً للقاعدة، فاندماجت في الطبقة الحاكمة عناصر من اصول مختلفة دون صعوبة، دون تردد وخجل من قبل الامبراطور واعوانه واذا كان

الفلاحون الاورومو والرعاة الصومال ضحايا استغلال فاحش، فلم يكن استغلال الفلاحين الامهارية اخف. على ان اللغة الامهارية احتلت فعلاً مكاناً خاصاً فكانت لغة الادارة والتعليم. أيمن ان نستنتج ان النظام قام على مبدأ التمايز الثنائى؟

لا بد من تكييف هذا الحكم الصارم ووضع الاشياء في اطارها التاريخى الصحيح شئنا أم أبينا لقد صارت الامهارية - نتيجة التاريخ - لغة متقدمة على غيرها. لدرجة ان الآن هؤلاء الذين يدافعون عن اللغات الاخرى هم انفسهم عاجزين عن تنفيذ برنامجهم ومضطرين الى استخدام الامهارية... او اللجوء الى لغات اجنبية مثل الانجليزية!

هذا وقد خلقت التنمية - واقصد هنا انتشار التعليم والهجرة للمدن - مشكلة جديدة، ففي المجتمع الرقيق الامى للعصور القديمة ليس لمسألة التنوع اللغوى وزن كبير، فالفلاحون يتحدثون بلغاتهم، والادارة تستخدم لغتها في الكتابة، دون ان يكون ذلك موضع احتكاك، بسبب غياب تأثير الادارة في الحياة اليومية للقرى. يختلف الأمر في المجتمع المستحدث، حيث يصير استخدام الكتابة حاجة اساسية، وحيث تصبح معرفة اللغة الرسمية شرطاً للتصاعد الاجتماعى. وللبورجوازية الصغيرة حساسية واضحة في هذا المجال، حساسية لم يسبق لها مثيل في الجماهير الريفية.

ملاحظة أخيرة باللغة الأهمية: لم تلعب الطبقة الحاكمة في اثيوبيا ورقة الاثنية، بل على العكس من ذلك تكونت الكتلة الاجتماعية المهيمنة بعيداً عن اى اعتبار اثنى، وبما ان البورجوازية الصغيرة ضمنت الى حد كبير في هذا التكتل الحاكم، فلم تلجأ الى خطاب اثنى قبل ماض قريب بل طورت بشكل عام خطاباً وطنياً توحيدياً - عدا في صفوف بعض الاجنحة اريتيرية لها، فالسؤال الحقيقى هو اذن التالى: ما هي الظروف التي ادت الى انقلاب موقفاً قسماً من النخب وتبنيها خطاباً اثنياً؟

لقد أدرك القارئ بالتأكيد ان وصفنا لواقع المجتمع الاثيوبى ينطبق بشكل عام على عديد من المجتمعات القديمة، فعلاً لم تختلف الاوضاع بالنسبة - مثلاً - الى الخلافة او الدولة العثمانية في مراحلها الاولى. وما يقال عن اثيوبيا بشأن الاضطهاد القومى قيل بالنسبة الى الامثلة الاخرى المذكورة. أبدى تحفظات بالنسبة الى عديد من هذه الاحكام السريعة التي تلجأ الى منهج اسقاط تعسفى لمفاهيم حديثة على ظروف ماض لا تمت لها بصلة توصلنا اذن الى جوهر السؤال وهو الآتى: ما

هي الاسباب الحديثة التي دفعت قوى سياسية في صفوف اريتيرية اولاً ثم في اوساط اخرى الى تبني خطاب اثنى انفصالى؟

لى أطروحة عامة في هذا الموضوع مفادها ان حركات التحرير في العالم الثالث بصفة عامة طورت استراتيجيات قائمة على تدعيم وحدة الوطن، متجاوزاً بذلك اقامة الاقليمية والمحلية والاثنية، وان الطبقات الحاكمة التي تم تنظيمها في هذا الاطار والتي حكمت البلاد بعد الحصول على الاستقلال ظلت متعددة الاثنيات، ثم كرسست المجازات النمو الاقتصادى في العقود التي تلت مباشرة الاستقلال هذا التوجه العام، فقدمت فرصاً لتوسع القاعدة التي خرجت النخب منها، فلم يكن «للتمايز الاثنى» في هذه الظروف وظيفة منفردة من منظور استقرار الحكم. ولكن هذه التنمية لم تدم فآخذت تفقد زخمها لأسباب لسنا بصدد نقاشها هنا، ودخلت نظم العالم الثالث في مرحلة الازمة الراهنة، فانكمش الهامش المطلوب لاستمرار تصاعد عناصر جديدة لتنضم في صفوف النخبة، الامر الذى افقد بدوره مشروعية النظام وبالتالي ادى الى التفكك ثم انهيار وحدة الطبقة الحاكمة.

وقد اخذ كل فريق منها يبحث عن مصدر جديد يعتمد عليه من أجل إعادة مشروعية لصالحه. وفي هذا الاطار صارت «الاثنية» احدى الاوراق في المثال التي يمكن توظيفها لهذا الغرض.

تنطبق هذه الفرضية على اثيوبيا، بالرغم من ان نشأة حرب اريتريا ترجع الى اوائل الستينات، وهى عقد التنمية الحثيثة في اثيوبيا، سبق انفجار الازمة في السبعينات، ففي واقع الامر لم يتجاوز هذا النزاع في مرحلته الاولى حدود «خلاف اقليمى»، مضخماً من طموحات القنات الوسطى اريتيرية التي لم تقبل الاندماج في التكتل الحاكم على صعيد اثيوبيا المعروض لها. وقد شجعت قوى خارجية هذه الطموحات، لاسباب تكتيكية خاصة بها فمثلاً وجد الاتحاد السوفيتى فرصة في استغلال الظروف وكسب حليف معادى لنظام اديس - حليف واشنطن المخلص في تلك الايام.

كذلك بالنسبة الى بعض البلاد العربية، سواء كان ذلك للسبب نفسه، أى باسم معاداة الاستعمار الكامن وراء نظام اديس أم لاسباب اخرى مثل طموحات البعض الى تحويل البحر الأحمر الى «بحر عربى» او «اسلامى».

إلا أن مسئولية الحكم الاثيوبى تظل رئيسية في صعود النزاع، فهذا الحكم لم

يتصور مواجهة التحدي بأساليب عدا القمع العسكري. هنا أيضا لا تمثل اثيوبيا استثناء للقاعدة، فجميع النظم الأوتوقراطية قد أثبتت ذاتها - أويكاد - عجزها عن خلق شروط التصالح، الأمر الذي يتطلب التعامل بأساليب ديمقراطية.

كان يحتمل أن يتخذ النظام الاثيوبي الجديد - بعد عام ١٩٧٥ موقفا أفضل. وهناك فعلا اشارات تدل على أن هذا الاحتمال كان واردا، وبالرغم من الحدود الداخلية «للدراج» وتردده في هذا الشأن، إلى جانب تناقضاته الأخرى العديدة، للأسف قامت الديبلوماسية السوفيتية بدور سلبي في هذه اللحظة الحاسمة، فشجعت الجناح الذي فضل تواصل استخدام العنف وساندته عسكريا، ربما أملا من وراء ذلك أن تدعم نفوذها في البلاد.

ما حدث فيما تلى معروف، فبقدر ما ازدادت المعونة السوفيتية ورفعت بالموازاة الولايات المتحدة مستوى مساندتها للمقاومة الاريترية، ولو من خلال وسطاء ومنهم بالطبع إسرائيل، ولكن أيضا الدول العربية التي دخلت اللعبة الأمريكية بوعي (نظم الخليج والسوان) وأحيانا ربما بدون وعي.

وبالتدريج أصيبت القوات الاثيوبية بانهاك متفاقم، يضاف إلى ذلك ما ترتب من قلق رافق اساليب الحكم، والتجاذبه إلى حركات تصفية متتالية في صفوف ضباط الجيش. وقد حدث هذا التطور السلبي اللولبي في مرحلة اتصفت باشتداد الازمة الاقتصادية المحلية والعالمية، وما رافقها من تدهور في مستوى المعيشة وانتشار المجاعات.. الخ. فبدأت وحدة الطبقة الحاكمة تنشق وتبلورت كتكتلات فئوية وظهرت دعوات اقليمية واثنية، تكونت جبهة تحرير تحرير في هذا الجو واشتعلت نار الانتفاضة في مقاطعتها، كما تكونت جبهات اثنية أخرى في صفوف الاورومو.

ولو أن هذه الجبهات الأخيرة لم تجد صدى حقيقيا في صفوف شعب المقاطعات المعنية فظلت لجان حضرية تتحشد فيها شخصيات سياسية تبحث عن وسائل تجديد مصداقيتها، ازعم أن هذه الحركات لم تمثل بشكل عام انفجار مطالب اثنية في صفوف الجماهير بل انحصرت على اقسام من النخب البورجوازية الصغيرة.

٤- ابن تقود اختيارات الحكم الجديد في اديس أبابا وفي اسمرأ، تلك الاختيارات التي يساندها الغرب؟

لم يكن دخول جيش تحرير «تجري» في

اديس أبابا في مايو ١٩٩١ ناتج انتصار عسكري وسياسي باهر للجبهة التي تجسدت في هذه القوة العسكرية، بل ناتج الفراغ الذي ترتب على انهيار نظام منجستو وتفكك الجيش الوطني بعد أن سحب الاتحاد السوفيتي معونته لها، أما جبهة تجري فلم تكسب يوما طابعا وطنيا وظلت قوة اقليمية محدودة الانتشار. ولم تدخل قواتها في اديس أبابا بعد أن اخذت اذن «واشنطن» ففي هذه الظروف فرض واشنطن شروطه. فاستدعى في لندن موظف امريكي من رتبة متوسطة - السيد كوهين، مدير قسم افريقيا بوزارة الخارجية - الأطراف المتنازعة وأملى أوامره: أن تحكم الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا هذه البلاد «أريتريا» بصفتها حزبا «واحد» (ابن تمسك الولايات المتحدة بمبدأ التعددية) وأن تقسم اثيوبيا إلى ١٤ اقليما «اثنيا» وأن تنظم الانتخابات المستقبلية في هذا الاطار المقرر مسبقا.

وقد كان واشنطن قد خطط المشروع منذ امد طويل فأحبا «خبراء السى اى آيه» خريطة استخراجها من أرشيف موسوليني ترسم بالتحديد حدود هذه المناطق الاثنية المزعومة. وفي بعض الحالات اطلق هؤلاء الخبراء أسماء على «الاثنيات» المعنية وجدوها في قاموس الانثروبولوجيا الافريقية المستخدم في الادارة الأمريكية، أسماء يجهلها تماما الاهالي المقصودين! أليس هذا الأمر في حد ذاته دليلا قاطعا على أن المطالب «الاثنية» المزعومة لم تنبع عن حركات شعبية صحيحة في الساحة، بل تم فبركتها بعيدا عن الواقع المعاش.

هيأت وسائل الاعلام الرأي العام الغربي، وشارك في الخطة عدد من المنظمات غير الحكومية» بعذر تقديم المعونة الغذائية والطبية استجابة للمجاعات وانهيار خدمات الدولة، إلى جانب تقديمها معونة عسكرية لجبهة اريتريا. وقد افتخر احد كبار مسئولى هذه «المنظمات ذات الدور الانساني غير السياسي» بهذا العمل بمناسبة احتفال استقلال اريتريا!

ثم طلب من حكام اديس تصفية الجيش الوطني. ماذا حصل اذن بهؤلاء الجنود السابقين الذين نزع عنهم المرتب؟ لقد هجروا المعسكرات (باسلحتهم) ليعودوا إلى قراهم الأصلية، حيث وجدوا قورا «زعماء» جندوهم لمصلحتهم الخاصة! أليست الخطة تسعى باختيارها المتعمد إلى بث الفوضى؟

تعهدت حكومة اديس بتنظيم «انتخابات»

، على شرط أن الأحزاب الاثنية تنفرد بالترشيح، فالأحزاب التي ترفض مبدأ الاثنية أصبحت ممنوعة! «يعيش هذا المفهوم الأمريكي الجديد للديمقراطية»، وإن يتم المنتخبون السلطات «المحلية» في اطار تقسيم البلاد على اساس الخريطة المذكورة سابقا وطبعا لم يطلب أهل الريف المعنيين إذا ما اعتبروا حل المسألة الاثنية انشغالهم الأول والاخير، أما سكان الحضر الذين أظهروا موقفهم المعادي للمشروع في مظاهرات مهولة، فاستقبلوا بالرصاص!

لا شك أن تنفيذ الخطة يقود مباشرة إلى حرب اهلية على نمط ما يحدث حاليا في يوغوسلافيا، فليس هناك منطقة ريفية ولو صغيرة، بالاولى مدينة لا تضم اثيوبيين من اصول مختلفة. فالدعوة إلى تكوين دويلات اثنية هي دعوة مباشرة إلى القيام بعمليات «تنقية عرقية» اجرامية على نمط يوغوسلافيا.

لحسن حظ شعب اثيوبيا يبدو أن تنفيذ الخطة يتصدى لعقبات متصاعدة قد تقضى على التمسك بها من اصحابها. فالادراك بالمخاطر الكامنة من ورائها اخذ في التصاعد بشكل مشجع، واضطر حكام اديس أن يتراجعوا في عديد من قراراتهم، فإظهروا ضعفهم الحقيقي وانعدام قدرتهم على أن يخرجوا من اطارهم الاقليسي المحدود الأصلي ليمثلوا البلاد بكليتها. كما أن حكام اسمارا ادركوا أيضا ضعف موقفهم وبدأوا يفهمون أن اريتريا مستقلة لن تكون فرسة طموحات اجنبية، فإخذوا يقتربون من اثيوبيا مرة أخرى وتدور حاليا مفاوضات حول توثيق العلاقات بين البلدين وانشاء مؤسسات اقتصادية ومالية وأخرى مشتركة.

بهذه المناسبة أود أن أذكر هنا المشروع الذي طرحه الرئيس فيدييل كاسترو أثناء زيارته للمنطقة من قبل سنوات، فطرح كاسترو مشروع كونفدرالية كبرى تضم اثيوبيا واريتريا والصومال واليمن الجنوبي في وقته، على اساس أولا: أن جميع هذه النظم كانت تزعم أنها اشتراكية ومعادية للاستعمار، وثانيا أن اقامة الكونفدرالية ستخلق كيانا متزنا بين العرب وغير العرب، والمسلمين والمسيحيين، وثالثا أن هذا الكيان سيمثل قوة تشرف على مدخل البحر الأحمر فيمضطر الاستعمار أن يعمل حسابا لها. اعتقد أن هذا المشروع، بالرغم من طابعه الطوباوي في الظروف، قد مثل نموذجا للحل السليم في الأجل الأطول.

التجهت جميع القوى النشطة في الساحة ،
عدا الشيوعيين ، في الاتجاه المعاكس لمشروع
كاسترو ومارست الانتهازية الى اقصى حدودها
لماذا؟

ليس من الغريب ان يلجأ الاستعمار الى
ممارسات يغلب عليها طابع البرجماتية
الانتهازية ، فاهدافه ثابتة ، هي اضعاف قدرة
الشعوب على مقاومة التوسع الرأسمالي
لصالحه هو . فيرحب بالتفتيت الاثنى والحروب
الاهلية ، واذا احتاج الامر فيرمى قليلا أو
كثيرا من الزيت على النار . لهذه السياسة اسم
في قاموس استراتيجيا الولايات المتحدة هو
«الحرب المنخفضة الكثافة» ، ولمنطقة
القرن الافريقى موقع ذو اهمية خاصة في
الجيواستراتيجية الامريكية ، وواشنطن طور
خطته التفتيتية كي تخدم اهدافه وتعطى له
حق التدخل (كما يحدث في الصومال) وفرض
حمايته امتدادا لتحويل الخليج الى محميات
امريكية محتلة «موقتا» (كما كانت مصر
محتلة «موقتا») ، فطالما الاطراف المتنازعة
تنخرط موضوعيا في تكريس التفتت ، فاهلا
بها فالولايات المتحدة اذن - ومن ورائها
اسرائيل التي تشارك واشنطن في اهدافه -
اخترت مساندة طرف ثم طرف اخر دون خجل
سعيها وراء الحجاز اهدافها ، الا وهي استمرار
واحتدام النزاعات المحلية . هكذا نرى الولايات
المتحدة واسرائيل تارة «حليف» اديس وتارة
حليف الجبهة الاريترية والتجربة ، ولم تخوف
واشنطن لهجة هؤلاء - واولئك ، اقصد
الخطاب «الاشتراكي» - بل «الماركسي» الذي
وظفته جهات التحرير المعنية بحسب الظروف
، فالمهم هو انها تنخرط في خطة انفصالية
تفتيتية تقضى على امال شعب من شعوب
العالم الثالث في الاستقلال.

ليس من الغريب ايضا ان تلك النظم
العربية الموالية «طبيعيا» لواشنطن (الخليج
والسودان) قد سلكت مسلكا موازيا ، ولكن
لنا حق توجيه سؤالنا لتلك النظم العربية التي
لا تعبر من موالى واشنطن (ليبيا ، سوريا ،
العراق ، عن قناعة او وراثة تاريخية او لاي
سبب اخر ، والتي بالرغم من ذلك ، شاركت
هي الاخرى في خطة تفتيت الدولة الاثيوبية
لماذا؟ اخطاء في التقدير» عدم ادراك مغزى
التحدى المعاصر الحقيقي؟ وقد وظف - من
اجل اضعاف مشروعية على هذه المواقف
الانتهازية - تارة خطاب السوفيتية العربية
وتارة خطاب التعصب الدينى المتخلف ، كم
مرة سمعنا من اصدقاء وطنيين وقوميين ،
دعوة للتضامن مع «اخواننا في اريتريا العرب

(وليس هم عرب) والمسلمين (والاغلبيية منهم
ليسوا مسلمين) ! أليست ادبيات «العلوم
السياسية العربية» مليئة بتحليل للعلاقة بين
العرب ودول «الجوار» - ومنها اثيوبيا - كأن
لا بد ان تكون علاقة عدا ، اين العداوة
«التاريخية» بين العرب واثيوبيا؟ فى فشل
فتح البلاد؟ ألم تلغ ظروف العالم المعاصر -
اقصد اخضاع الجميع لتحكم الاستعمار -
رهائن معارك العصور القديمة ، ففرضت علينا
وجوب التضامن امام التوسع الرأسمالي
العالمى؟

اين يقود هذا التأثير العجيب للفكر
الامريكى على مثقفينا؟ أليس هذا المنهج -
غير العلمى اذ يتجاهل واقع الاستعمار - من
شأنه ان يحبسنا فى خطط الاستعمار؟
لعل مصر هي الدولة العربية الوحيدة
التي كانت - فى معظم الاوقات - حريصة
على حفظ علاقات ودية مع اديس ابابا ، قطعا
بسبب رعى المصريين باهية منابع النيل الاثيوبية.

على ان النتيجة بينة اليوم امام عيوننا ،
فبعد ان نجحت السياسة العربية تماما فى
تحويل الخليج (العربى او الفارسى سابقا) الى
بحيرة امريكية تهذل الآن اقصى مجهودها
لتحويل البحر الاحمر الى بحاراسرائيلى. برأى.
لن استغرب كثيرا من ان الاتحاد
السوفيتى قد دخل هو الآخر فى هذه اللعبة
المدمرة ، من خلال تشجيع الطرف الاخر فى
اختياراته المؤلمة (اقصد حكام اديس) او بوجه
التحديد بعد ان انقلب موقف موسكو ، الذى
ساند فى مرحلة اولى اريتريا والصومال ضد
اديس ثم اتخذ الموقف العكسى. فاعتقد ان
هذا النظام - خاصة فى عهد بروجنيف - كان قد
اصبح انتهازيا بشكل فج فى معاملاته على
الساحة الدولية.

يبقى أن علينا ايضا واجب توجيه السؤال
للقوى الوطنية والتقدمية المحلية التي
انخرطت فى الخطة هي الاخرى.

سبق وصفى لجهات التحرير الاريترية
و«التجربة» كحركات تجلت من خلالها
طموحات بورجوازية صغيرة خرجت عن كتلة
التحالف الحاكم بسبب أواخر ، فلن اعود اليها
علما بان مواقفها المدمرة موضوعيا هي
بالتحديد الدليل - فى تقديرى - على
طابعها الاجتماعى الحقيقى وبالتالى تفسير
انتهازيتها ، الطبيعية» على ان هذه الجهات
تكونت فى الاصل من عناصر يساريه (بل
ماركسية) ، فعلينا التوقف لحظة عند هذا
الامر وطرح تفسير له.

يثبت التاريخ - ومثال اريتريا مثال بارز

فى هذا الصدد - ان «انحرافا» يقود من موقف
اجتماعى تقدمى مبدئيا الى ممارسات انتهازية
رجعية موضوعيا انما هو وارد الاحتمال ،
فحدث بالفعل ، مقاد تفسيرى فى هذا الشأن
هو ان «الطليعة» - اذا عجزت عن تحليل
الوضع الملموس تحليللا صحيحا ، اذن عجزت
بالتالى عن ادراك مغزى التحديات الحقيقية
فاخفقت فى رسم استراتيجيا فعالة فى
مواجهة هذه التحديات ، تنقاد الى مثل هذه
الانحرافات ، ففى غياب تعبئة فعلية لقاعدة
اجتماعية تتفق مع الاهداف المعلنة ، يصعب
تفادى الانحراف المغامراتى.

اما بالنسبة الى انتهازية نظام اديس فهى
ايضا تكاد تكون طبيعية ، اخذا فى الاعتبار
طابع الانقلاب الذى اسقط الامبراطور ، خاصة
بعد ان شجع الاتحاد السوفيتى الاجنحة
المتخلفة التى قبل «طبيعيا» الى الاعتماد
على العنف كوسيلة لحل المشاكل. على ان
الشيوعية لم تكن غائبة عن المسرح الاثيوبى
وبالتاكيد اتخذ الشيوعيون فى اطار
المنظمتين اللتين تحشدوا فيهبجار-يلسون
وERRP (الحزب الثورى لشعب اثيوبيا) ،
عدا هؤلاء الذين خرجوا من هذا الحزب الاخير
لينشئوا المقاومة فى اطار جبهة تجرى ، مواقف
سليمة من حيث المبدأ فى المسألة القومية ،
معترفين بواقع التنوع الاثنى ، داعين الى
حل المشكلة بوسائل ديمقراطية ، رافضين
الانفصالية ، طالبين بفتح مفاوضات مع الجبهة
الاريترية... الخ. بل اقول أنه ليس صحيحا
أنه الشيوعية لم يكن لها أثر حقيقى فى
المجتمع ، بل على العكس كان نفوذها فى
المدن واسعا ، إلا أن الشيوعيين تصدوا
لارهاب عنف الدولة ، وكلما تقررت السلطة
من موسكو ازداد العنف - تكرر لما حدث فى
مصر وسوريا والعراق! للأسباب نفسها! وهذا
القمع هو المسئول الى حد كبير عن غياب
انتشار نفوذ الشيوعية فى الريف.

٥- أوجز استنتاجى الختامى فيما
يخصنا نحن اليسار العربى فى عبارة قصيرة
، لقد خلق التوسع الرأسمالى العالمى ظروفنا
جديدة لفت رهائن الماضى ، فاصبح تضامن
شعوب الاطراف فى مواجهة التحدى الحقيقى
شرطا اوليا ضروريا لاية استراتيجيا فعالة من
منظورنا ، شئنا ام ابينا سيوظف الاستعمار أى
اعتبار نقدمه على التضامن المطلوب فى
مواجهته. وأصبحت فكرة «العداوة
التاريخية» التى قد تفرق بين شعوب العالم
الثالث فكرة ماضوية رجعية لا معنى لها فى
العالم المعاصر.

الفداء في الميرديان .. والعشاء في ميناهاوز

خليل عبد الكريم

في عدد الأهرام الصادر يوم ٢٨-٤-١٩٩٤ م خبران عن مفتي عموم الديار المصرية ، ملخص الأول أنه تغدى في الميرديان ضيفاً على (جمعية رجال الأعمال المصرية/الفرنسية) ، موجز الآخر أنه عقد قران مدرس باحدى كليات الطب حفيد وزير أسبق وحضر الحفل في ميناهاوز نخبة من نجوم المجتمع!!!

وسلفنا الصالح رضوان الله تعالى عليهم لهم رأى شديد الصرامة في (رجل الدين) الذي يغشى مجالس الكبراء والاغنياء ويتناول ماكلهم اللذيذة الشهيرة الدسمة، تكف عن تسطيحه لاننا في جميع ما نكتب لا نهدف التجريح بل التقييم ونرجع أن المفتي يعرف ذلك الرأي.

وهذا المسلك من جانب مفتي المسلمين يقدم إحدى الاجابات البليغة على السؤال الذي حير المصريين عامتهم وخاصتهم: لماذا أخفق (رؤساء شئون التقديس) في التصدي لفكر جماعات العنف؟ ولماذا سحب (رجال الدين الشعبويون والمهيجون الدينيون) من أمثال عمر عبد الكافي ووجدى غنيم البساط من تحت أرجلهم المباركة؟ ولماذا نال هؤلاء جماهيرية كاسحة وأصبح (دراويشهم) يعدون بعشرات الالاف؟؟؟

لو أن شيخ الأزهر ومفتى أهل السنة والجماعة غادرا مكاتبهما المبطنة بالرخام الابطالى المستورد، والثيرة الفرش، والمكيفة الهواء وتركوا سيارتهما الفاخرتين واختلطا بالقاعدة الشعبية العريضة المحشورة في «العشش

والاكشاك وخيام الايواء وأحواش المقابر ومساكن الشرك والبهوت الريفية الطينية أو المطينة، واطلعا على أحوالها التي لا تليق بالحیوانات، ولمسا بأيديهما المبعجة مدى حاجاتها الماسة الى ابسط المرافق والخدمات وجعلها بأبسط قواعد الدين (وهو أمر يهمهما على وجه الخصوص) وتفشى الأمراض فيها والآفات الاجتماعية والخلقية.. لاستطاعا ان ينتجا خطاباً دينياً يلقي القبول، ولرفعا الى ولى الأمر مذكرات بما رأيا وسمعا وشما، وحتى اذا لم يستجب لهما فقد أبرأ ذمتيهما امام الله جل شأنه.

إن شيخ الأزهر والمفتي لو أقدما على ذلك لساهما في تغيير الخريطة الاجتماعية لوطنا بدرجة كبيرة لاننا لا نعتقد ان شهادتيهما كانت ستذهب ادراج الرياح لدى صانعى القرار.

لو قاما بذلك لأيقن من عنده ذرة من شك ان الدين من الممكن ان يغدوا دافعا قويا لتبديل أحوال المستضعفين إلى الأفضل.

وهنا قد يعترض متحذلق - وما أكثرهم -

ويصبح منفعلاً أو ينفعل صائحا: من أتباك ان هذا من مهام الشيخ والمفتي؟ ونرد عليه باثنتين:

الأولى: ان من أهم وظائف (رجل الدين) هو رفع حوائج المحكومين للحاكم وحشه على قضائها وتوعيته أن هذه هي مسئوليته الرئيسية وهو ما التزم به سلفنا الصالح طيب الله ثراه، ولضيق الحيز المتاح نكتفى بمثل واحد من سيرة سفيان الثوري نور الله ضريحه:

لما حج الخليفة العباسي «المهدى» عام ١٦٠هـ دخل عليه الثوري فقال له الخليفة: يا عبد الله ما حاجتك؟ فرد عليه الثوري: وأى حاجة تكون إليك وأولاد المهاجرين والانصار يموتون خلف بابك؟ فقال المهدى: يا أبا عبد الله أفرأيت ان لم اقدر ان أوصل الى كل ذى حق حقه فماذا أصنع؟ فقال الثوري:

تفر بدينك وتلزم بيتك وتترك الامر لمن يقدر ان يوصل الى كل ذى حق حقه، فسكت المهدى.

(موسوعة فقه سفيان الثوري - ص ٢٢ - تجميع د/ محمد رواس - قلعه جي - الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ / ١٩٩٠ - دار النفائس/ بيروت) فهنا نجد الثوري يعرض على الخليفة المظالم التي حاقت بأبناء المهاجرين والانصار، وأن عليه أن يعطيهم حقوقهم فإذا عجز عن ذلك فعليه ان يعتزل وأن يترك الأمر لمن هو أقدر منه على ذلك.

أما الأخرى فهي:

إذا لم يكن من مهام شيخ الأزهر ومفتى المسلمين ما ذكرناه آنفا فهل من وظيفتهما تناول الغذاء في فنادق الخمسة نجوم مع كبار رجال الاعمال مصريين وفرنجية، وتوثيق عقود زواج أبناء الاثرياء وأحفاد الوزراء؟؟؟

العودة للتراث الديني

وأسلمة العلوم !

لم تعد دعاوى التيار الدينى السائد فى مصر حالياً قاصرة فقط على المطالبة بإقامة نظام اقتصادى واجتماعى وسياسى ينهض على ركائز مستمدة من التراث الدينى، وإنما شملت هذه الدعاوى أيضاً المطالبة بإقامة نظام علمى من التراث نفسه. فلقد أصبح من المألوف فى السنوات الأخيرة أن نقرأ فى الصحف والمجلات القومية والحزبية، وأن نسمع من الراديو ونشاهد فى التليفزيون، عن دعوة الباحثين والمفكرين الذين ينتمون الى هذا التيار إلى إعادة بلورة العلوم القائمة - بشقيها الطبيعى والاجتماعى - على أساس ركائز منهجية ونظرية مستمدة من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. بل لقد قام بعض هؤلاء الباحثين والمفكرين بالفعل بترجمة هذه الدعوة عملياً من خلال قيامهم بإعداد ونشر بعض الأعمال فى هذا الاتجاه، وهى الأعمال التى أصبحت تحمل عناوين مثل «الطب النبوى»، «والتداوى بالقرآن»، «الطب الإسلامى»، و«علم الاقتصاد الإسلامى»، و«علم النفس الإسلامى» و«علم الاحصاء الإسلامى»، و«علم العربية الإسلامى»، وغيرها من العناوين الأخرى الماثلة التى تخص مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية. وتأتى هذه الدعوة وترجمات العملية من جانب هؤلاء المفكرين والباحثين مؤكدة على مقولة أن الحقيقة كل لا يتجزأ، وعلى أن حقيقة الأسلمة يجب أن تشمل كافة مقدمات ومظاهر الحياة فى المجتمع المصرى المعاصر بما فى ذلك مقوماته العلمية.

وسياسى وطبقى وتاريخى معين. وهى دعوة تضليلية وظلامية لأنها تغفل الفرق القائم بين الدين والعلم، وتزعم أن الأول قد جاء بمختلف الركائز المنهجية والنظرية التى ينهض عليها الثانى، وأنه بالتالى لم يعد، أمام العقل سوى التخلّى عما حققه من إنجازات طوال القرون الماضية، وأن يبدأ من جديد فى تناول الظواهر الطبيعية والاجتماعية إنطلاقاً من تلك الركائز. وهذه الدعوة تحمل هاتين الصفتين أيضاً لكونها - إلى جانب ذلك - تناهض الدين ذاته من ناحية أنها تخضع «المطلق» لـ «النسبى» وتنسب للدين ما ليس منه، ولا تفضى إلا إلى «الحجر» على العقل ومصادرة العلم والتطور الاجتماعى أساساً. وإذا كنا نعتقد أن هذه الدعوة مصيرها التحلل والتلاشى، فإن ذلك لن يتحقق إلا بتحلل وتلاشى السياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والطبقى الذى يصونها. ولكى لا يكون هذا الكلام مصادرة على المطلوب، فسوف تتم مناقشة هذه المسألة برمتها من خلال، الموضوعات الفرعية الأربعة التالية

محور الإرتكاز

تدعو خبرة التطور التاريخى والمعاصر للتشكيلات الاجتماعية (مفرداتها مجتمع ما فى مرحلة تاريخية معينة بكل مقوماته ومظاهره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والطبقية.. الواقعية) الى القول بأنه مامن تشكيلة اجتماعية إلا وتستعين - بدرجة أو أخرى - بتراثها من أجل مواجهة متطلبات حاضرها. ومعنى ذلك أن

د. محمود جاد

ثانئة، وإلى إدراكهم - وبما - بأن هذه الدعوة أضعف من أن يرد عليها من ناحية ثالثة، وإلى إنشغالهم بالأحوال السياسية للبلاد أكثر من إنشغالهم بأية أحوال أخرى لها من ناحية رابعة.

والمعتقد أن هذه الدعوة ليست أكثر من كونها نتاجاً فكرياً لسياق اقتصادى واجتماعى

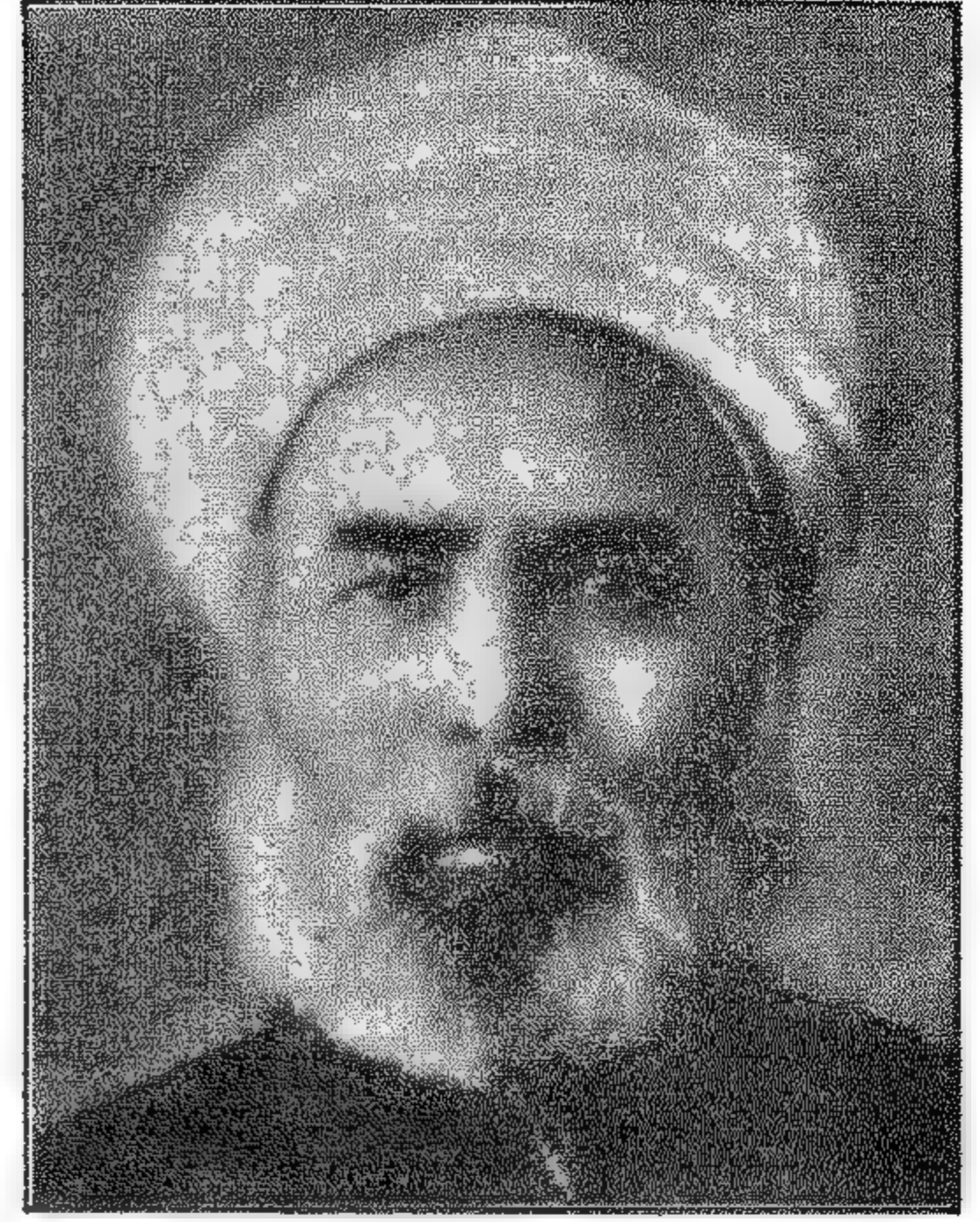
وعلى الرغم من مخالفة هذه الدعوة للمنطق وخطورتها على العقل المصرى الذى استطاع أن ينجز الكثير فى مختلف ميادين العلم والمعرفة فى العصر الحديث، فإنه لم يتم بعد التصدى الفعال لمثل هذه الدعوة، وبخاصة من جانب المفكرين العقلانيين والعقديمين. وربما كان عدم تصدى هؤلاء الآخرين لمثل هذه الدعوة بالصورة المطلوبة حتى الآن راجعاً إلى القيود التى كانت، وما زالت، مفروضة على حريتهم الفكرية والسياسية من ناحية أولى، وإلى خوف معظمهم من التصقية الجسدية التى باتت تعد إحدى الآليات التى يعتمد بها التيار الدينى فى إطار نشر وتسييد أيديولوجيته من ناحية



قاسم أمين موقف الطبقة الوسطى من الدين



طه حسين



الإمام محمد عفيف

الأخرى التي تدرك أن هذه العملية لن تفيدها أو تضرها في شيء، فإنها غالباً ماتت موقفاً وسطياً أو لامبالياً.

وبما يضاف هنا أن نجاح الطبقات والفئات الاجتماعية التقدمية في صراعها الأيديولوجي حول قضية العودة للتراث الثقافي في التشكيلة الاجتماعية المحددة مع الطبقات والفئات الاجتماعية الرجعية منها يتوقف على مدى قدرة - أو عدم قدرة - الأساليب الانتاجية الجديدة على استيعاب وتطوير معظم القوى الانتاجية في تلك التشكيلة وطرح علاقات انتاجية وتوزيعية تتصف بالعدالة في المقام الأول، ومن ثم على مواجهة معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها. كما أن نجاح الطبقات والفئات الاجتماعية الأولى في هذا الصراع معناه نجاحها في نقل هذه التشكيلة الاجتماعية من مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تقدماً، وأن نجاح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخيرة في ذلك معناه نجاحها في عرقلة التطور التاريخي لتلك التشكيلة وتعرضها بالتالي لعوامل الاضمحلال والاندثار مثلما حدث لبعض التشكيلات الاجتماعية التي كانت قائمة في الشام وفي «المبايا» و«الأزتك» وغيرها.

نظرة مقارنة

من الممكن الزعم بأن حالة العودة للتراث الثقافي بالمعنى السابق مرت بها معظم التشكيلات الاجتماعية في العصر الحديث. فقد مرت بهذه الحالة التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة، كالتشكيلة الاجتماعية الإنجليزية إبان الثورة، والتشكيلة الاجتماعية

يلاحظ أن الطبقات والفئات الاجتماعية التي تدرك أن عملية التفكير الاجتماعي الجارية في الأساليب الانتاجية التي تنهض عليها التشكيلة المعينة تهدد مصالحها الخاصة، وتقودها إلى مستقبل مجهول، تلجأ إلى التراث الثقافي من الزاوية التي تستطيع من خلالها التدليل على صحة رأيها في ضرورة الإبقاء على الوضع الراهن، ومن ثم ضرورة الإبقاء على مصالحها هي. لذلك نأخذ هذه الطبقات والفئات الاجتماعية في تصوير الأفكار والقيم وأساليب الحياة الجديدة المواقفة لأساليب الانتاج الجديدة على أنها «بدع» تهدد كيان المجتمع وتعرض هويته للخطر، ومن ثم تنعقد من التراث الثقافي كافة الحجج والأفكار والمبررات التي تؤيد بها دعواها بينما أن الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى التي تدرك أن هذه العملية تفسح المجال أمام نمو مصالحها، وتقودها إلى مستقبل أفضل، تلجأ هي الأخرى إلى التراث الثقافي لكن من الزاوية المضادة، أي من الزاوية التي تستطيع من خلالها التدليل على صحة رأيها في ضرورة تغيير الوضع الراهن، ومن ثم في ضرورة تغيير الوضع القائم لصالحها. حيث تأخذ هذه الطبقات والفئات في تصوير الأفكار والقيم وأساليب الحياة الجديدة المواقفة لأساليب الانتاج الجديدة على أنهما الحلول المثلى للمشكلات الواقعية التي تعاني منها هذه التشكيلة، ومن ثم تنتقي من التراث الثقافي كافة الحجج والأفكار والمبررات التي تؤيد بها دعواها. أما الطبقات والفئات الاجتماعية

الاستمرارية التاريخية للتراث الثقافي في التشكيلات الاجتماعية المختلفة باتت تعد - مع الفارق في الدرجة - سمة أساسية من سمات التطور التاريخي لتلك التشكيلات.

كما تدعو هذه الخبرة أيضاً إلى القول بأن ارتفاع درجة المطالبة بالعودة إلى التراث الثقافي في التشكيلات الاجتماعية المختلفة قد أصبحت، هي الأخرى، سمة أساسية من سمات التطور التاريخي لتلك التشكيلات. وأن ظهور هذه الحالة في أية تشكيلة اجتماعية محددة يكون مرتبطاً في العادة بحالة من التفكير الاجتماعي تصيب الأساليب الانتاجية التي تنهض عليها تلك التشكيلة. وأن هذه الحالة الأخيرة بدورها تكون ناتجة في العادة إما عن تبلور أساليب انتاجية جديدة في هذه التشكيلة وفقاً لمنطق تطورها الداخلي المستقل، وإما عن إقحام أساليب انتاجية جديدة فيها نتيجة لعمليات الغزو الخارجي أو عمليات فرض السيطرة والهيمنة عليها من الخارج.

على أنه وأياً كان مصدر التفكير الاجتماعي الذي يصيب الأساليب الانتاجية التي تنهض عليها التشكيلة الاجتماعية المحددة - ومن ثم مصدر الدعوة فيها إلى العودة للتراث الثقافي - فإن ما يهمنا هنا هو أن هذه الدعوة سرعان ما تتحول - بفعل الجدال الاجتماعي - إلى مجال للصراع الأيديولوجي بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في هذه التشكيلة. والملاحظ بصفة عامة أن كل طبقة أو فئة اجتماعية من هذه الطبقات أو الفئات الاجتماعية تحدد موقفها من هذا الصراع على ضوء مصالحها الخاصة. حيث

الفرنسية إبان الثورة والتشكيكية الاجتماعية الأمريكية إبان الحرب الأهلية والتشكيكية الاجتماعية اليابانية إبان ثورة الميجي ، والتشكيكية الاجتماعية الروسية إبان الانتفاضات التي هبت فيها في مستهل هذا القرن وإنتهت بقيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، والتشكيكية الاجتماعية الصينية إبان الثورة الاشتراكية التي قامت فيها عام ١٩٤٩ . كما مرت بها ، ولاتزال ، معظم التشكيلات الاجتماعية للبلاد النامية - و بخاصة البلاد العربية والإسلامية - كما تمر بها حاليا معظم التشكيلات الاجتماعية للبلاد التي كان يتألف منها الاتحاد السوفيتي (سابقا) ومعظم التشكيلات الاجتماعية للبلاد التي كانت تتألف منها الكتلة الشرقية (سابقا أيضا) .

وإذا كان من الصحيح أن هذه الحالة عامة شهدت بها ، ولاتزال ، معظم التشكيلات الاجتماعية المعاصرة ، فإن هناك فارقا جوهريا بين حالة العودة إليها في التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة ، الرأسمالية منها والاشتراكية (سابقا) على السواء وبين حالة العودة إليها في التشكيكية الاجتماعية المصرية .

ذلك أن الأساليب الانتاجية الجديدة التي كانت قد تبلورت في التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة - وسواء أكانت هذه الأساليب اساليب جديدة للانتاج الرأسمالي أم اساليب جديدة للانتاج الاشتراكي - كانت قد تبلورت في هذه التشكيلات وفقا لمنطق تطورها الداخلي المستقل ، وأن هذا التبلور كان قد استغرق مئات السنين مما هبأ الفرصة لتبلور ونمو الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بتلك الأساليب ومكنتها من الدخول في صراع أيديولوجي وسياسي مع الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بأساليب الانتاج المتخلفة فيما يتعلق بقضية التراث الثقافي عامة وفيما يتعلق بقضية العلاقة بين الدين والعلم خاصة - حيث تمكنت الطبقة البورجوازية التي تبلورت في رحم النظام الاقطاعي الأوروبي من الدخول في صراع أيديولوجي وسياسي مع طبقة النبلاء والاقطاعيين حول قضية العصبك بالتراث الثقافي وسيطرة الكنيسة على المجال الفكري ، وأن تضع حدا لمصادرة قساوسة الكنيسة الكاثوليكية - بإسم الدين - على حرية الفكر والعقل والبحث العلمي ،

وأن تحصل للمجتمع الأوروبي على هذه الحريات ، وأن تفصل فيه بين الدين والعلم فصلا تاما . كما تمكن التحالف الطبقي الروسي - بقرينة البروليتاريا - الذي تبلور في رحم النظام الاقطاعي / الرأسمالي الروسي المختلط قبيل قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ - من الدخول في صراع أيديولوجي وسياسي مع الطبقتين العليا والوسطى حول قضية التراث الثقافي وسيطرة هاتين الطبقتين ورجال الكنيسة على الوسط الثقافي للمجتمع الروسي ، وأن تحصل للطبقة العاملة على حرية الفكر والعقل والبحث العلمي ، وأن تفصل في هذا المجتمع بين الدين والعلم فصلا تاما . يضاف الى ذلك أن صعود وسيطرة هذه الأساليب الانتاجية في التشكيلات الاجتماعية المذكورة كان قد واکبه بالضرورة صعود وسيطرة أفكار وتصورات وقيم الطبقات والفئات الاجتماعية المتخلفة ، وأن هذا الصعود وتلك السيطرة كانا من القوة بحيث أنها حولت أفكار وتصورات وقيم الإنسان العادي - سواء أكان ذلك في أوروبا الغربية أو في الاتحاد السوفيتي - إلى أفكار وتصورات وقيم أقرب الى العقل والمنطق والرشد والايجابية ، وساعدته بالتالي على التخلص من ثنائية الدين والعلم ، أو من ثنائية السماء والأرض وجعلته يحيا لهذه الأخيرة أكثر مما يحيا للأولى .

هذا بالنسبة لما أحاط بقضية العلاقة بين الدين والعلم في التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة ، أما بالنسبة لما أحاط بهذه القضية في التشكيكية الاجتماعية المصرية فقد كان شيئا مخالفا لذلك الى حد كبير . وهذا الاختلاف يرجع بدوره الى اختلاف أسلوب الانتاج الأساسي الذي ساد هذه التشكيلات الاجتماعية - وبخاصة التشكيلات الاجتماعية لبلاد أوروبا الغربية منها - عن أسلوب الانتاج الأساسي الذي ساد التشكيكية الاجتماعية المصرية ، فضلا عن اختلاف الوضعية للدين في كل منهما واختلاف السياق التاريخي بوجه عام . إذ تقود المقارنة التاريخية بينهما - وليس القياس - الى القول أنه بينما تمخض أسلوب الانتاج الاقطاعي الذي ساد التشكيلات الاجتماعية الأوروبية في القرون الوسطى عن تبلور أسلوب الانتاج الرأسمالي الذي ارتبطت به الطبقة البورجوازية (الوسطى) التي تشكلت من مصادر محددة ، وحملت أيديولوجية ومطالب مناهضة لأيديولوجية ومطالب طبقة النبلاء والسادة الاقطاعيين وحلفائهم من رجال الكنيسة الكاثوليكية ،

واتخذت موقفا محددا أيضا من قضية العلاقة بين الدين والعلم ، فإن أسلوب انتاج الالتزام الذي ساد التشكيكية الاجتماعية المصرية منذ أوائل القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر لم يتمخض عن تبلور أسلوب انتاجي مماثل ، وإنما تمخض عن تبلور طبقة وسطى تنحدر من مصادر عدة - كان من بينها المصدر الديني - وتحمل أيديولوجية مخالفة لتلك التي كانت تحملها الطبقة البورجوازية الأوروبية . يدل على ذلك أنه بينما تحددت مطالب هذه الطبقة الأخيرة إبان صعودها في أواخر العصور الوسطى في ضرورة تحرير أقطان الأرض من استعباد اسبيادهم الأقطاعيين ، ومنعهم الحرية في الهجرة من الريف إلى المدن ، والغاء الحواجز التي كانت مفروضة فيما بين الاقطاعات وبين بعضها البعض ، والثورة على التفسيرات التقليدية للدين التي كان يقدمها رجال الكنيسة الكاثوليكية ، وضرورة الاحتكام إلى العقل في بحث الأمور الدينية ، وحرية الإنسان في العقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ورفع وصاية رجال الدين على حرية الفكر ، وضرورة الفصل بين الدين والعلم وبينه وبين الدولة بوجه عام ، نجد أن مطالب الطبقة الوسطى المصرية قد تحددت - وكما يمكن تمييزها من أحداث ثورتى القاهرة الاولى عام ١٧٩٩ والثانية عام ١٨٠١ - في مطالب مغايرة لذلك عموما ، ومفتقرة إلى أية مطالب تتعلق بالبت في قضية العلاقة بين الدين والعلم خصوصا . حيث تحددت هذه المطالب - ولحمت قيادة رجال الدين أنفسهم - في ضرورة جلاء المحتلين الفرنسيين عن البلاد ، وتخفيف الضرائب المفروضة على التجار وأصحاب المحلات الحرفية ، ووضع حد لمظالم الأمراء المماليك والولاة العثمانيين ، وتأمين البلاد من شر الاضطرابات والقتال الداخلي... ، وملت تماما - كما ذكرنا - من أي مطالب أخرى تتعلق بالبت في قضية العلاقة بين الدين والعلم أو بينه وبين الدولة بوجه عام .

ولما كان من الثابت أن التشكيكية الاجتماعية المصرية لم تشهد منذ بداية القرن التاسع عشر أية تطورات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو طبقية تقضى الى دخول الدين في مواجهة حاسمة



عادل حسين/ حسن حنفي: تحول بعد الانكسار

مع العلم من شأنها تحديد العلاقة بينهما، فقد ظلت العلاقة بينهما تتصف بما تتصف به من إبهام وغموض منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

فمن المعروف أن محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٩) كان قد قضى على الطبقتين العليا والوسطى وأحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية هيكلية في التشكيلة الاجتماعية المصرية، كما أنه من المعروف أيضاً أنه كان قد نعى نظام التعليم الديني القديم جانباً واهتم بنقل واستزراع العلوم والمعارف الأوروبية الحديثة دون أن يحاول تهديد الأرضية الثقافية لمثل هذا النقل أو الاستزراع، فكان من نتيجة ذلك أن انزوت البنية الثقافية المصرية- في مظهرها العلمي - بكل ما تنطوي عليه من إشكاليات تاريخية بين الدين والعلم.

ولما تبلور أسلوب الانتاج العقارى المختلط بالانتاج الرأسمالى من رحم أسلوب احتكار الدولة الانتقالي الذى ساد التشكيلة الاجتماعية المصرية طوال عصر محمد علي، فإن هذا التبلور لم يكن نتيجة فقط لعوامل داخلية حكمت التطور الداخلى لهذه التشكيلة، وإنما كان نتيجة للتوافق بين هذه العوامل وبين العوامل الأخرى الخارجية المتمثلة في رغبة الدول الاستعمارية تقويض تجربة محمد علي في الاستقلال وفرض الهيمنة على مصر. ولما كان محمد علي قد قضى من البداية على الطبقة الوسطى، فقد كان من الطبيعى أن يصل مشروعه الى النهاية وهذه الطبقة غائبة- وبخاصة في المدن- عن مسرح الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للتشكيلة الاجتماعية المصرية وفي ظل غياب هذه الطبقة عن هذا المسرح كان من الطبيعى أن تنخرط الطبقات والفئات الاجتماعية المصرية العليا التى ارتبطت بعلاقات الانتاج الخاصة بأسلوب انتاج الملكية العقارية المختلط البازغ في علاقات الانتاج الخاصة بأسلوب انتاج الرأسمال المائل، والعكس صحيح وأن تتألف منهما بالتالى طبقة عليا واحدة تملك الأرض الزراعية في الريف وتسيطر على الحركة التجارية والمالية في البنوك. ولقد ترتب على ذلك أن جمعت هذه الطبقة في وقت واحد بين الانخراط في أسلوبين انتاجيين، ومن ثم بين أفكار وتصورات وقيم وأنماط الحياة الخاصة بهذين الأسلوبين، ومن ثم أصبحت تتصف بالتعددية الإيديولوجية، وسواء أكان ذلك على مستواها هي كطبقة واحدة أو

حتى على مستوى الفرد الواحد الذى ينتمى إليها.

ولما كانت مصالح الطبقة المصرية العليا قد تلاقت مع مصالح القوى الاستعمارية، فقد شكل هذا التلاقى سقفاً أسمى أمام التطور الرأسى للطبقة الوسطى- أى تطورها في مجالى التجارة والصناعة- مما دفع أفرادها الى النمو الأفقى، العكسى أحياناً، ومن ثم الى انخراطهم في أكثر من أسلوب انتاجى واحد، وبالتالي إلى جمعهم بين أفكار وتصورات وقيم وأنماط الحياة الخاصة بتلك الأساليب. وبذلك أصبحت هذه الطبقة تتصف هي الأخرى بما تتصف به الطبقة العليا من تعددية إيديولوجية.

على أنه وأياً كان الأمر، فلقد كان المحتم على الطبقة الوسطى الانتظار بعض الوقت حتى تنمو وتنتظم صفوفها لتبدأ تعبر- منذ أواخر القرن التاسع عشر- عن ذاتها، ولتدخل- وخصوصاً الأقسام الرأسمالية منها- في صراع إيديولوجى مع الطبقة العليا، بل ومع بعض الأقسام الرجعية منها هي، حول قضية التمسك بالتراث الدينى بصفة عامة وحول قضية التمسك بالعلاقة التاريخية بين الدين والعلم بصفة خاصة. ولقد عبرت هذه الطبقة عن موقفها هذا من تلك القضية في أعقاب فشل ثورة عرابى عام ١٨٨٢، كما أخذت تعبر عنها فيما بعد من خلال أعمال مفكرها ومناصريها من أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وشبل شميل وقاسم أمين ولطفى السيد وعلى عبد الرازق وطه حسين ومن على شاكلتهم.

ومن الممكن إجمال القول بأن تحالف المصالح بين الطبقة المصرية العليا والقوى الأجنبية، وهو التحالف الذى حال، ولا يزال، دون التطور الصاعد للطبقة الوسطى المصرية- وأقصد تطورها في مجال الصناعة على وجه

التحديد- واضطرار أفرادها باستمرار الى الانخراط في أكثر من أسلوب انتاجى واحد هو الذى يفسر عدم قدرة هذه الطبقة حتى الآن على تصفية أو تنقية إيديولوجيتها من العناصر الثقافية الدينية التراثية- وبخاصة العناصر التى تتعلق منها بالفهنية والقدرية والخزعبلات- وعدم قدرتها على التمييز بين الدين والعلم والخلط بينهما على الدوام، كما أنه هو الذى يفسر أيضاً تحول بعض مفكرى هذه الطبقة- عقب الانكسارات الاجتماعية أو السياسية القومية التى يصيب ضررها هذه الطبقة أكثر مما يصيب غيرها في العادة- من مفكرين يغلب على رؤيتهم الطابع التقدمى بوجه عام الى مفكرين يغلب على رؤيتهم الطابع التراثى بوجه مائل (خالد محمد خالد وعادل حسين وحسن حنفي أمثلة معاصرة لذلك)، كما أنه هو الذى يفسر أيضاً سبب بقاء إشكالية العلاقة بين الدين والعلم في البنية الثقافية للتشكيلة الاجتماعية حتى الآن.

ولما كانت مهمتنا الأساسية لا تتمثل في تعقب العلاقة التاريخية للإشكالية القائمة بين الدين والعلم في التشكيلة الاجتماعية المصرية في العصر الحديث بقدر ما تتمثل في الرد على دعوة أصحاب التيار الدينى السائد حالياً الى اسلمة العلوم، فسوف نكتفى بتعقب الظروف التى دفعت الى طرح هذه الإشكالية من جديد، وذلك منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن.

وفى ذلك يمكن الافتراض بداية بان المضمون الطبقي- ومن ثم الإيديولوجى- لثورة يوليو ١٩٥٢ هو المسئول عن استمرار بقاء الإشكالية التاريخية وبين الدين والعلم منذ قيام هذه الثورة حتى أواخر الستينات، وعن تبلور التيار الدينى في التشكيلة

الاجتماعية والمصرية منذ بداية السبعينات، واتساع قاعدته الجماهيرية فيها بمرور الوقت، وانتشار أيديولوجيته الداعية الى أسلمه كافة مقومات ومظاهر الحياة فيها بما في ذلك أسلمة مقوماتها العلمية.

فمن المعروف أن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تبدأ في تغيير الأساليب الانتاجية الأساسية التي تنهض عليها التشكيلة الاجتماعية المصرية تغييرا جوهريا- ومن ثم تغيير أيديولوجيتها السائدة تغييرا ماثلا- إلا منذ اعلان قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١. فلقد قامت هذه الثورة منذ ذلك العام بتأميم وسائل الانتاج الرئيسية في البلاد، وأنشأت القطاعين العام والحكومي، ودعمت الرأسمالية الوطنية (الوسطى) لتكون، الدعائم الاقتصادية التي تنهض عليها التشكيلة الاجتماعية المصرية تحت مظلة ما يسمى بنظام «رأسمالية الدولة الوطنية». كما قامت هذه الثورة أيضا بصباغة أيديولوجية اشتراكية، أو شبه اشتراكية، بلورتها فيما يسمى بـ «الميثاق»، واستمدت عناصرها من مصادر فكرية عدة كان في مقدمتها الفكر الاشتراكي العلمي، والتراثين الفكرين المصري والاسلامي في وجهيهما التقدمي. كما قامت أيضا بترجمة هذه الأيديولوجية عمليا، على المستوى الاجتماعي، من خلال بلورة ما كان يعرف بصيغة تحالف قوى (طبقات) الشعب العامل، وعلى المستوى السياسي من خلال ما كان يعرف بصيغة «الاتحاد الاشتراكي». ولقد كان من أهم المبادئ والقيم والشعارات التي تضمنتها تلك الأيديولوجية وجرى تطبيقها على المستوى الاجتماعي، مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية واحترام العقل والعلم والعمل وحق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية.. الخ كما كان من أهم المبادئ السياسية التي تضمنتها

وجرى تطبيقها على المستوى العالمي هي محاربة الاستعمار ومساعدة كافة حركات التحرر الوطني، وعدم الانحياز لأي من الكتلتين الشرقية أو الغربية في النزاعات القائمة بينهما. أما أهم المبادئ التي تضمنتها على المستوى القومي فقد تمثلت في الإيمان بالوحدة العربية والعمل على تحقيقها، ومحاربة النظم العربية الرجعية التي تناهض هذه الفكرة، ومجابهة اسرائيل إنطلاقا من رؤية تاريخية عقلانية تدحض المزاعم الصهيونية القائلة بحق اليهود تاريخيا في فلسطين والعمل على تحرير كافة الأراضي العربية في فلسطين المحتلة.

ولقد نظرت الثورة للدين وللتراث الديني عموما نظرة ثورية وتقدمية تتماشى مع طبيعتها ومبادئها وقيمها الثورية والتقدمية حيث انتقت منه المبادئ والقيم المتمشية مع العدالة والمساواة الاجتماعية والاشتراكية واحترام العقل والعلم والعمل ودبجتها ضمن أيديولوجيتها الاشتراكية، كما أنها كانت تلجأ الى الدين وقت الأزمات السياسية والعسكرية مثلما لجأ اليه عبد الناصر عام ١٩٥٦ عندما اعتلى منبر الأزهر الشريف وأعلن القتال ضد قوى العدوان الثلاثي في العام المذكور.

ومن أجل الحفاظ على هذه الصفة (اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية) حاربت الثورة كل القوى الاجتماعية-الطبقية الساعية الى تفريغ هذه الصيغة من مضمونها سواء أكانت هذه المحاولة من خلال ضرب هذه الصيغة من الداخل وإعادة الأوضاع الى سابق عهدها (كهار الملوك والرأسماليين)، أو من خلال تجذيرها طبيا (الشيوعيون)، أو من خلال أسلمتها وازفاء طابع ديني سلفي رجعي عليها (الإخوان المسلمون).

غير أن ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت قد انطوت من البداية على بذور تحللها وتحول

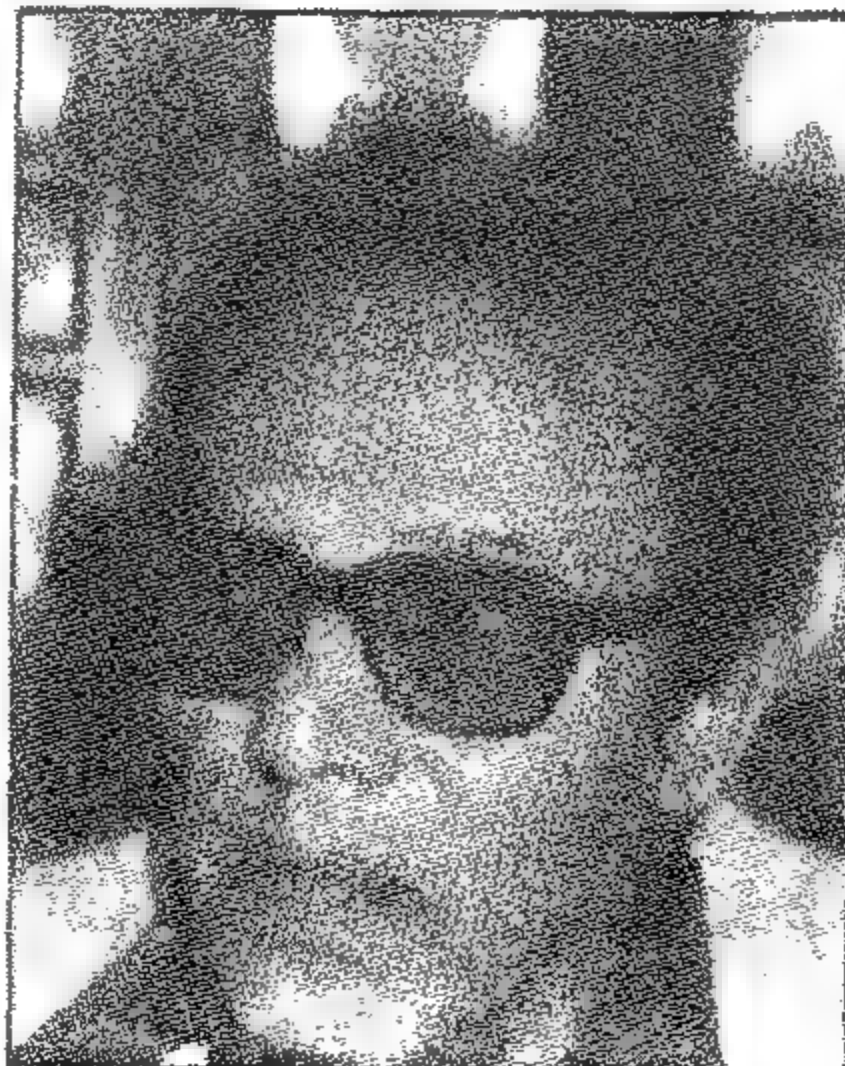
نظامها من نظام رأسمالية الدولة الوطنية المستقلة الى نظام للرأسمالية التابعة، ومن ثم على بذور تحلل وتحول أيديولوجيتها من أيديولوجية ثورية اشتراكية تؤمن بمبادئ وقيم التقدم والعقل والعدالة والمساواة والحرية وتنتمي من الدين مايتناسب وهذه المبادئ والقيم الى أيديولوجية رأسمالية ذات طابع ديني تؤمن وتنادي بمبادئ الفردية والشوفينية والطبقية.. الخ وتنتمي من الدين مايتناسب وهذه المبادئ والقيم بما أسهم- وكما سنوضح ذلك حالا- في سيادة التيار الديني وسيادة أيديولوجيته الداعية الى أسلمة كافة مقومات ومظاهر الحياة في التشكيلة الاجتماعية المصرية بما في ذلك أسلمة مقوماتها العلمية.

ولقد حدث التحول أو الانقلاب، وكما ذكرنا، من قلب ثورة يوليو ذاتها وفي ظل مناخ دولي موات لذلك، وكان مما مهد لحدوث هذا التحول هزيمة عام ١٩٦٧، وفشل النظام الناصري في تحقيق أهدافه وعوده بهزيمة إسرائيل وتحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية، وكذلك فشله في استيعاب التيارات السياسية المعارضة التي تتبلور بداخله، وموت الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠. ولقد أعقب هذا الحدث الأخير مباشرة تولى العناصر الرجعية في الثورة-الرئيس السادات وحاشيته- للسلطة عام ١٩٧١ وبدء مطالبة الطبقتين، الوسطى التي نمت في ظل الثورة والعلية القديمة التي أخرتها الثورة، بإلغاء القيود المفروضة على نموها. كما واكب ذلك تزايد الضغوط الدولية على مصر من أجل إرغامها على قبول الحل السلمي المنفرد، مع إسرائيل والتخلي عن فكرة عروبة قضية فلسطين، فضلا عن ظهور دلائل تشير الى ترحل المد الاشتراكي في العالم وإقدام البلاد الاشتراكية على مرحلة من التفكك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ولقد شكل الانتصار في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ الركيزة الأساسية التي استند إليها النظام السياسي في إضفاء الشرعية على مختلف توجهاته، ومن ثم تحويل نظام الدولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأيديولوجيا- من نظام رأسمالية الدولة المستقلة إلى نظام رأسمالية الدولة التابعة. ولتدتم هذا التحول بالفعل بموجب اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ ومعاهدات الصلح المنفرد مع إسرائيل.

على أن أهم ما يعنينا هنا هو إبراز

محمد متولى الشعراوى/ مصطفى محمود: إسلام النفط



الكيفية التي وظفت بها القيادة السياسية الساداتية الدين من أجل محاربة خصومها وإضفاء الشرعية على توجهاتها، ومن ثم إبراز الكيفية التي انقلب بها هذا التوظيف لغير ما رسمته له تلك القيادة وتحوله إلى تيار شعبي ينادى بالأسلمة بما في ذلك أسلمة العلوم. وفي ذلك يمكن القول أن القيادة المذكورة لم تجد لها من البداية تأييدا أيديولوجيا كاملا لتوجهاتها لدى المنظرين والمفكرين المصريين المرتبطين بالنظام الناصري بل على العكس من ذلك، وجدت لديهم مقاومة شديدة - إن لم يكن رفضا تاما - لتلك التوجهات ولقد انحصر هؤلاء المعارضون في الناصريين والشيوعيين أساسا. ولقد ترجم رفضهم هذا في الإضرابات والمظاهرات التي شهدتها المصانع والجامعات المصرية في أوائل السبعينات والتي بلغت ذروتها في أحداث فبراير ١٩٧٠. والواقع أنه لم يكن أمام هذه القيادة في ذلك الوقت من تيار فكري جاهز تستعين به في الرد على الناصريين والشيوعيين - وكافة القوى الوطنية الأخرى المعارضة - سوى التيار الديني. والواقع أن هذه القيادة لم تجد أمامها من تيار جاهز لهذا الغرض سوى هذا التيار لعدة أسباب من أهمها الطابع الوسطي أو التوفيقى لثورة يوليو ذاتها. حيث أن هذا الطابع هو المسئول عن عدم تهيئة الفرصة لصياغة أيديولوجية طبقية محددة تعبر عن الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري سواء تمت هذه الصياغة من خلال الحوار النقدي مع التراث الثقافي في طبيعته الدينية أو غير الدينية، أو من خلال التسبني الكامل لمنهج - وليس نظرية - الاشتراكية العلمية. ثانيا، أن التوجهات العامة لأيديولوجية القيادة السياسية الساداتية كانت تلتقي والتوجهات العامة لأيديولوجية هذا التيار في نقاط كثيرة لعل من أهمها أن كلا منهما كان يكره الناصرية والشيوعية، ويعادى الشرق «الملحد» أكثر مما يعادى الغرب «المؤمن» ويؤمن بالطبقية والقدرية والغيبية، وله تحالفات قوية مع بعض القوى الإقليمية والعالمية الرجعية، وتؤمن بإمكانية التسعاش مع الكيان اليهودي (الإسرائيلي) إنطلاقا من تطويع مقولات ووقائع دينية معينة، كما رأت هذه القيادة أنه من الممكن تطويع النقاط الأيديولوجية الأخرى التي قد تختلف فيها مع هذا التيار لصالحها هي على المدى البعيد. ثالثا، إن استعانة هذه القيادة بذلك

التيار كان بهدف مغازلة بعض البلدان العربية النفطية من أجل الحصول على مساندتها المالية في تحقيق طموحاتها الاقتصادية.

هكذا بدأت القيادة السياسية في التخلي عن الأيديولوجية الاشتراكية التقدمية والبدء في تدين أو أسلمة المناخ الثقافي العام بهدف ضرب خصومها وتغيب العقل المصري الذي من شأنه معارضة توجهاتها. ولقد بدأت هذه القيادة في ذلك من خلال استقدام قادة الإخوان المسلمين من السعودية ومنحهم بعض الأراضي الزراعية في مديرية التحرير وغيرها وإبعاد العناصر الناصرية والشيوعية والعقلانية والمستنيرة بصفة عامة، عن المناصب الحساسة في أجهزة الإعلام والثقافة من صحافة وإذاعة وتليفزيون، وإسناد هذه المناصب للعناصر التي تنتمي إلى التيار الديني أو تلك التي تحمل رؤى رجعية بوجه عام. كما قامت هذه القيادة بإنشاء ومساندة الخلايا الدينية في الاتحادات الطلابية بالجامعات حتى تفوز هذه الخلايا بعضوية تلك الاتحادات في الانتخابات الطلابية التي تجري سنويا. كما تم تغيير شكل العلم الوطني من شكل يعكس تطور الكفاح السياسي للشعب المصري في العصر الحديث إلى شكل يعبر عن إنتماء هذا الشعب لقبيلة قريش التي كان ينتمي إليها الرسول عليه الصلاة والسلام، كما أصبح رئيس الجمهورية يلقب بـ «الرئيس المؤمن» - بل إن بعض أعضاء مجلس الشعب قد حاولوا في وقت ما خلع صفة خليفة المؤمنين عليه - كما تم استقدام فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوي من السعودية ليتم تنصيبه داعية أول للإسلام، ولكي يقوم بتفسير معاني آيات القرآن الكريم بعد نزوله بثلاثة عشر قرنا من الزمان وعلى نحو منقطع الصلة بالمشكلات الفعلية التي يعاني منها الناس. كما تم حجز موعد أسبوعي ثابت في التليفزيون المصري لبرنامج يقدمه الدكتور مصطفى محمود، وينتج في إحدى البلاد العربية المجاورة، ويحمل عنوان «العلم والإيمان». وهو البرنامج الذي يعبر - في عنوانه ومضمونه - عن استمرار الاشكالية التاريخية بين العلم والإسلام في الحضارة الإسلامية، وعن إلحاح مقدمه في إثبات عدم تعارض العلم والإيمان في إطار طرح توفيقى أو تلقى واضح وبأسلوب يغلب عليه تحدير الهمم وتغيب العقل بوجه عام. ولقد عزز من سيادة

مناخ الأسلمة وقمع الكثير من العاملين والعاملات في بعض البلاد العربية النفطية تحت تأثير تفسير هذه البلاد للإسلام على نحو معين وتوظيفها لهذا التفسير بهدف الحفاظ فيها على أوضاع طبقية واجتماعية واقتصادية وسياسية معينة، وعودتهم إلى مجتمعهم وهم حاملين لهذا التفسير والتوظيف الجديد للإسلام.

ولقد هبأ التفكك الاقتصادي والاجتماعي والقانوني الذي شهدته التشكيلة الاجتماعية المصرية إبان انتقالها من تشكيلة اجتماعية شبه اشتراكية إلى تشكيلة اجتماعية شبه رأسمالية تحمل أيديولوجية ذات طابع ديني الفرصة للتيارات الدينية لإحداث المزيد من الأسلمة في المناخ الثقافي العام. ففي ظل عجز الدولة عن توفير الخدمات للمواطنين استطاعت هذه التيارات أن توفر الخدمات الطبية والتعليمية والتجارية لهؤلاء المواطنين، كما استطاعت هذه التيارات أيضا القيام بما عجزت البنوك الوطنية عن القيام به وهو تجميع المدخرات الصغيرة والكبيرة وإعطاء فائدة شهرية لأصحابها، وذلك فيما عرف بشركات توظيف الأموال التي مثلتها أكبر قشيل شركتا السعد والريان. كما استطاعت هذه التيارات أيضا اختراق مجال النشر، فقامت بإنشاء عدة دور لنشر التراث، ونشرت كميات ضخمة من نوعية كتب التراث الديني التي تدعو إلى القدرية والغيبية والطبقية. كما استطاعت أيضا أن تلعب دورا هاما في هذا الصدد من خلال عقد الندوات والاجتماعات والمؤتمرات ونشر حصيلة كل منها في الصحف والمجلات القومية والحزبية والمتخصصة، أو نشرها على هيئة كتيبات صغيرة استطاعت أن تفرق بها سوق الكتاب.

وفي ظل عدم قدرة أسلوب الانتاج الرأسمالي الناشئ عن استيعاب القوى الإنتاجية المتزايدة في التشكيلة الاجتماعية المصرية، ومن ثم على حل معظم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تفاقمت الأزمة الاقتصادية في البلاد وعبرت عن نفسها من خلال تزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد القوارق الطبقية واتساع رقعة الفقر. كما تفاقمت الأزمة القيمية وعبرت عن نفسها من خلال طفحان

وغير المسلمين سنداً منهجياً ونظرياً لإعادة بلورة علم التربية على أسس إسلامية . كما أن هؤلاء الباحثين يتخذون من المصادر نفسها - فضلاً عن اجتهادات الأئمة الأربعة- مسنداً منهجياً ونظرياً لإعادة بلورة علم النفس المعاصر ومعالجة الأمراض النفسية على الأسس نفسها .

اعتراض

إن قول الباحثين الذين ينتمون إلى التيار الدينى بأن القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة قد انطوت على المناهج والنظريات العلمية المتعلقة بدراسة الكون والطبيعة والمجتمع قول خاطئ . لأنه يخالف مبدأ الألوهية والدين ذاته من ناحية ، ولأنه يغفل الاختلاف القائم بين البديهيّات أو المسلمات التى ينهض عليها كل من الدين والعلم من ناحية أخرى . فهو من ناحية يخالف مبدأ الألوهية والدين ذاته لأن الله سبحانه وتعالى لم يكن بحاجة لأن يدنى نفسه - علت قدرته - إلى مستوى عبده بأن يضع لهم المناهج والنظريات التى يختبرونها فيه ، وإنما هو فقط حض الإنسان على أعمال عقله وحواسه فى الكشف عن الأسرار والقوانين التى تخضع لها تلك الظواهر . ألم يستهل سبحانه وتعالى أول آية فى كتابه العزيز بكلمة «اقرأ» والقراءة هنا معناها أعمال العقل والفهم والحواس ؟ . وهذا القول قول خاطئ . من ناحية أخرى لأنه يغفل الفرق القائم بين البديهيّات أو المسلمات التى ينهض عليها كل من الدين والعلم . وهى البديهيّات والمسلمات التى يمكن ذكر أهمها فى الآتى .

التسليم مقابل الجدل (الشك)

ليس ثمة شك فى أن الإيمان (الدين) ينهض على أساس التسليم بينما أن العلم ينهض على أساس الجدل أو الشك . فالتسليم بوجود الله سبحانه وتعالى يعد اللبنة الأولى على طريق إعتناق الدين . فلقد كان على الإنسان لكى يسلم بوجود الله سبحانه وتعالى من أن يعتمد على الوجدان والخاطر وأن يبتعد فى ذلك عن العقل الذى قد يدفعه إلى الجدل والشك فى وجود الله . ولقد ورد فى القرآن الكريم بعض الآيات الكريمة التى تحض الرسول عليه الصلاة والسلام على الابتعاد عن مجازاة كفار مكة جدالهم معه حول قبول الدين الجديد . ومن هذه الآيات - على سبيل المثال - «فإن حاجوك ، فقل : أسلمت وجهى لله ومن اتبعنى...» إلى آخر الآية (سورة آل عمران) :



أنور السادات



جمال عبد الناصر

من رأسامة الدولة المستقلة إلى رأسامة الدولة التابعة

تصور شامل مفاده أن القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والسنة المطهرة قد جاءت بالمناهج والنظريات العلمية المتعلقة بدراسة وتفسير الظواهر الكونية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية . وإن ما على العقل البشرى إلا أن يحاول إستخلاص هذه المناهج والنظريات من تلك المصادر ، وأن يقوم بتوظيفها فى دراسة هذه الظواهر . وأنه بالتالى إذا ما ثبت للعقل ما يتعارض وهذه المناهج والنظريات فما عليه إلا أن يأخذ بما تقول به تلك المصادر .

والملاحظ أن هؤلاء الباحثين ، يقسمون بتوظيف هذه الرؤية فى معظم التخصصات العلمية المطروحة حتى الآن تقريباً . ففى مجال الطب يقوم هؤلاء الباحثون بتفسير التاريخ البيولوجى للإنسان ، بدءاً من لحظة التكاثر بين الرجل والمرأة وانتهاء بالفوأة على ضوء المناهج والنظريات المتعلقة بذلك كما وردت فى القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة . وفى مجال معالجة الأمراض يقوم هؤلاء الباحثون فى هذا الصدد بتوظيف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بذلك . وفى مجال الإحصاء يستندون فى إعادة بلورة علم الإحصاء المعاصر على أساس إسلامى إلى استخدام التوقيت القمري ، بدلاً من التوقيت الشمسى على اعتبار أن التوقيت الأول هو التوقيت الذى قصده الله سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز . حيث يدعون إلى استخدامهم فى كافة الأبحاث الفلكية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية . الخ .

وفى مجال التربية يتخذون من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بالكيفية التى يجب أن يتم بها تربية النشء ومعاملة الوالدين والأقارب والجيران

قيم الفردية والنفعية والوصولية . الخ . وفى ظل هذا الوضع - وافتقار الساحة الثقافية إلى أي تيار فكري تنويرى مؤثر - وجد التيار الدينى فرصته لنشر أفكاره بين الشباب من مختلف الفئات وكسب المزيد من الأنصار يوماً بعد يوم حتى أصبح أكثر التيارات الفكرية انتشاراً فى مصر السبعينات والثمانينات . غير أنه مثلما انطوت ثورة يوليو ١٩٥٢ على بذور تحولها إلى ثورة مضادة ، بقيادة الرئيس السادات ، انطوت هذه الأخيرة أيضاً على بذور تناقضها وإمكانية تحولها إلى ثورة مضادة تتشعج برداء الدين . ففى ظل اعتقاد هذه القيادة . بإمكانية تحقيق انفتاح اقتصادى دون انفتاح سياسى بالمعنى الديمقراطى ، وفى ظل إطمئنانها لنجاح مثل هذه الإمكانيات من خلال تحالفها مع تيار فكري وسياسى يرفض الانفتاح بهذا المعنى الأخير ، وفى ظل تنامي كوادرو وصفوف وشعبية هذا التيار ، اتضح لهذه القيادة فجأة أنها كانت فى ذلك وأهمه . فلقد بدأ هذا التيار يطالب تلك القيادة المشاركة فى السلطة . ولما استنكرت هذه القيادة على ذلك التيار مطلبه ، بدأ ينشق عنها وينهضها - هى وكافة أجهزة الدولة المدنية - بالكفر والإلحاد ويدخل معها فى صراع سياسى من أجل الاستيلاء على السلطة وعلى كافة أجهزة الدولة وصولاً إلى الهدف الأكبر وهو الأسلمة الشاملة .

الأسلمة

ينطلق الباحثون الذين ينتمون إلى التيار الدينى فى مصر فى دعوتهم إلى أسلمة العلوم - بشقيها الطبيعى والاجتماعى - من

الآية ٢٠-مدنية)، و: «... وإن جادلوك فقل: الله أعلم بما تعملون، الله يحكم بينكم يوم القيامة في ما كنتم فيه تختلفون» (سورة الحج ، الآية ٦٨-٦٩). «... ويسألونك عن الروح، قل الروح من أمر ربي، وما أوتيتم من العلم إلا قليلا» (سورة الإسراء-الآية ٥٨)، و: «... وما يعلم تأويله إلا الله، والراسخون في العلم يقولون: آمنا به، كل من عند ربنا...» (سورة آل عمران-الآية ٧).

هذا بالنسبة للإيمان أو الدين، أما بالنسبة للعلم فإنه ينهض - أول ما ينهض - على الجدل والشك اللذين يعدان وظيفتين أساسيتين من وظائف العقل. والواقع أنه إذا كان تاريخ انتشار الأديان السماوية، وغير السماوية، هو تاريخ انتشار التسليم بوجود الحقيقة (أي بوجود الله أو الإله)، فإن تاريخ انتشار العلم هو تاريخ انتشار الجدل أو الشك بوجود الحقيقة، إلهية كانت أم غير إلهية.

المطلق مقابل النسبي: المسلمة الثانية التي يختلف فيها الدين عن العلم - والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسلمة السابقة - هي أن الأول ينهض على أساس التسليم القبلي بوجود الله كحقيقة مطلقة، بينما أن الثاني ينهض على أساس التسليم البعدي - أي بعد الشك والتحميص والتأكد بالشواهد العقلية والإمبريقية - بوجود حقيقة الشيء كحقيقة نسبية. فالله - في نظر الدين - حقيقة كلية مطلقة، وهو سبحانه وتعالى - الذي خلق الوجود، وهو موجود في كل وجود، وصفاته صفات مطلقة، وهو سبحانه - كل قائم في ذاته ولذاته ومن أجل ذاته. بينما أن الحقيقة في نظر العلم - سواء أكانت هذه الحقيقة كونية أو طبيعية أو اجتماعية - نسبية، وهي كذلك لأنها لاكتسب ماهيتها وصفاتها وخواصها إلا في إطار سياق أكبر له شروطه وعلاقاته المكانية والزمانية والتاريخية المحددة.

الثبات مقابل التغيير: من بين المسلمات التي يختلف فيها الدين عن العلم هي أن الأول ينهض على أساس الاعتقاد في ثبات الحقيقة (حقيقة الله سبحانه وتعالى) ومن ثم الاعتقاد في ثبات حقيقة صفات وخواص الأشياء والكائنات، بينما أن العلم ينهض على أساس الاعتقاد في تغيير الحقيقة. فالله سبحانه وتعالى - في نظر الدين - هو الحقيقة السرمدية وهو المغير الذي لا يتغير. أما الحقيقة في نظر العلم فهي

متغيرة بحكم تغير الشروط المتحركة في ماهيتها وصفاتها وخواصها.

التعدد مقابل الوحدة: يختلف الدين أخيرا عن العلم في جانب منهجي هام، وهو بينما أن الأول يتصف بالتعدد، فإن الثاني يتصف بالوحدة. والتعددية التي يتصف بها المنهج الديني ترجع أساسا إلى تعددية الأديان. إذ إلى جانب الأديان السماوية الثلاث - وهي اليهودية والمسيحية والإسلام - هناك أديان أخرى غير سماوية تعتقها أعداد كبيرة من الناس في مختلف أنحاء العالم لعل من أبرزها الهندوسية والكونفوشية والبوذية والزرادشتية... الخ. وليس ثمة شك في أن كل دين من هذه الأديان له نظريته الخاصة في كيفية خلق الظواهر الكونية والطبيعية والاجتماعية، ومن ثم منهجه الخاص في تناول تلك الظواهر. أما العلم فليس له إلا نظرية واحدة، ومن ثم منهج واحد، في تناول تلك الظواهر في كافة المجتمعات مهما اختلفت الأديان.

في الوقت الذي تتصف فيه الأديان بالتعدد يتصف العلم بالوحدة فجداول الضرب المعمول به في مصر هو نفسه المعمول به في أمريكا وفي الهند وفي اليابان وفي روسيا وفي أي بلد آخر من بلاد العالم. والمسطرة المستخدمة في مصري نفسها المستخدمة في أمريكا وفي الهند وفي اليابان وفي روسيا أو في أي بلد آخر من بلاد العالم. وفي حين تتوحد بقية الأدوات والمقاييس الأخرى المنتمية إلى المنهج العلمي في كافة بلاد العالم، فإن الأديان قد تختلف فيها من بلد لآخر.

إن الأخذ بما يدعوا إليه أصحاب التيار الديني من أسلمة العلوم في مصر لا يقضي - على سبيل الافتراض - إلا إلى تفتيت وحدة العقل البشري والمنهج العلمي، ومن ثم إلى تفتيت وحدة العلم الواحد إلى عدد من العلوم مسار لعدد الأديان السائدة في بلاد العالم فالأخذ بهذه الدعوة في أي علم ينتمي إلى مجال العلوم الاجتماعية - وليكن هذا العلم هو علم الاجتماع مثلا - من شأنه تحويل هذا العلم من علم واحد قائم على أسس منهجية واحدة إلى عدة علوم تقوم على عدة أسس دينية متنوعة ليصبح هناك علم للاجتماع اليهودي، وعلم للاجتماع المسيحي، وعلم للاجتماع الاسلامي، وعلم للاجتماع الهندوسي، وعلم للاجتماع الكونفوشي، وعلم للاجتماع الزرادشتي... الخ. بل إن الأمر في هذه الحالة لن يقتصر على وجود علم واحد فقط للدين الواحد، وإنما سيتعدى إلى وجود

أكثر من علم واحد داخل هذا الدين كأن يصبح هناك - قياسا على علم الاجتماع الاسلامي - علم للاجتماع الاسلامي السني وعلم للاجتماع الاسلامي الشيعي وعلم للاجتماع الاسلامي المعتزلي وعلم للاجتماع الاسلامي الخوارجي... وهكذا... ومثلما سينطبق هذا الأمر على أي علم ينتمي إلى مجال العلوم الاجتماعية سينطبق على أي علم ينتمي إلى مجال العلوم الطبيعية.

إن دعوة أسلمة العلوم في مصر دعوة محكومة، كما أشرنا، بسباق اقتصادي وثقافي وسياسي وطبقي معين. وهي لن تختفى - في المدى القريب - إلا باختفاء هذا السياق. فهي لن تختفى إلا باختفاء مقوماتها الاقتصادية المتمثلة في تزايد معدلات التضخم والبطالة، ومقوماتها الثقافية المتمثلة في بقاء واستمرار النصوص القانونية والتقاليد الدينية والاجتماعية المتيدة لحرية العقل والفكر، ومقوماتها السياسية المتمثلة في ترسانة القوانين المتيدة لحرية إنشاء التنظيمات السياسية والمشاركة الديمقراطية الفعالة، ومقوماتها الطبقة المتمثلة في تزايد حدة الاستقطاب الطبقي واتساع دائرة الفقر يوما بعد يوم.

أما في المدى البعيد، فإن هذه الدعوة لن تختفى من الساحة الثقافية والسياسية للمجتمع المصري إلا باختفاء جذورها من هذا المجتمع. وهو الاجتثاث الذي لن يتحقق بدوره إلا بفصل الدين عن كل من العلم والدولة في إطار حركة فكرية علمانية تنبع من خلال الحوار النقدي مع التراثين المحلي والعالمي. حركة من شأنها إطلاق العقل المصري والعربي من السجون التاريخية الذي أودعته فيه القوى الرجعية بإسم الخوف على الدين، بل ومن القتل الذي مارسه هذه القوى عليه طوال التاريخ الاسلامي بدءا بقتل السهروردي مرورا بسجن ابن رشد انتهاء بقتل فرج فودة. حركة لا تجعل من سلطان على العقل سوى العقل نفسه. حركة تضع العقل في المجتمع موضع القاطرة في القطار لتجر المجتمع المصري ومن خلفه المجتمعات العربية إلى أفق أوسع وأرحب لتحتل هذه المجتمعات مكانتها اللاتقة على خريطة المجتمعات العالمية، وتسهم في الحضارة البشرية بما تستطيع أن تسهم به، وهو كثير دون شك.

الاسلام السياسي واليسار

من التهايز السياسي إلى

التهايز الموضوعي

يسرى مصطفى

هناك من يرى أن التيارات السياسية الإسلامية، في أدائها السياسي، قد استعانت بأساليب اليسار في العمل السياسي، ومن ثم نجحت في تحقيق مكتسبات سياسية وجماعية واسعة على الرغم من أن خطاب هذه التيارات لا يقدم حلولاً فعلية لأية قضايا إجتماعية أو سياسية، بل على العكس من ذلك فإن كل ما يقدمه مجرد حلول وهمية.

والواقع أن المشكلة ليست في خطأ هذه الرؤية التي تجد قبولاً لدى البعض، ولكن المشكلة الحقيقية فيما لو كانت صحيحة بدرجة أو بأخرى: لماذا.

لسببين أراهما على قدر كبير من الأهمية، الأول سياسي بالمعنى المباشر للكلمة، والثاني نظري لحدما. فمن جهة أولى، يبدو أن قناعة البعض بصحة هذه الرؤية، من الممكن

أن يفتح الباب أمام نوع من «الاستعارة أو الاستخدام المعكوس»، أي سعى بعض الكوادر اليسارية إلى استخدام أساليب وأدوات الإسلاميين كوسيلة لتحقيق مكتسبات سياسية وجماعية. ومن جهة ثانية، فإن

خالد محيي الدين... محمود أمين العالم..

استراتيجية مقاومة واسعة النطاق



المشكل الذي تشير «صحة» هذه الرؤية يتعلق بقابلية هذه الأساليب لأن تستعار وتوظف من قبل قوى من المفترض أنها تختلف مع اليسار بشكل جذري، أي أن المشكل، إذن، سيكون في أداء اليسار ذاته، وفي عدم تمايزه

لاشك أن هذا الافتراض يدعم الموقف الداعي إلى ضرورة مراجعة جملة من القضايا والمفاهيم والتوجهات التي حكمت المسار السياسي والنظري لليسار في الفترات السابقة، ولا يعني ذلك التخلي عن الأهداف العامة، بقدر ما يعني مواصلة «الحرب» بأساليب أخرى.

ولعل أهم القضايا التي تحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر بشكل عاجل، هي قضية السلطة فالموقف من السلطة كان دائما المحدد لاستراتيجية العمل والأداء سواء فيما يتعلق بالممارسات اليومية أو التحالفات السياسية، أو غير ذلك من الأمور المتعلقة بالعمل السياسي على المدى القصير أو الطويل.

ومن الملاحظ أن العبارات، والمفاهيم التي طالما استخدمت في هذا الصدد، قد ساهمت في إخفاء طبيعة السلطة، وبالتالي فقد انعكس ذلك على موقف اليسار من السلطة وكيفية التعامل معها. وإذا أخذنا هذه العبارات بدلالاتها السياسية المباشرة، نجد أنها قد ساهمت اسهاما مباشرا في محوابة تمايزات بين اليسار والقوى الأخرى.

من هذه العبارات، مثلاً عبارة «الوصول إلى- و الاستيلاء على السلطة»، والتي تشير إلى إحدى المحطات في استراتيجية سياسية تبدأ بالتعبئة ثم الاستيلاء على أو امتلاك السلطة ثم أخيراً عملية تحويل النظام، وهكذا فمع الإبقاء على عملية تحويل النظام كفعل لاحق ومستقبلي نجد أنفسنا دائماً أمام المهمتين الأولتين وهما التعبئة والاستيلاء، الأولى تخضع لمنطق الشعار السياسي، والثانية غالباً ما تخضع لمنطق التبرير الأيديولوجي، ومن المنظور السياسي المباشر فإن هاتين العمليتين تخضعان بدورهما لمنطق التماثل بين القوى المتصارعة، وفضلاً عن ذلك فإن هذا التسلسل البسيط يهدر خصوصية كل لحظة راهنة، فمع إحالة مهمة تحويل النظام إلى المستقبل، يغيب الحاضر لصالح الماضي بالنسبة للإسلاميين، ولصالح المستقبل بالنسبة للماركسيين

ووفقاً للمنطق السابق، يمتد أثر التماثل من الواقع إلى الأذهان، فيعتبر البعض أن سيطرة الإسلاميين على النقابات المهنية أو



انطونيو جرامشي... حرب المراتع

نوادى التدريس الخ مثلاً شكل من اشكال التطبيق العملى لسياسة «حرب الواقع» التى نادى بها ورسم ملامحها المفكر الايطالى «انطونيو جرامشي» فى النصف الأول من هذا القرن. وهكذا فإن بعض المفاهيم الماركسية تخسر مرتين ، مرة عندما يتوقف الماركسيون عن تطويرها واعطائها ابعاداً جديدة، ومرة عندما يخضعونها للمنطق السياسى السائد.

لا شك أن جملة المفاهيم والتصورات التى سادت فى الفترات السابقة حول الدولة والسلطة كانت تقع ضمن دائرة «الحقيقى» ، ولكن حركة الواقع والتاريخ اثبتت عكس ذلك، ولا اقصد بذلك انهيار نظم أوروبا الشرقية، لأن المسألة لها جذور ابعد من ذلك ، قد تعود الى احداث الطلبة فى فرنسا ١٩٦٨.

فى حوار معه ، أشار، ميشيل فوكو الى ان الوضعية السياسية التى كانت سائدة قبل ١٩٦٨ كانت مستولة عن عدم الكفاءة والقدرة على معالجة قضية السلطة ، حيث ان المشكل كان يطرح من جهة اليمين من خلال الفاظ السيادة والدستور الخ^١ يجب ملاحظة ان هذا الطرح بدأ يغزو الآن اوساط يسارية مع تبنى فكرة المجتمع المدني^٢، أما من جهة الماركسيين فقط طرح مشكل السلطة من خلال الفاظ جهاز الدولة ، ومع ان فوكو يهمل قضية الدولة الا ان نقده يظل حقيقياً الى حد كبير فقد اشار الى ان التصور الماركسى قد أهمل «الكيفية التى طبقت بها السلطة عينياً، وفى التفاصيل ، بخصيصيتها وتقنياتها وتكتيكاتها»، وظلت خارج دائرة البحث، ولم يشرع فى القيام بهذا العمل الا بعد ١٩٦٨، أى انطلاقاً من النضالات التى خيضت على مستوى القاعدة ، مع اولئك الذين كان عليهم ان يصارعوا فى ادق الحلقات ضمن شبكة السلطة.

ان هذه اللحظة التاريخية قد طرحت، على الاقل على مستوى الفكر تصورات جديدة عن السلطة تنطلق من الجزئى لا الكلى من العلاقات لا من الهياكل والكيانات، وقد تطورت الماركسية فى شكلها العلمى فى هذا الاتجاه بدرجة ما ، ولكن ما زال ينقصها الكثير فى هذا الصدد.

ومن منظور الممارسة السياسية ، فإن الانطلاق من هذه التصورات سوف يترتب عليه عدد من المتغيرات اولها وأهمها أننا سوف نعى ان المهام عديدة ومتنوعة، وأن الممارسات التى تهدف الى تحويل النظام لاهد

التعبئة والثورة، والالتفات إلى المهام الجديدة التى خلقتها التحولات الراهنة فى أقل من نصف قرن من التنمية، حتى لو كانت مشوهة كما يقول المفكر الجزائرى «على الكتز» نجد ان التنظيم الاجتماعى تعقد وتنوع أكثر، مع تعدد فضاءات الحياة والعمل الجديدة (مصنع جامعة، ضاحية، الخ) ، كما ظهرت مستويات هرمية جديدة (معرفية ، مهنية ، نقابية ، مجتمعية) نحو تقنين أكثر، لكى تصبح بالتالى محل رهانات مستقلة للكثير من النزاعات الاجتماعية^٣.

وأعتقد أن مهمة اليسار الآن، هى خلق وحث وتعزيز استراتيجيات مقاومة واسعة النطاق ، تدار فى أكثر من موقع ومؤسسة، وأن يعد مثقفيه لكى يقوموا بأدوار محددة داخل قطاعات محددة بهدف تحويل العلاقات وتعديل موازين القوى داخل المجتمع، بوصفه هدفاً ومعياراً فى نفس الوقت.

وربما يحاول مثقفو الاسلام السياسى ان يستخدموا ايضا ذات العبارات، ولكن هذه المرة سيكون الامر أكثر صعوبة ، لان المنطق الحاكم هنا هو الاثر الموضوعى، لا الشعار السياسى ومعضلة اذا كنا بدأنا، بافتراض وانتهينا ايضا بافتراض لكن لا شك، أننا أمام رهانات جديدة.

وأن تكون ضمن اللحظة الراهنة، وان التسلسل تعبئة - استيلاء - تحويل سوف يتغير لتأخذ الاستراتيجية صيغة أخرى مختلفة ، فكما يقول ايمانويل فالرشعائين « وأياً كانت الاستراتيجية التى نصوغ فلا بد ان نتغلب على ذلك الايمان الاسمى بان السيطرة على جهاز الدولة هى مفتاح كل شئ»، وربما يكون العكس هو الصحيح، أى ان السيطرة على كل شئ هى المفتاح للسيطرة على جهاز الدولة، مع الأخذ فى الاعتبار ان كلمة «السيطرة» هنا قد تظل حاملة لذات الدلالات القديمة.

وعلى اية حال ، فإن استراتيجية كهذه، سوف تطرح بدورها عدداً كبيراً من المتغيرات، سواء فيما يتعلق بالتحالفات السياسية ، ومفهومنا للثورة والاصلاح ، وكذلك مفهومنا عن المثقف وطبيعة الدور الذى يمكن ان يقوم به الخ، وبشكل عام فإن ما يجب الاشارة اليه هنا هو ضرورة وضع خط فاصل بين الذاتى والموضوعى، فالتحالفات مثلاً يجب ان تقوم على أسس موضوعية ، لا انطلاقاً من تصنيفات سياسية قد لا يكون لها أى اساس موضوعى أو واقعى.

كما أن المثقف لابد وان يتغلب على الصيغة الشمولية التى طالما فرضها منطق

ظاهرة العسكرية .. قراءة جديدة (٥)

العسكرية .. والأساليب .. والحرب

د. محمد عصفور

سيطرة العسكر على مقاليد الأمور في الحكم والدولة - قوى اجتماعية أخرى لها وزنها في عديد من المجالات استناداً إلى التقاليد الدينية أو القوة الاقتصادية أو غيرها.

أما الدولة الحديثة؛ فسان دورها الاجتماعي ازدياد تعاضده عن ذي قبل وتمثل ذلك فيما أصاب جهازها من تغيير جوهري قلب موازين السلطات القديمة فيها، حيث رفع جهازها الإداري فعلاً فوق كافة الأجهزة بما فيها السلطة التشريعية ولذلك فإن قيام الظاهرة العسكرية في الدولة الحديثة يستتبع حتماً اتساع مداها وازدياد تغلغلها في معظم المجالات، وذلك نتيجة حتمية لتدخل الجهاز الإداري في معظم المجالات وتغلغله في كيان الدولة والمجتمع..

غير أن أبرز ما صارت تمثله الظاهرة العسكرية في الدولة الحديثة، أنها في

رونالد ريجان



بجانب معظم المجتمعات السياسية البدائية، تعتبر المجتمعات ذات النظم العسكرية مجتمعات طاعة.. وليست هذه النظم مجرد مجتمعات عارضة، وإنما هي ظاهرة تاريخية وعالمية متكررة: فهي قد وجدت في جميع الأزمنة ولم تقتصر على دولة دون الأخرى فعلى مدى القرون الطويلة التي امتدت من الامبراطوريات القديمة، عبر دولة اسبرطة، والامبراطورية الرومانية حتى العصر الحديث لم تختف الظاهرة العسكرية أبداً.. وإنما هي قد وجدت في هذا المكان أو غيره، ذلك أن ثمة أسباب أو عوامل للتوتر إذا توافرت أو اجتمعت (وقل أن تختفى مصادر هذه الأسباب أو العوامل في فترة أو بقعة ما) قامت الظاهرة العسكرية على الفور. وهذه الظاهرة في صورها المتعددة تتفق في قدر معين من الأسس والمظاهر التي تجعل طبيعة المجتمع العسكري (في أي مكان وفي أي زمان) مجتمعاً نظمياً لا يتغير جوهره كمجتمع طاعة.. غير أن هذا لا ينفي أن الظاهرة العسكرية وأن اتفقت بعض أسسها واتجاهاتها العامة تختلف في بعض الأحيان بالنسبة لبعض الأصول الجوهرية، وربما كان أهم هذه الأصول التي تختلف فيها هذه الظاهرة: هو دور العسكريين في تحريك السلطة، والمدي الذي تبلغه الصفة العسكرية في صيغ أنشطة المجتمع.. ويظهر الاختلاف بكل عمقه عندما نقارن بين النظم العسكرية في المجتمعات البدائية والمجتمعات الحديثة:-

ففي الدول القديمة: لم يكن استحواذ العسكريين على السلطة السياسية- في بعض الأحيان -يعنى سيطرة كاملة على المجتمع المدني. إذ لما كان تدخل الدولة في الأنشطة الخاصة محدوداً، فإن الظاهرة العسكرية تكون لزاماً محدودة.. ويكون ذلك بالتسلل فحسب إلى بعض المجالات الاقتصادية فضلاً عن أن تركيب المجتمع القديم كان يجعل من الممكن أن تقف- بجانب

معظم الأحوال لم تعد تنحصر بهيمنة في استحواذ الجيش على السلطة السياسية بالقوة. ذلك أنه مع نمو الفكر السياسي وانتشار الفكرة الديمقراطية واجتذابها للملايين، لم يعد من الممكن لأية حركة عسكرية أن تستند سلطاتها المطلقة إلى القوة أو الغزو، وإنما صار من الضروري أن تبرر هذه الحركة استحواذها على السلطة السياسية، وذلك باصطناع مذهب سياسي يضفي الشرعية على الغزو أي هذا التقليد المادي للسلطة الذي تم بالقوة. وهذا هو السبب فيما يلاحظ من أن الحركات العسكرية الحديثة (المواجهة المد الفكرى الديمقراطي) تحرص على أن تخلق أيديولوجية جماعية- إما كان الاسم الذي يطلق عليها- لكي تجعل سيطرتها الفكرية على المجتمع كاملة مطلقة.

بل أن الظاهرة العسكرية لم تعد تأخذ شكلاً واحداً، ولا هي تبلغ نفس المدى. فبجانب الحركات العسكرية الخالصة التي وثبت إلى الحكم ثم تصنع تبريراً مذهبياً لسيطرتها، قامت الدكتاتوريات الحديثة، وهي في صورها المختلفة ليست سوى ترجمة عقائدية للظاهرة العسكرية حتى أن بدا أنها تناهضها، كما هو الشأن في الفاشية) في ارتكازها على قوة الحزب الواحد وعلى ميليشيا هذا الحزب، والتي قد تبدو باتخاذها الطابع العسكري قوة مواجهة للجيش..

ولا جدال في أن هناك بعض الفوارق بين الماضي والحاضر بين نظامين يسيطر على أحدهما من الخارج العسكريون (كما كان الحال في المجتمعات القديمة) - أو بين نظام الدولة الحديثة الذي قد تمحى فيه الصفة المدنية للمجتمع حتى وإن لم يحكمه العسكريون.. ولم يعد هذا الفارق الجوهري قائماً بالنسبة للمجتمعات العسكرية الحديثة التي تتحور فيها الظاهرة العسكرية نفسها: بسبب تغلغل

السلطة السياسية في المجتمع تغفلت كاملاً، وبسبب الاتجاه العقائدي لمعظم الحركات العسكرية الحديثة، (حتى وإن كان هذا الاتجاه العقائدي وهمياً). لم يعد هناك فارق جوهري في طبيعة المجتمع العسكري مهما اختلفت الاشكال التي يتخذها هذا المجتمع. فلا فارق جوهري سواء كان الحكم للعسكر وحدهم أو أن يكون العسكر هم المحركون للسلطة السياسية من وراء ستار، أو أن تسيطر الروح العسكرية بغض النظر عن الزى الذي يرتديه الحكام ... فالمجتمع العسكري أو الذي تغلب عليه الروح العسكرية هو مجتمع طاعة . والظاهرة العسكرية لم تعد مقصورة على حكم العسكر لأن العبرة هي بروح الحكم نفسه وعقلية الحكام واسلوب الحكم.. أو بعبارة أخرى إن العبرة هي بطبيعة القوة الحقيقية المسيطرة على الميول السياسية والاقتصادية في المجتمع . لأن الروح العسكرية هي ظاهرة أو اسلوب في التنظيم والتفكير قد تقوم بغض النظر عن الصورة التي تعهدى فيها أو تتخفى وراءها.

تفشي الظاهرة العسكرية في دول العالم الثالث:

وليس من شك أن اسلوب الحكم العسكري يخفق تماماً في الشعوب التي الفت الحياة المدنية الحرة.. ولهذا السبب : اخفقت في إنجلترا اخفاقاً شديداً المحاولات القليلة اليايسة التي بذلت لفرض مثل هذا النظام ، ومن ذلك تحطم نظام كرومويل ، وفشل محاولة الانقلاب في الثلاثينات ، وأخيراً اندثار التجمعات القاشية التي كان يرأسها «اوزوالد موزلي».. ومن الطبيعي أن تتجهم الشعوب الحرة لاسلوب الحكم العسكري ، ومن الطبيعي كذلك أن لا يجد هذا الاسلوب أرضاً صالحة في المجتمعات المدنية ، وذلك للاختلاف الجوهري في الاسس والقيم. وقد عبرت عن ذلك - في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال- المحكمة الاتحادية العليا في بعض احكامها فقالت: إن الخوف من الحكم العسكري تمتد جذوره في شكل حكومتنا ... ولهذا فإن العسكرية ليست طريقنا في الحياة .. بل إن بعض الاحكام التي صدرت منذ ما يقرب من مائة عام قد اوضحت السبب في مناهضة الحكم العسكري بقولها: «إن نظام حكمنا يناهض الحكم العسكري المطلق ،

ولقد هارض مؤسسو هذه الدولة الحكومات التي تضع بين يدي شخص واحد السلطة في أن يضع القوانين وأن ينسرها وأن يطبقها- وقد كانت فلسفتهم فلسفة الشعب خلال التاريخ كله.

غير أن الصراع الايديولوجي العنيف والخلافات المذهبية والتوعية المتطرفة والحروب المستمرة) وما تولده من قلق واغتصاب وتوتر) عوامل قوية من شأنها أن تهين التربة الصالحة لانيات المجتمع العسكري. بل إن هذا المجتمع قد صوّر في كثير من دول العالم الثالث على أنه الامل الوحيد للخلاص!! وليس هناك ما هو أشد اغراء على قيام الحكم العسكري من النعرة الوطنية أو النزعة الاستقلالية وما اسهل ان تصم الشعوب أذانها عن نداء الحرية العظيم- والمنفذ الحقيقي من التخلف إذا رفع امامها شعار قهر المستعمر أو طرد الغاصب المحتل.

بل إن اسلوب الحكم العسكري قد لا تتقبله فحسب الشعوب المتخلفة أو التي خضعت طويلاً للحكم الاجنبي، وإنما هي ترحب به ذلك أنها وقد ظلت على حالة من الامية والبلادة وحرمت من الحرية واعتادت

★★

كل الشواهد تؤكد التحالف الخطير بين الرأسمالية الأمريكية والعسكريين.

★★

ظاهرة العسكرية.. ليست مقصورة على حكم العسكر.. فالعبرة بالقوة الحقيقية المسيطرة على خيوط المجتمع



جمي
كارم

الرضوخ لارادة اجنبية عنها، فإن الطاعة تكون قد دخلت في عداد فضائلها القومية أو جزءاً من مكونات شخصيتها القومية ، وهي لهذا السبب لا تحس تغييراً كبيراً في نظام الحكم إذا هو تحول من المدنيين الى العسكريين - بل ربما قوبل هذا التغيير بالحماس- حيث تستغل النزعة القومية في الترحيب بحلول العسكريين الوطنيين محل الحكم الاجنبي، دون تدبر لحقيقة التحرر الذي لابد وان يسعى اليه شعب مغلوب على امره ، أهو مجرد تغيير لون الاستبداد، بحيث يمكن تبريره بحلول مستبد وطني محل المستبد الاجنبي، أم أن الغاية الحقيقية هي تحرير ارادة الشعب نفسه من كل تدخل قاهراً اجنبياً كان أو وطنياً..

مشكلة القوة العسكرية: أو قوة المجتمع

أشار الدكتور حامد همار إلى أن مفهوم السلطة والحكم كان يمكن أن يتغير منذ القرن التاسع عشر بسبب وجود مصادر جديدة للقوى هي المعرفة العلمية والتطبيقات التكنولوجية في اجهزة المجتمع واساليب حياته ، ولكن هذه المصادر الجديدة للقوى احتكرتها السلطات الحاكمة لصالحها وتدعيم سلطانها، وأدى هذا الى ان تزداد الهوة بين سلطان الحكم ووسيلة الفئات الشعبية في مواجهة الحكام(ص ٤٣).

وهذا حق، فلقد زاد التقدم التكنولوجي لسلطة الحكم قوة وضراوة وشدد من احكام وقبضته على الإنسان والناس والمجتمع . بل وأكثر من ذلك بلغت السيطرة المعنوية عن طريق التقدم المذهل في وسائل الاعلام السمعية والبصرية حداً ما كان يمكن ان يخطر على بال اي مفكر ، ينادى بحرية الفكر والرأى..

غير ان ما هو اخطر من ذلك ما اشار اليه الدكتور عمار وهو مجئ سند جديد للسلطة في حضارتنا وهو القوة المادية بعد ان كانت لها اسانيد شرعية ودينية فيما مضى. وقد جاء الاستعمار باعتباره سلطة أجنبية تدعمها القوة العسكرية فتبعث تقدم السلطة القائمة على القوة وأضاف اليها جوانب الاستغلال الاقتصادي الرأسمالي (ص ٤٣).

والحقيقة أن تزايد القوة المادية وخصوصاً تلك التي تتضخم بها ترسانة الاسلحة الحديثة، قد أربب الشعوب حيث وضعت الديمقراطية في مأزق شديد. فالدولة- وهي دستوريا شخص قانوني محايد- لا تحوز هذه بالقوة فعلاً، وهي وإن حازتها نظرياً لمصلحة

الشعب كله. إلا ان الحقيقة ان الحائز الفعلي لهذه القوة هي أجهزة القمع: عسكرية وپوليسية .. وهو ما يطرح على الفور مشكلة الوضع المتميز للعسكريين ورجال الأمن .. وبالتالي مشكلة الدولة العسكرية والدولة الپوليسية ..

واذا كانت الدولة الديمقراطية فيما مضي وجدت ضمانها النهائي في الثورة (ولهذا اعتبر حق المقاومة أو حق الثورة حقاً دستورياً كانت تنص عليه صراحة ببعض الدساتير) فإن الدولة الحديثة لا تشجب مثل هذا التصرف فحسب فان مثل هذه الثورة مع التقدم التكنولوجي الهائل في السلاح تعد أمراً مستحيلاً تماماً، وهو امر قد يجعل من نزعة بعض الشعوب الثورية أمراً محبطاً!

الديمقراطية والرأسمالية والحرب

يتفق عديدون من علماء السياسة على ان الحكومات الديمقراطية اكثر جنوحاً للسلم، لان الحرب ليست في صالح عامة الشعب، وان الشعب يفترض انهم احرار في اقتناء مصالحهم. وغالباً ما اتخذت الولايات المتحدة كمشال للتناج السلبية لشكل ديمقراطي للحكم. ولقد خلط جوزيف شوميتز (الذي شعر ان الولايات المتحدة كانت اقل امبريالية من الامم الاخرى في العالم) جمع او ربط بين هذا الاتجاه الديمقراطي والرأسمالية اكثر من التعويل على الديمقراطية وحدها. فقال انه لم يكن في مصلحة المواطن العادي أن يساعد او يؤيد سياسة عسكرية، وان سياسة الولايات المتحدة تؤكد وجهة النظر هذه. غير ان اليكسيس دي توكفيل كانت له تحفظات اكثر على العلاقة بين الديمقراطية والسلم فعلى الرغم من ايمانه، بأن الامم الديمقراطية أميل للمسلم تبعاً لمصالحها ومستورياتها، الا انه شعر بأنها كانت تدفع للحرب من جانب جيوشها.. ولقد اعتقد شوميتز كذلك ان وجود طبقة عسكرية يمثل خطراً للسلم العالمي، ولكنه اعتبر هذا الطرف داء كامناً في تركيب المجتمع نفسه العسكري (ص ١٣) على نحو ما برز في الجماعات الاوتوقراطية الأولى، وقد عرف ان القومية والعسكرية كان يمكنهما الوصول الى تحالف مع الرأسمالية ولكنه اعتقد ان ذلك كان اقرب الي ان يحدث في الامم الأوروبية حيث ان تراث الدولة الاوتوقراطية اقوى وحيث الشعب متأثر اقتصادياً ونفسياً بهذا الطرف السابق ولكنه شعر بأن الولايات المتحدة اقل تأثراً بهذه المؤثرات السابقة على الرأسمالية. وقد ايد

وجهة نظره بالاشارة الى ان الولايات المتحدة كانت المدافع (و المناهى) الأول بنزع السلاح والتحكيم.. والاولى التي تعقد معاهدات للحد من التسليح، والتي وضعت خططا للتخلي عن ممتلكاتها وأقاليمها.

ولقد أيدت استطلاعات الرأي العام المبكرة فكرة ميل الشعب الامريكى للسلم. ففي دراسة للطريقة التي تتفهم أمة غيرها، وجد بوكافان وكانتيريل- جزييا- أن الامريكيين يعدون محبين للسلم اكثر من الروس. لكن هذه الدراسة التي نشرت عام ١٩٥٣ استخدمت معلومات حصل عليها ١٩٤٨ قبل مدة طويلة من تورط أمريكا في نزاع جنوب شرق اسيا. ففي عام ١٩٤٨ «بدأت الولايات المتحدة في المعاناة من الآثار السلبية لتسريع المجندين اسرع من اللازم، ولقد بدأ حلفاؤنا الاوربييون (وهم يخشون الوجود الروسى في أوروبا) يشعرون اننا شعب محب ازيد من اللازم للسلم. وليس من المتوقع ان تظهر الاحصائيات (اذا هي اجريت مرة اخرى) أن رأياً عاماً من الامريكيين محبون للسلم، فالصور تتجه الى التغيير بالتوقف على ازمة واحتياجات المشاهد. فالولد المؤاخى وبطل كرة القدم بالامس صار اضحوكة اليوم. فافراد القوة الجوية الامريكية البطوليون والافراد ذو العيون الجريئة للحرب العالمية الثانية الذين قدموا لانقاذ حضارة محاصرة وهم ذو وقيعات مكسورة وابتسامة امريكية ساحرة قد غدوا جزءاً من قوة نووية ضارية تسيطر على نصف العالم، فالصبي في الباب المجاور قد غدا جنرالاً (ص ١٤).

العسكرية ونزعة الحرب

يقول بلاتشارد. ثمة تحذير اطلقت دى توكفيل جاء فيه اننا قد خدعنا من قبل قوادنا العسكريين الطموحين، وسنده في ذلك ان الشعب يرغب في السلام، ولكن الجنرالات يتآمرون على الشعب، ومع ذلك فان بعض انجح قوادنا العسكريين قد قاوموا او عارضوا عسكريتنا النامية.

فلقد حذر الجنرال (وبعد ذلك الرئيس) دوايت ايزنهاور من التحالف الشرير بين المنظمات العسكرية والصناعية، كما ان الجنرال سميدلى بتلر Smedley Butler من البحرية الامريكية (وقد منح مرتين ميدالية الكونجرس الشرقية) قال الجنرال باشمبازا واضح انه امضى حياته في تنمية مصالح المؤسسات الامريكية الكبرى. وكان من بين ما قرره (لقد امضيت ثلاثة وثلاثين عاماً.. ومعظم وقتى كنت قوة عضلية للطبقة العليا

للعمل الكبير، وباختصار كنت مبتزاً لحساب الرأسمالية .. فلقد عاوت في تنقية نيكارا جوا للمصرفية الدولية لاخوان براون بين ١٩٠٩-١٩١٢، ولقد ساعدت في جعل المكسيك (وخصوصاً تامبيكو) آمنة لمصالح امريكا البترولية سنة ١٩١٤. ولقد عاوت في غواية واغتصاب اثنتى عشرة جمهورية امريكية وسطى لمصلحة وول ستريت .. وفي الصين ١٩٢٧ ساعدت في تمكين الاستايد ارد اويل دون تعريق وحصلت على حشد من الميداليات، فلقد كوفئت بالتشريف والميداليات والترقيات حيث كانت البحرية تعمل في ثلاث قارات.

وعلى الرغم من ان ملاحظات الجنرال بتلر تؤكد ان هناك تحالفاً خطيراً بين الرأسمالية الامريكية وبين العسكرية الا انه ليس واضحاً منها ان هذا التشجيع المتبادل هو نتيجة تأمر واع فالمتآمرون عادة لا يحذرون الشعب ان رفاقهم خطرون. وثمة مفارقات اخرى، فلقد اشار سيمور ميلمان Seymour Meiman الى ان ايزنهاور ١٩٤٦ هو الذى اقام المركب الصناعى العسكرى، ومع ذلك فانه قبل تقاعده من الرئاسة وجد نفسه مكرها على ان يحذر الشعب الامريكى ان هذا التركيز في السلطة كان تهديداً للحرية الامريكية والعلمية الديمقراطية، ولقد كانت تحذيرات ايزنهاور وروسميدلى يعطى نتيجة معرفة متأخرة انهما كانا جزءاً من شئ لم يكن في احسن مصالح الامة، وانهما كانا غير مرتاحين لهذا الوضع (وبلغ حالة بتلر حد الاشتزاز)، وأنهما شعرا ان عليهما ان يقوموا بنوع من الاصلاح او التصحيح- حتى لو كان لفظياً- لصالح الشعب. ففي ملاحظات الجنرالين، وفي تقديرات دى توكفيل تم افتراض ان احسن مصلحة لشعب ديمقراطى لن يخدمها وجود منظمة عسكرية ضخمة وكبيرة، وانه لو امكن جعل الشعب على علم واضح بمصلحته، فسوف ينقصون حجم قواتهم المسلحة (ص ١٥).

وبين بلاتشارد، هذه الازدواجية في الموقف الامريكى الرسمى من تضخم القوة العسكرية بحيث تكون قادرة على انقاذ العالم، وفي نفس الوقت الادعاء بأن امريكا لا تسعى الى قيادة العالم، وانما هذه القيادة مفروضة عليها! ولهذا السبب ولان السعى الى القوة يظهر امريكا بصورة عدوانية، فإن الرؤساء الامريكيين ينكرون اية نية في زيادة القوة على الرغم من زيادة سباق التسليح والحرص على عدم التفريط في قوة متزايدة

جاذق المشاركة السياسية

للمرأة المصرية

الثورة العربية تستخدم النساء.. ولاتلتفت
إلى قضية تحرير المرأة.

المرأة تشارك بفاعلية في ثورة ١٩١٩ وتحصل على
اتحاد نسائي مصري..

كانت تجربة التنمية المستقلة المخططة في ظل التحرر الوطني ضد الاستعمار الجديد والصهيونية مع ثورة ١٩٥٢ في مصر هي النوع الذي تمت فيه أول وأكبر عملية تقنين للمشاركة السياسية للمرأة المصرية، وجاءت هذه المشاركة حصاردا لانتخااط النساء على نطاق واسع في العمل والتعليم. وكما كانت الثورة هي نفسها تتوجبا للنضال الوطني المصري ضد الاحتلال، كانت عملية تقنين مشاركة المرأة السياسية تتوجبا لمشاركتها المتزايدة في هذا النضال الوطني صحيح انها كانت مشاركة من الخطوط الخلفية تمت في ظل التحيزات الثقافية والاجتماعية

لكنها كانت طاقة للعمل الوطني. وفي «الثورة» العربية: يقول المؤرخ صلاح عيسى.. «كانت الثورة ترفض أى تدخل تركى عسكرى فى مصر رغم اقتناعها بأن تركيا يمكن ان تساعد فى صد الخطر الأوروبى الاستعمارى لذلك كلفت النديم (خطيب الثورة) بتنظيم استقبال «درويش باشا» لينقل اليه عبر مظاهرات الجماهير ثلاثة شعارات: الأول رفض المطالب المقدمة من الدولتين، والثانى رفض وجود الاسطول الأوروبى فى المياه المصرية، وأما الثالث فهو اعلان تأييد الشعب للسلطان. وقد برزت قدرة «النديم» على تنظيم الجماهير فى هذا

نوال السعداوى

جمعية تضامن المرأة..

أول ضحايا قانون الجمعيات

فتحية العمال - أمينة النقاش

انتخان ققط فى اللجنة المركزية لحزب التجمع



الاستقبال حيث قام بتنظيم الشعارات تنفيذا موسيقيا، وكلف مجموعات من الرجال والنساء بترديدها أمام المندوب العثماني. ويقول بلنت ان النساء كن ينشدن اللاتمة (أى مطالب الدولتين المقدمة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢) فهدر عليهن الرجال مرفوضة ثم يشتركون فى ترديد شعار ردوا الاسطول .. ردوا الاسطول).

فاذا عرفنا ان «عهد الله النديم» كان يرى أن النساء كائنات دنيا، وأن دستور الثورة العربية لم يتضمن أية اشارة الى حقوق النساء أو اوضاعهن، لا تضمنت لنا بعض ملامح فكرة «استخدام» النساء من قبل قيادات الحركة الوطنية للمساعدة فى إنجاز اهداف هذه الحركة دون اية مراعاة لذاتية المرأة وحاجاتها، بل ودون اتاحة الفرصة لها للتعبير عن هذه الذاتية والحاجات، أى دون أى طرح جدى شامل لقضية تحرير المرأة وهو ما لم يحدث ابدا وبطبيعة الحال، فحين انكسرت الثورة العربية تراجعت الحماسة الثورية للنساء وعدن للبيوت وحل الركود، الى ان تفاعلت العوامل التى أنضجت ثورة ١٩١٩ التى شاركت فيها المرأة على نطاق أوسع ومستوى أرقى، وأن ظل طابع «الاستخدام» هو الغالب ايضا تقول الدكتور «عفاف لطفى السيد» وتحت دافع القضية الوطنية انطلقت المرأة المصرية الثرية من بنات الطبقة الراقية، والتى كانت تحيا حياة انعزالية فى تراخ وكسل، انطلقت من قوتعتها وشاركت فى الاضرابات والمظاهرات التى اجتاحت البلاد، وعندما كان يسجن الرجال كانت النساء تشرن وتلقين خطبا وتنظم المقاطعة وبالرغم من انه لم يكن لأى من هذه الأعمال تأثير كبير سوى أنه زاد فى إضرار ثورة تلك الازمنة، إلا أنه كان لهذه الاعمال فائدتها اذ أكدت مكانة المرأة فى العالم، ونزعت المرأة الحجاب الذى كان رمزاً لخضوع ولعزلة المرأة الراقية».

ولكن هذه المشاركة الواسعة فى أعمال الثورة لم تقتصر على بنات الطبقة الثرية كما يوضح لنا كل من «سعد الدين ابراهيم» و «نوال السعداوى» لعب رجال ونساء الطبقة العاملة والفلاحات دوراً كبيراً فى ثورة ١٩١٩، وكانت الكادحات اللاتى اشتركن فعليا فى الثورة المصرية سنة ١٩١٩، وخرجن مع الرجال الى الطرق الزراعية يقطعن اسلاك الهاتف، وينزعن قضبان السكك الحديدية ليحجزن قطارات السلطات الانجليزية

، وقد هجمت بعض النساء على المراكز التي اعتقل فيها الانجليز بعض المواطنين والشرار المصريين وسقط بعضهن قتلى وجرحى برصاص الانجليز ومنهن الشهيدات «شفقة محمد» و «حميدة خليل» من كفر الزغاوى بالجمالية و «سيدة حسن» و «لهمة رياض» و «عائشة عمرو».

وترى الدكتورة «سهير لطفى» أن حصاد الاضافة السياسية للمرأة المصرية فى ثورة ١٩١٩ هو فاعليتها ومشاركتها الحقيقية فى العمل ضد الاستعمار وفى السعى الى تحقيق الاستقلال والديمقراطية ، فإضافة المرأة السياسية كانت نابعة من خصوصية واقع واحداث المجتمع ، ومن مشكلاته التى كان يواجهها ، فالحركة النسائية كانت تجسيدا للنتاج الفكرى والتغيرات المجتمعية التى تمحورت فى النضال السياسى «شاركت المرأة بفاعلية فى الحركة السياسية لثورة ١٩١٩ ولكنها لم تشارك بنفس الفاعلية والدرجة والوعى فى تحرير ذاتيتها السياسية والاجتماعية ضمن الحركة السياسية الجماهيرية».

ورغم هذه المشاركة الواسعة للمرأة فى ثورة ١٩١٩ ، فان دستور ١٩٢٣ جاء خاليا من حقوقها السياسية ، ولكن المكافأة الحقيقية التى حصلت عليها النساء كانت إنشاء أول اتحاد نسائى مصرى فى نفس العام والذى رأسه «هدى شعراوى».

وأخذ هذا التراكم النضالى يتزايد وتتسع قاعدته «وشهدت الفترة ما بين الثورتين مدا وجزا فى الحركة الوطنية وسقطت شهيدة فى المظاهرات العاصفة ضد حكم اسماعيل صدقى سنة ١٩٣١ فى مدينة ميت غمر ، الى ان كانت هبة ١٩٤٦ بقيادة الطلبة والعمال ضد الاحتلال والقصر والرجعية ولعبت فيها المرأة دورا قياديا بارزا سواء فى عضوية اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال أو اللجان الفرعية أو فى قيادة المظاهرات الطلابية الحاشدة التى عبأت الوطن كله من اجل الجلاء والديمقراطية ومهدت الارض للكفاح المسلح ضد الاحتلال فى قناة السويس».

وأخيرا اقضى التراكم الطويل ، والنضال الدائب للمرأة المصرية الذى اتخذ اضافة للمشاركة فى الأعمال المباشرة للثورتين العربية وثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٤٦ شكلا دراميا مع ثورة ١٩٥٢ لتحصل المرأة على حق التصويت والانتخاب. وكان هذا العمل الدرامى هو الاضراب عن الطعام فى

القاهرة والاسكندرية والذى تصفه الروائية «سلوى بكور» (نقلا عن كتاب الحركة النسائية الحديثة د. إجلال خليفة) على النحو التالى :-

« فى الثانية عشرة ظهرا من يوم ١٢ مارس ١٩٥٤ تعتصم «درة شفيق» و «راجية حمزة» و «منيرة ثابت» و «فتحية الفلكى» و «بهيجة البكرى» و «منيرة حسنى» و «سعاد فهمى» و «أماني فريد» و «المطربة» «هيام عهد العزيز» فى مقر نقابة الصحفيين ويضربن جميعا عن تناول الطعام.

وفى الوقت ذاته تعتصم فى مدينة الاسكندرية «أمينة شكرى» و «ثرثيا العجيزى» وسيدة من عامة الشعب تدعى أم جلال . الصحافة العربية والاجنبية تهتم بالحدث ويجرى المستولون اتصالا بالمعتصمات اللواتى يقدمن مذكرة نصها « ان المصريات يطالبن بحقوق المرأة الدستورية كاملة غير منقوصة ، وبضرورة تقييدها فى الجمعية التأسيسية وحتى تتاح لها الفرصة فى مناقشة الدستور الذى سيحكم به المصريون جميعا نساء ورجالا» المضربات عن الطعام يخرجن من مستشفى القصر العبنى الذى نقلن اليه الى منازلهن بعد ان ابلغهن محافظ القاهرة «محمود نور» رسالة شفوية من رئيس الجمهورية بأن «حقوقهن فى أيد أمينة»

وفى ١٦ يناير ١٩٥٧ قدم جمال عبد الناصر دستور ١٩٥٦ الذى ينص على منح المرأة المصرية حقوقها السياسية التى طالما نادى بها لانه وكما يقول نص القرار «المرأة وقفت ، جنباً الى جنب مع الرجل طوال كفاحه المبرر واستشهدت فى سبيل الكفاح المشترك من أجل الحرية والحياة وكافحت من اجل الحصول على حق الشعب فمن حقها ان تسترد حقوقها كاملة ...»

وبالرغم من القيسود على الديمقراطية السياسية بل والتصدي بالعنف احيانا للمبادرة الشعبية فى ظل ثورة يوليو ، فإن النتائج الموضوعية للتنمية والتحديث والمعارك المتصلة ضد الاستعمار والصهيونية وتوسيع قاعدة التعليم والعمل جعلت من ثورة يوليو «مشروعا تقدميا تغييريا فى قسمااته الرئيسية طمح الى تصفية معاقل الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والقضاء على التخلف بالتنمية الشاملة ، ولأنه كان مشروعا حضاريا ايضا فقد حصلت المرأة فى ظله على

مكاسب كبيرة ، ولكن غياب الديمقراطية والتضيق على الحريات العامة أهدر فرصة هذا المشروع ان يكون مشروع الجماهير نفسها تدافع عنه بعد رحيل صاحبه وانهيبار مؤسساته . و بسبب تقييد حق التنظيم المستقل للقوى الجماهيرية ضاعت على النساء فرصة بناء حركة نسائية ديمقراطية واسعة تدافع عن الحقوق الواسعة التى اكتسبتها المرأة فى العمل والتعليم والمشاركة السياسية».

وقد أدت التحولات الموضوعية التى أحدثتها ثورة يوليو الى تطور مشاركة النساء فى التصويت بعد حصولهن على هذا الحق مع دستور ١٩٥٦ ، وان لم تشهد تطورا مشابها فى الاقبال على الترشيح «فى البداية ظل عدد النساء اللاتى استخدمن حقهن فى التصويت محدودا للغاية اذ لم يتعد فى انتخابات ١٩٥٧ ... ١٥٠ امرأة مقابل ٦٠ مليون رجل أى أن اصوات النساء فقط لم تكن كافية لانتخاب هذا العدد من المرشحات (خمس نساء) وهذا يعنى ان عددا كبيرا من الرجال قد صوت لصالح هؤلاء النساء المرشحات. ولكن عدد من استخدمن حقهن فى التصويت كان يتزايد باطراد مع كل انتخابات نيابية تالية ، ففى انتخابات سنة ١٩٦٥ تضاعف عددهن تقريبا الى ٢٥٠ ألف وقفز هذا العدد بعد أول انتخابات أجريت بعد الهزيمة سنة ١٩٦٧ الى أكثر من مليون صوت أى أربعة امثال عددهن فى الانتخابات السابقة.

ان هذه القفزة فى عدد النساء المشاركات فى الانتخابات والتى تحققت فى سنوات التصنيع ونشر التعليم والاصلاح الزراعى تجعلنا نختلف مع الدكتورة سهير لطفى حين تقول ان «الاداة الاساسية التى استخدمت فى تدعيم مشاركة المرأة هى التشريع» فالانجاء العام للتقدم الاجتماعى كان يجر معه كل القوى الاجتماعية الضعيفة وفى قلبها النساء وكان التشريع تنريجا للعملية الموضوعية التى قمت على أرض الواقع.

وسوف تواجهنا ظاهرة مشابهة خاصة بنفوذ الجماعات الدينية والاسلام السياسى على المرأة ، سواء بسبب التغيير فى التشريع الذى ادخله السادات على دستور ١٩٧١ فاتحا الباب لتأويلات دينية معادية للمرأة وحقوقها ، أو النفوذ الاعلامى والقدرة على الحركة التى قمت بها الجماعات الدينية فى هذه السنوات ، فلم تؤد جميعا الى انتشار الحجاب

على نطاق واسع ، ولم تشهد مصر العودة الى الحجاب على هذا النطاق الا بعد بروز المؤسسات والشركات التي أنشأتها الجماعات الدينية واشترطت لتوظيف النساء فيها ان يضعن الحجاب كرمز ايدلوجى لهم . بل ان بعض الشركات اشترطت على الرجال ان يلبسوا الجلابيب الباكستانية ويطلقوا لحاهم : أى ان التعفير المادى يظل هو العنصر الاشد تأثيرا.

ومع ذلك يبقى صحيحا ان ثورة يوليو قصرت التقنين لصالح حقوق المرأة على الحقوق السياسية وحقوق العمل والتعليم ، ولم تمتد يد التشريع الى قوانين الاحوال الشخصية (بمعنى ان الثورة منحت المرأة حقوقا سياسية مفرغة من مضمون الحقوق المدنية). فالثورة لم تتعرض لشغرات قانون الاحوال الشخصية الذى اعتبر عقبة فى تحرير المرأة وفى ممارستها لحقوقها السياسية بفاعلية . بمعنى ان المرأة لا تستطيع ان تشارك سياسيا بدون حصولها على حقوقها المدنية فالمرأة المتهورة بولاية الرجل فى شئون الطلاق والميراث وفى أمور الحياة الاخرى لا تستطيع ان تشارك مشاركة سياسية حقيقية.

ومرة أخرى فان قضية المرأة كانت مطروحة بشكل مجزأ ولم تتأصل فى الثقافة السائدة من كل زواياها.

وما تزال هذه العقبة قائمة حتى يومنا هذا لان التعديلات الطفيفة التى جرت على قانون الاحوال الشخصية بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ سرعان ما تم العدول عنها تحت ضغط الجماعات الرجعية وفى ظل طوفان السلفية التى استهدفت كل حقوق المرأة وأخذت تنقض عليها الواحدة تلو الاخرى.

وقد تم هذا الانقضاخ فى اطار الانقلاب السادى على ميراث يوليو التقدمى فى كل الميادين الثقافية...

وتشكلت بعد الانقضاخ على يوليو والاثار السلبية للحقبة النفطية التى أقامت تحديثا زائفا ، خريطة طبقية جديدة حيث تركز الغنى الفاحش واتسعت قاعدة الفقر ، وانهار مستوى معيشة الغالبية العظمى وتراجعت ، بل كادت تندثر ثقافة المواجهة والتحرر ، وانعكس ذلك على مشاركة المرأة فى شكل تقلص متزايد لدورها وحصر العمل السياسى مرة أخرى فى الصفوة.

ويقسم الباحث السيد عبد المطلب غانم فى رسالته للدكتوراه عن «المشاركة السياسية فى مصر» هذه المشاركة لتوعين طبقيا لتأثيرها على العملية

الفجوة تتسع بين

القوانين والممارسة

الواقعية

والقوانين مهددة في

ظل غياب منظمة

نسائية ديمقراطية

السياسية» أحدهما دافع ايجابى نحو زيادة الفعالية فى اداء النظام السياسى ، والاخر اعاقا للنظام من حيث الاداء الكلى واتجاه العملية السياسية نحو طابع العنف...

أما القوى التى تسمى لزيادة الفعالية فى أداء النظام السياسى وتطوره ديمقراطيا عن طريق الفعالية الشعبية المنظمة بما فيها جماهير النساء ، فهى قوى الاحزاب والمنظمات الديمقراطية التى يطرح بعضها شعار التغيير الشامل عن طريق الديمقراطية وتلعب النساء فيها دورا هامشيا بعد ان انحدرت الطبقات الشعبية وقطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى ، وفقدت لا فحسب الاهتمام بل والايمان بأن التغيير عن طريق الديمقراطية هو أمر ممكن. ففى ظل القيود المتزايدة على الحريات اصبحت النساء الطليعيات ضحايا للقمع فتعطلت امكانياتهن وجرى كبح تطورهن. ومن بين مائة وستة وسبعين متهما فى قضية هبة يناير الشعبية سنة ١٩٧٧ التى تظاهر فيها المصريون على امتداد القطر من الاسكندرية الى اسوان ضد الاستجابة لشروط الصندوق الدولى كانت هناك اثنتا عشرة امرأة بين طالبات وعاملات وصحفيات. وحين اصدر السادات قراره الشهير باعتقال قادة رأى العام والعمل السياسى سنة ١٩٨١ وقبل اغتياله بشهر واحد كانت من بين ١٥٣٦ معتقلا خمس وعشرون امرأة. وحين جرت عملية التطهير للمؤسسات الصحفية والجامعات ضمت القوائم عددا كبيرا من النساء ... هكذا كان طريق الدفع الايجابى الديمقراطى مسدودا.

فكيف كانت استجابة التيار الاخر الذى دفع بالعملية السياسية فى اتجاه العنف وهو التيار الاسلامى؟

تقول الدكتورة سهير لطفى «استجابات بعض النساء للتيار الاسلامى من خلال الرجل، وتجمدت استجابتها فى اضافتها السياسية على المستوى الفكرى والحركى، فلقد نظمت تلك المرأة منتديات ثقافية فكرية وسياسية تعالج فيها مقولات التيار الاسلامى ، كما ارتدت الحجاب تعبيراً عن تأييدها للمقولات الاسلامية السياسية ، وسعت للالتزام بالدور والمكانة التى حددها لها التيار الاسلامى، وتلك المرأة الان تمثل قوة اجتماعية وسياسية ضاغطة- من خلال الرجل- فى صنع القرار وقوانين عودة المرأة للبيت...»

ان مشاركة المرأة على هذا النحو الايجابى والفعال فى صفوف التيار السياسى المحافظ الذى يستخدم تيار اساسى فيه العنف وسيلة للتغيير، ويشكك فى اهلية المرأة وقدرتها ويسعى لتجريدتها من كل الحقوق التى حصلت عليها عبر كفاح طويل إن هذه المشاركة أحد اهم ملامح الثقافة السائدة التى دفعت بقطاعات واسعة من النساء التى التشبع بالوعى الزائف عن نفسها واقرارها بدنيتهن . ومن ثم انتيادها كالمثومين مغناطيسيا الى هذا الاتجاه.

وليس هذا الاتجاه القوى بالمال والسلاح- اي الاسلام السياسى- هو وحده صانع الثقافة السائدة التى تعوق العملية الايجابية لمشاركة المرأة، بل ان صانعها ايضا هو الاستغلال الطبقي على مدى التاريخ الذى خلق مقولاته ورموزه واستخدمها فى الصراع الطويل ضد الذين يجرى استغلالهم وتهميشهم ، وكانت الغالبية الساحقة من النساء ضحايا هذه العملية عبر التاريخ.

وكما تقول الدكتورة «سهير لطفى» فالثقافة هى المحك الرئيسى فى تكوين الشخصية وفى تدعيم الفروق بين الجنسين ، وفى تقوية الاحساس بالجنس ، بمعنى الاحساس بالاثوثة كما رسمها المجتمع فى عمليات التنشئة الاجتماعية من داخل الاسرة ذات الاثر الواضح فى تحديد مضمون الذكورة والاثوثة ، وفى خلق ما بينها من فروق تجعل المرأة اقل طمحا من الرجل فى مشاركتها لادارة شؤون مجتمعها، وتجعلها أكثر شغلا بأمور الزواج والجنس وارضاء الرجل...» وتضيف الباحثة «وعانت المرأة من فقدان الوعى بمضمونه السياسى والثقافى» وأصبح الانتياد للرجل هو الاساس فى اتخاذ المرأة

لقراراتها وفي تقرير مصيرها ، فغلب عليها الشعور بالانتماء الى الرجل والى الاسرة على الشعور بالانتماء الى الوطن والى الاحزاب المعيرة عن مصالح فئات وطبقات المجتمع الذى تعيش فيه...

وتفانم الاوضاع الجديدة من عملية تزييف الوعى هذه حيث تنشر جريدة الاهرام خبرا يقول انه

«فى أواخر بحث قسامت به منظمة اليونسيف والمجلس القومى للأمومة والطفولة ثبت ان عدد الاميين فى مصر ارتفع من ١٧ مليوناً الى ٢٠ مليوناً».

وقامت منظمة اليونسيف قبل عامين باعداد فيلم عن تعليم البنات فى قرية مصرية قريبة من القاهرة ، فتبين لها ان ما يزيد على التسعين فى المائة من فتيات القرية اما انهن لا يلتحقن بالتعليم اصلاً او انهن يتسرن منه قبل الحصول على اية شهادة..

وفى نفس الوقت تتزايد القيود على الديمقراطية وحقوق التنظيم المستقل للفئات الشعبية . يقول حزب «التجمع» فى رده على بيان الحكومة:

«أن الحكومة تندفع بحماس فى اتجاه اطلاق قوى الرأسمالية بينما تفرض المزيد من القيود على الحريات السياسية والاجتماعية وبصفة خاصة حقوق القوى والطبقات المضارة نتيجة هذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية كالعامل والفلاحين والموظفين والقوى المنتجة بشكل عام ، فالحكم يجرم - بالمخالفة للمستور والاتفاقيات الدولية التى وقعتها مصر - حق الاضراب والتظاهر والاعتصام السلمى وحق تكوين الجمعيات والروابط والاتحادات والانتخابات الى آخر هذه الحقوق الاساسية للجماعات المنظمة..»

كذلك اصدرت الحكومة قانوناً جديداً ضد الارهاب ادخل تحت مسمى الارهاب «كل الحركات الاجتماعية السلمية التى نصت عليها وثيقة حقوق الانسان والاتفاقية الخاصة بها الموقعة من الحكومة المصرية بما فى ذلك الاضراب والتظاهر والاعتصام السلمى. كما انتهكت مواده حق التنظيم وحق ابداء الرأى ، وفرضت قيوداً على حرية الصحافة والصحفيين واساتذة الجامعات..»

وكانت جمعية نسائية طليعية هى جمعية تضامن المرأة التى استتها الكاتبة والباحثة د. نوال السعداوى ضحية قانون الجمعيات حين قامت وزارة الشئون الاجتماعية بحلها وتحويل ممتلكاتها الى جمعية نساء الاسلام.. وانتشرت فى اوساط السياسيين

المعارضين فكرة تأسست على التجارب الواقعية الا وهى انه لا يجوز ان ينخرط طرفا الاسرة فى العمل السياسى حتى لا يتعرضان معا للبطش فتتحطم الاسرة، ومن الطبيعى ان تكون المرأة هى الطرف الذى يتخلى طواعية عن اى دور سياسى.

بل انه حتى فى الظروف العادية التى ينحصر فيها القمع ضد المعارضة تروج هذه الفكرة التى تعود فى جذورها الاولى الى تقسيم العمل بين الجنسين حيث الاعلى للرجل والادنى للمرأة فتكون السياسية للرجل والحفاظ على الاسرة للمرأة . وفى هذا السياق تنشأ افكار التمجيد المبالغ فيها للدور المرأة المتفرغة للأسرة ، وتتضافر علوم الاحياء والاجتماع والنفس والسياسة والدين لاثبات خصوصية المرأة التى تجعلها صالحة لهذا الدور دون غيره، فتبنى منظومة من المقولات والاستنتاجات - التى كثيراً بل غالباً كما ينفىها العلم النزى - حول طبيعة المرأة، وتصبح جزءاً اصيلاً من الثقافة السائدة التى تدخل عميقاً فى تكوين وعى المجتمع وعى المرأة على نحو خاص.

فكيف يبدو الوضع الآن؟

تلخص وثائق المؤتمر العام الثالث لاتحاد النساء التقدمى المشاركة السياسية للمرأة فى الوقت الراهن كما يلى:

على مستوى المؤسسات التشريعية «ظلت مشاركة المرأة فى صنع القرار السياسى ومزية كما كانت، بل انها تراجعت سواء على مستوى مجلس الشعب حيث تراجع عدد النساء بعد ان كان مجلس ١٩٨٤ قد شهد بروز المرأة (كذلك فى مجلس ٧٩) الذى أدت اليه التعديلات فى قانون الانتخابات حين خصصت مقعداً

★★

ثورة ١٩٥٢ تعطى المرأة حق التصويت والانتخابات.

★★

النساء يضرمن عن الطعام فى القاهرة والاسكندرية للمطالبة بالحقوق السياسية..

للمرأة فى ٣١ دائرة انتخابية وقد تم الغاء هذا النص سنة ١٩٨٧ ، عدد النساء فى مجلس الشعب من ٣٥ عضوة فى دورة ١٩٨٤ الى عشر عضوات فى دور ١٩٩٠..

أما على المستوى التنفيذى فيضيف التقرير «بقى التمثيل فى مجلس الوزراء ايضا رمزياً الا وهو وزيرة واحدة لم تتغير منذ ستة عشر عاماً ، وقد أوكلت اليها مهمة الشئون الاجتماعية كما لو انه اعلان عن اقصى الحدود - فى نظرة المخططين - لما يمكن ان تصل اليه طاقات المرأة، رغم الزيادة الكبيرة فى عدد الحاصلات على الدكتوراة فى ميادين شتى منها الهندسة والذرة والاقتصاد والعمل الدبلوماسى حيث برزت لمصر سفيرتان نشطتان..

وفى الاحزاب السياسية سواء الحزب الحاكم او احزاب المعارضة فان وضع المرأة ما يزال هامشياً يزيد - ان زاد - بنسبة ضئيلة للغاية، كلما تراجع العمل السياسى فى المجتمع كله.

ولولا ان حزب التجمع قد خصص عشرة مقاعد فى لجنته المركزية لممثلات اتحاد النساء التقدمى لتعذر وجود عدد معقول من النساء فى لجنته المركزية التى نجحت فى اخير انتخابات منها سنة ١٩٨٥ اربع عضوات من بين مائتين وأربعين عضواً بنسبة ١٧٪ ووصلت نسبة تمثيل النساء فى الأمانة العامة الى ثلاث عضوات من بين ٦٤ عضواً بنسبة ٤٪ وتضمن هذه النسبة ممثلة لاتحاد النساء التقدمى أيضاً. وقد تراجعت هذه الاعداد فى كل من الأمانة العامة حيث توجد عضوتان فقط (فى المؤتمر العام الثالث) وفى اللجنة المركزية حيث نجحت فى الانتخابات سيدتان فقط فتحمية العسال وأمينة النقاش (مع ملاحظة ان اللتين نجحتا هما من رشتنا نفسيهما اي انهما كانتا المرشحتين الوحيدتين) بينما تراجعت المقاعد العشرة المخصصة لاتحاد النساء التقدمى الى ثمانية مقاعد..»

ويضيف التقرير «ورغم ان الوفد تاريخياً هو الذى مهد الثرية لظهور شخصيات نسائية قيادية مثل صفية زخلول وهدى شعراوى الا ان تمثيل النساء فى هيئته العليا لا يتجاوز ٢٪..»

«وفى حزب العمل» الذى اندمج قبل سنوات فى «الاخوان المسلمين» واقترب من فكر الجماعات الدينية... فان تمثيل النساء فى لجنته العليا هو اثنتان من تسعين عضواً

منتخبها احدهما هي ممثلة المرأة اي ان نسبة التمثيل تقل عن ٢٪ ..
أما الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فقد فوض فى مؤتمره فى يوليو ٩٢ الرئيس حسنى مبارك رئيس الحزب ورئيس الجمهورية لى يشكل الامانة العامة للحزب ومكتبها.

ولكن شهدت انتخابات لجان الاشراف للمرحلة الأولى للحزب على مستوى ٢٦ محافظة ترشيح عضوتين فقط ولم تنجح واحدة منهما رغم الهدف المعلن للانتخابات وهو تحقيق المزيد من المشاركة الجماهيرية فى النشاط السياسى وتعميق الممارسة الديمقراطية لافرق بين رجل وامرأة ، وكانت النتائج على حد تعبير عضوة قيادية فى الحزب اسوأ مما كانت سابقا .. (١).

وشهدت انتخابات المجالس المحلية الاخيرة اقبالا ضئيلا من النساء سواء فى الترشيح أو الانتخاب. حتى ان جهة ما لم تقم باحصائه ، ولجحت اعداد ضئيلة للغاية تنتمى غالبيتها للحزب الحاكم وفى مستوى الحى او القرية دون أن تتوفر فرصة واحدة لامرأة كى تصبح عضوا فى مجلس محافظة أو مدينة فان كان حق الترشيح للمحليات امرا صعبا فيمكننا ان نتصور لماذا تحجم النساء عن الترشيح للمجالس التشريعية؟
فما هي المعايير التى يقبل على أساسها الناخبون فى نهاية الامر على انتخاب مرشح أو مرشحة ما ، وذلك بعد خصم عمليات التزوير والضغط على الناخبين والقوانين المقيدة لحريات العمل السياسى وتدهور مستوى المعيشة وهى العتبات التى تقف فى طريق مشاركة المرأة السياسية؟
كشف كتاب حديث عن الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب اجرى على ٥٥ عضوا ان العوامل المتحركة فى الناخب هي أولا

الخدمات ولو البسيطة لاهناء الدائرة (٦٠٪) وثانيا المعاشية والاخلاق والسمعة الطبية (٥١٪) وثالثا القبلية او العصبية او سمعة الاسرة العريقة (٤٤٪) ورابعا الامكانيات المادية (٤٪) وخامسا الحظ وحده (٤٪) (٢).

وهنا يبرز سؤال جوهري كيف يمكن لامرأة فى ظل هذه الملامح والظروف القامضة ان تجتاز كل هذه الحواجز .. ولماذا نندش من لامبالاة المرأة الشعبية الكاملة بالعمل السياسى حيث فرص تقدمها فيه هي اقل من الصفر.

وتتساءل سلوى بكر عن مغزى اسباب غياب «أم جلال» أى المرأة الشعبية عن ساحة العمل السياسى وذلك بعد ان تخلت نساء الطبقة الوسطى ببساطة فائقة عن المقاعد الثلاثين التى كان قد خصصها القانون لهن فى مجلس الشعب ولم يقمن بأى عمل احتجاجى تقول «سلوى بكر».

«أن الاجابة عن مازق غياب أم جلال يمكن الحصول عليها أولا ضمن مازق غياب الرجل عن العمل السياسى ..» ثم تصنيف مساهمة المرأة فى الحياة السياسية يمكن رصدتها على مستوى الطرف الاقتصادى الراهن ..

ولا يحتاج تدهور مستوى المعيشة فى مصر الى بيانات واحصائيات بل تكفى المشاهدة الواقعية فى الاحياء الشعبية والمناطق العشوائية والريف، مع ذلك فان البنك الدولى يصنف مصر باعتبارها الدولة رقم ١١٤ من حيث المعيشة ضمن ١٦٠ دولة ، وتدفع المرأة ثمنا مضاعفا حين تدهور مستوى الاسرة، اذ انها تبخل بكل شئ وتدخر كل ما يمكن ادخاره ما عدا صحتها ومن ثم وقتها وتضيف سلوى بكر مبرزة دور الاعلام:

وباختصار فان أم جلال لا تجد وقتا لممارسة العمل السياسى .. بل «وتعزف أم

★★

التصنيع .. ونشر التعليم .. والإصلاح الزراعى .. يرفع عدد النساء المشاركات فى الانتخابات من ١٥٠ ألف عام ١٩٥٢ إلى أكثر من مليون بعد عام ١٩٦٢

★★

الاستغلال الطبقي، ومال وسلاح «الإسلام السياسى» يزيغ وعى النساء ..

جلال عن العمل السياسى فى أبسط اشكاله لأن كل القيم المتعلقة بها لا ترى فى العمل السياسى الا مثار سخرية ، فالنساء المسيسات هن نساء قبيحات معقدات لا يحزن على قبول الجنس الاخر كما يظهر فى الافلام او المسلسلات. والمرأة المسيسة هي امرأة مسترجلة تخلت عن انوثتها ودورها كام وزوجة . ونجمات المجتمع لسن سياسيات بأى حال من الاحوال ولا يتحدثن فى السياسة عبر وسائل الاعلام ، والسياسية كلمة مشطوبة من قاموسهن الحياتى .. ورغم التغيير الكبير الذى أحدثته ثورة يوليو باعتبارها ارقى شكل وصلت اليه الوطنية المصرية فى مواجهة الاحتلال والاستعمار الجديد والصهيونية ، ومن اجل التحديث والتقدم الاجتماعى فان «أم جلال» لم تحظ من هذا المشروع الضخم الا بنصيب ضئيل للغاية يكاد الفئات، فقد كانت ثورة يوليو بكل عظمتها هي ثورة الفئات الوسطى او ما يسمى فى القاموس السياسى بالبرجوازية الصغيرة التى حين تتقدم وتنتعش تجذب اليها فئات الشعب.

ويذكر كل من سعد الدين ابراهيم وتوال السعداوى فى المراجع السابقة «الملاحظ ان منجزات الثورة فى تحرير المرأة وافساح مختلف الفرص امامها لم تقم الى الريف المصرى بصورة محسوسة وكانت الفئات النسائية التى استفادت من معظم هذه المكتسبات مركزة فى المدن وخاصة الكبرى منها ، حتى فى المدن كانت معظم المستفيدات من الطبقة الوسطى الفقيرة اي انه كما فى عدة ميادين اخرى لحق الطبقات الوسطى بكل شرائحها القدر الاعظم من منجزات ثورة ١٩٥٢ وتظل الاغلبية الساحقة ٧١٪ من النساء الريفيات لا يعرفن القراءة والكتابة ولا يستفدن او يمارسن معظم الحقوق التى أقرتها الثورة فى موائيقها ودساتيرها وقوانينها ..»

وهكذا تزداد الفجوة اتساعا بين القوانين والممارسة الواقعية . بل ان القوانين نفسها باتت مهددة فى ظل غياب منظمة نسائية ديمقراطية تناضل النساء صاحبات المصلحة فى اطارها ذودا عن حق المشاركة السياسية القانونى وسعيا لتحويله الى حقيقة واقعية وتطويره ليحمل كل الساحات، وهو الهدف الذى لن يتحقق حتى يستعصى على أية قوة كانت تقوضه الا اذا كانت أم جلال طرفا فاعلا اصيلا واعيا بذاتيته وحاجاته.

فريدة النقاش

ديمون أجيبون

الأب الروحي

د. رفعت السعيد

الاسم: ديمون أجيبون
تاريخ الميلاد: ١٩٢١
المهنة: تاجر لوحات تشكيلية
محل الإقامة: باريس

كانت السيارة تنزل بنا في شوارع باريس الجميلة، ثم تنهادى إليّ حتى شديد الارستقراطية، ومرافقي المصري الأصل يحاول أن يخفف عني عبء الاقتراب من مبنى تفوح منه رائحة غير مألوفة، إنها الوقار المنتج بالتسريع الذي يوحى إليك بأنك في بيت مختلف، يسكنه أناس مختلفون.. أكثر ثراء..

ودخلت إلى الشقة.. آسف.. «المتحف» فسنذ المدخل وحتى أعماق الصالون تغص الحوائط بلوحات توحى إليك - حتى وإن لم تكن متخصصا - بأنها شيء ثمين. أنه تاجر لوحات تشكيلية.. وهذا بيته، وكنزه، ومعرضه.

كنا في عام ١٩٧٣.. تحديدا في أبريل. حاول كل منا أن يعتصر الآخر، هو يريد أن يعرف كل شيء وأى شيء عن مصر، وهل تنوى أن تحارب كي تستعيد سيناء أم لا، وأنا أريد أن أستنفذ كل الدقائق التي حددها، لا اعتصار كل ما أريد من معلومات عن الزمن القديم.

وأخيرا نجحت في أن أستدير بالحديث إلى ما كان في الماضي.

* كيف أصبحت شيوعيا؟

ويجيب «المسألة بالنسبة لي على الأقل لم تأت دفعة واحدة، وأنا لم اتخذ قرارا من جانبي بأن أصبح يساريا، كنا نعيش في مصر كآسرة أجنبيه أرستقراطية، وكنت أتردد كثيرا على أوروبا، ولم يكن غريبا أن يذهب شاب

ممتلئ حماسا إلى أوروبا وينبهر بها، ثم يعود إلى مصر فيشعر بأن الأمور لا تسير في الطريق الصحيح.. وهكذا تكونت لدى في البدايه افكار اشتراكية خيالية. وكنت كأى شاب أجنبى ذى ثقافة فرنسية أقرأ بالفرنسية، قرأت لجان جاك روسو، ولفيكتور هوجو، ووجدت في مصر بؤسا.. مثل بؤسا.. هوجو.. لكنى لم أكن أعرف ماذا أفعل».

هنرى كيريل

* بمعنى عرفت؟

«في عام ١٩٣٦ كنت في الخامسة عشرة وفي زيارة لباريس سمعت كثيرا عن النضال الاشتراكي وعن الجبهة الشعبية، وكان من الطبيعى أن اتصل باليسار الفرنسى. ثم لاتنس شيئا هاما كان هناك هتلر وانتصاره في المانيا الذى أرعب كل اليهود ومنهم أنا، وكان طبيعيا أن نلجأ إلى مساندة الحركة الديمقراطية المناهضة للفاشية.. ومن هاتين الخلفتين بدأت في الاقتراب رويدا رويدا من العمل اليسارى، وإذا أردت خلفيه ذاتيه فهى أننى كاهن لأسرة غنية جدا، وكتعبير عن نوع من التمرد عليها بدأت أعانى من كونها تستغل الشعب المصرى».

يرجع التساؤل معنى تحديدا وكيف؟

«كنت طالبا في المدرسة اليهودية



بالاسكندرية، وكانت تضم طلابا من مختلف الفئات الاجتماعية، مدير المدرسة اشتراكي النزعه، وكانت مدرسه التاريخ هي مدام آناطوي (انها نفس المدرسة التي ألهمت في ذات الفترة تقريبا أحمد صادق سعد توجهه اليساري) وكانت عضوة في الاتحاد أنصار السلام.. وهكذا وفي الرابعة عشره من عمري كنت في مدرسة مديرها اشتراكي ومدرسة التاريخ فيها ماركسيه، ومناخها العام ديمقراطي ومعاد للفاشية. كذلك كان في المدرسة طلاب فقراء.. ومن التناقض الواضح بين اغنياء جدا وفقراء نسبيا، تولدت مشاعر دفعتني نحو اليسار.. وأصبحت ماركسيا.

* مرة أخرى .. كيف، تحديدا، ومتى تحديدا؟
.. «جذبتني مدام طويي الى اتحاد أنصار السلام، وطلبت مني أن أدرس، وإن أقرأ، وإن أناقش. كنت صغيرا جدا، لكنني كنت متحمسا للغاية. لكنني بعد فترة أحسست اننا أجنب نتحدث مع أجنب عن أجنب، والمصري الوحيد بيننا يشعر بعزلة قاسية، وكان اعضاء الاتحاد بتأثير من بول جاكو دي كوصب حذرين للغاية، خائفين دوما، ويخشون أي تحرك. وأحبطنا ذلك. وقلت في نفسي: اذا كانت هذه هي الشيوعية فأنا لست شيوعيا.

وفي السابعة عشرة حصلت على البكالوريا وقدرت أن أدرس الطب، حلمي القديم تجدد، طبيب يعيش وسط الفلاحين المصريين يعالجهم، ويعالج أطفالهم مجانا

تروتسكي



وينشر الاشتراكية في صفوفهم. وسعيا وراء الحلم الساذج والجميل سافرت الى باريس لأدرس الطب، وهناك أصبحت قريبا من الحزب الشيوعي الفرنسي وإن لم أنضم اليه. لكن نذر الحرب العالميه أجبرتني على الاسراع بالعودة الى مصر. ومرغما عدت الى المتاح الوحيد أتحاد انصار السلام، وهناك إعتبروني متطرفا ومشاعبا. وفي نوفمبر ١٩٣٩ كنا أربعة من المتمردين على.. التردد والخوف وعلى إنحصار العمل وسط الاجانب، وعلى الابتعاد عن المصريين ومشاكلهم الحقيقية.. وانفصلنا وجلسنا معا انا وراؤول كورويل شقيق هنري كورويل ومارسيل اسراييل، وفتاه يونانيه لا اذكر اسمها لكنها كانت صحفية وأصدرت معي فيما بعد مجله «دون كيشوت». وكان مارسيل أكثرنا خبرة ومعرفته واحتكاكا بالمصريين لكنها كانت خبره متواضعة.

.. «قررنا نحن الاربعة اننا «الحزب الشيوعي المصري» وكانت هذه سذاجه مفرطة، وربما كانت محاولة لبث الشجاعة في نفوسنا. لكنها لم تكن تعبر عن أي وجود واقعي».

«كان مارسيل يعمل في مصنع قرب حلوان، وكانت لديه بعض علاقات بالعمال وبعض الشباب، وكنا على علاقة ببعض الطلاب. وتأسس النادي الديمقراطي، وانضمنا اليه. كنت منذ نوفمبر ١٩٣٩ أعتبر نفسي شيوعيا، وعندما أسس هنري كورويل النادي الديمقراطي، قررنا أن ننضم اليه لنعمل في داخله ونكسب عضويته لصرفنا. كذلك إنضمنا الى جماعة الفن والحريه. وهم مجموعة من الفنانين السبراليين منهم جورج حنين، رمسيس يونان، كساميل العلمساني... كانوا يختلفون معنا، لكننا قررنا ان نتعاون معهم كمجموعة مستنيره، بينما كان بول جاكو يحذر من التعامل معهم قائلا إنهم: تروتسكيين.

وأصدرنا مجلة «دون كيشوت» بالفرنسية، وكانت افتتاحية العدد الاول عن الاتحاد السوفيتي، وكان الموقف معقدا للغاية، كتبت الافتتاحية أنا وراؤول، كانت فترة حرب بين السوفييت والمانيا النازية، وكان الكثيرون يهاجمون السوفييت بعنف، حاولنا ان ندافع بكلام غير واضح عن السوفييت وان نبرر موقفهم.. كانت هناك رقابة، وكنا مضطرين ان نتلاعب بالألفاظ، ولم يكن يمكننا الدفاع عن السوفييت. وغضب

مارسيل.. وتركنا..

وتوقفت «دون كيشوت».

* المجلة الجديدة

عن طريق «دون كيشوت» تعرفت على رمسيس يونان، وقررنا ان نعمل معا في «المجلة الجديدة» التي يصدرها سلامه موسى. وفي البداية أصبحنا شركاء، ثم اشترت منه المجله. كان رمسيس يونان يتلاعب بي هو وأصدقاؤه. كنت أنا الممول وكانوا يعرقون انني لا اسمع بالهجوم على السوفييت. وهم كانوا تروتسكيين يعتبرون مهمتهم الاولى إيداع السوفييت، وفي البدايه كانت المالا فقد كان السوفييت يتراجعون امام الالمان، ولكن بعد معارك ستالينجراد وبدايه الصمود السوفيتي ثم الهجوم، قرروا هم الهجوم على السوفييت. ورفضت، وانقسمنا. ورغم أنني كنت قد دفعت كامل ثمن «المجلة الجديدة» الا أن العقود كانت باسم رمسيس يونان، فأخذ المجله، لكنها مالبثت أن توقفت، بعد أن توقفت أنا عن تمويلها.

ورغم ذلك لم أراجع عن تمويل أي مشروع تقدمي. فقد تعرفت بشاب اسمه أسعد حلیم، ولم يكن من مجموعتنا مع ذلك أسست له من أموالی دار نشر هي «دار القجر».

وخلال تقدم القوات الهتلريه الى جبهة العلمين سافرت الى فلسطين.

*يوغسلاف ويونانيون.

.. «وبعد عودتي الى مصر بدأت في

د.فؤاد مرسى



الاهتمام بالمسألة اليوغسلافية. كان في مصر ٢٨٠٠٠ مهاجر يوغسلافي أتى بهم الصليب الأحمر ومنظمة «أوتروا» وكدسهم في معسكر في منطقة الشط بالقنال. وكانوا قد أتوا وبينهم تنظيم شيوعي قوى إختارته القيادة في يوغسلافيا، وقد حاولت المخابرات الانجليزية جهد طاقتها ان تدمر هذا التنظيم. وحاولت أنا ان أساعدهم.

وقد إشتراك أنا وزوجتي وعدد من السيدات الانجليزيات في تكوين لجنة للاهتمام بهم، وقامت اللجنة بجمع تبرعات وتقديم مساعدات هامة لهم.. ولفترة ليست بالقصيرة كنت أركز نشاطي في هذا المجال. وكانت هناك أيضا مشكلة الشيوعيين اليونانيين، كانت في مصر مجموعة كبيرة من التشكيلات العسكرية اليونانية، وكانت تحارب مع جيوش الحلفاء ضد النازي، وكانت القيادة العسكرية الانجليزية تعرف بوجود نفوذ شيوعي واسع وسط هذه القوات، وكانت تختار الوحدات العسكرية التي يتمتع فيها الشيوعيون بنفوذ كبير لتزج بهم في معارك غير متكافئة مع العدو بهدف تدميرهم... وكانت حريصة على إبعادهم عن الجبهة اليونانية.. وقد قام الجنود اليونانيون في مصر بخمس انتفاضات كبيرة تحت قيادة الشيوعيين، إحتجاجا على ذلك. وكنا نساعدهم مساعدات كبيرة، وفي إحدى الانتفاضات حاصرتهم القوات البريطانية في ثكناتهم بالاسكندرية ومنعت عنهم الطعام، وتحركنا نحن، واتصلنا بعدد من الضباط والجنود الشيوعيين الانجليز وعن طريقهم هربنا لهم الطعام ونظمنا خط مراسلات بينهم وبين قيادتهم..

ثم تركت مصر؟

وفي ١٩٤٥ بدأت الحركة المصرية في الانطلاق، وأحسست ان جذورها بدأت تتعمق، وبدأت أشعر انني بوضعي كأجنبي وثقافتى الاجنبية عاجز عن تقديم المزيد. وكان هذا إحساس بالنسبة لبقية الاجانب، وقررت أن أترك مصر، وغادرتها الى باريس حيث إنضمت رسميا الى الحزب الشيوعي الفرنسي.

.. والى هنا ومحاول شهرزاد ان تسكت عن الكلام المباح

بدأ يتمنع.. ويتردد.. ويصمت.

كنت أعرف أنه كان قد أصبح مسئولاً عن المجموعة المصرية في الحزب الشيوعي الفرنسي. وسألته مباشرة وبلا مواربة.



د. اسماعيل صبرى عبد الله

وأجاب: «أتى الى فرنسا طلاب مصريون كثيرون بعد الحرب العالمية الثانية.. وكان هناك مصريون سابقون مقيمون في فرنسا، وفي هذا الحين تواجدت مجموعة حزبية كلفها الحزب الشيوعي الفرنسي بالعمل في هذا المجال.. وهذا هو كل شيء».

.. لكن المؤرخ لا يفتن بعبارة «وهذا هو كل شيء».

وألح وأجمع معلومات من غيره لأصل الى شكل المجموعة...

مصطفى صفوان - فؤاد مرسى - اسماعيل صبرى عبد الله وغيرهم..

ونعود الى د. فؤاد مرسى، ونستمع اليه «في عام ١٩٤٨ وبعد حملات القبض الواسعة والانتقاسات العديدة كتبت قيادة المجموعة (مصطفى صفوان واسماعيل صبرى وأنا) رسائل الى اصدقائنا في مصر تقترح عليهم العمل على تأسيس حزب شيوعي لكن الأمر لم يتحقق. وفي ذلك الحين كنت قد انتهيت من رساله الدكتوراه، وعدت الى مصر، وكنت بدرجة أو بأخرى مفوضا من الرفاق الفرنسيين لبدء نقاشا مع من بقوا من حدثوا لتأسيس الحزب».

ونعود الى رمون أجيمون الذي أصبح وبصورة مفاجئة شديد الحذر «كان الهدف هو توحيد الشيوعيين المصريين وإعلان الحزب، اما عن علاقتي بمجموعة ما (تنظيم الحزب الشيوعي المصري (الرأيه) فالحقيقة انه

هنا في باريس طلاب مصريون شيوعيون كنت على علاقة حزبية بهم، وبعد عودتهم كنا نراسل، وكانوا يأتون لزيارتي ونتناقش في أحوال مصر بطبيعة الحال» وبعد الحاح يتنازل فيمنحنى قطره من المعلومات: «وربما كنت أكثر إهتماما من الآخرين بهذه المجموعة.. وربما كانت علاقاتي أوثق باصدقائي القدامى من الطلاب الذين عملوا معي في المجموعة المصرية، وحتى بعد أن عادوا الى مصر.. كنت أقول لهم رأيي.. فقط رأيي ولا أصدر توجيهات».

نشرة الشرق الاوسط

ومع عودة د. فؤاد مرسى، وبدء تأسيس تنظيم الحزب الشيوعي المصري (الرأيه) صدرت في باريس نشرة اسمها «الشرق الاوسط» وبدأت هذه النشرة في نشر بيانات وتقارير ومعلومات عن مصر وأوراق صادرة عن «الحزب الشيوعي المصري» بما جعل البعض يتصور انها النشرة الخارجية لهذا التنظيم.

وأقاجىء رمون أجيمون بهذا السؤال. فيقول «عندما فتحت السجون والمعتقلات في مصر قررت القيام بعمل اعلامي لمساعدة المناضلين الشيوعيين في مصر والدفاع عنهم. ولكن ولكي يمكن لهذه المجلة أن تجد قراء في أوروبا كان لابد من عدم الاكتفاء بالحديث عن المعتقلين، وإنما نتحدث عن أوضاع مصر بشكل عام. وقد صدرت النشرة في نهاية ١٩٤٩ وتوقفت في نهاية ١٩٥١. وكانت تصدر شهريا بشكل منتظم. وكنت انا الممول، وحررتها أنا ومجموعة من الاصدقاء».

وعلى مدى ماتبقى من وقت اللقاء حاولت أن أعترض المزيد.

قلت: يقولون، إنك كنت مسئول المجموعة المصرية في الحزب الشيوعي الفرنسي؟

فقال: كنت معهم. نعم

قلت: مسئول. أم معهم.

قال: لماذا نهتم بهذا التحديد (وتشاغل عني بالنظر الى إحدى اللوحات وكأنه يراها للمرة الأولى).

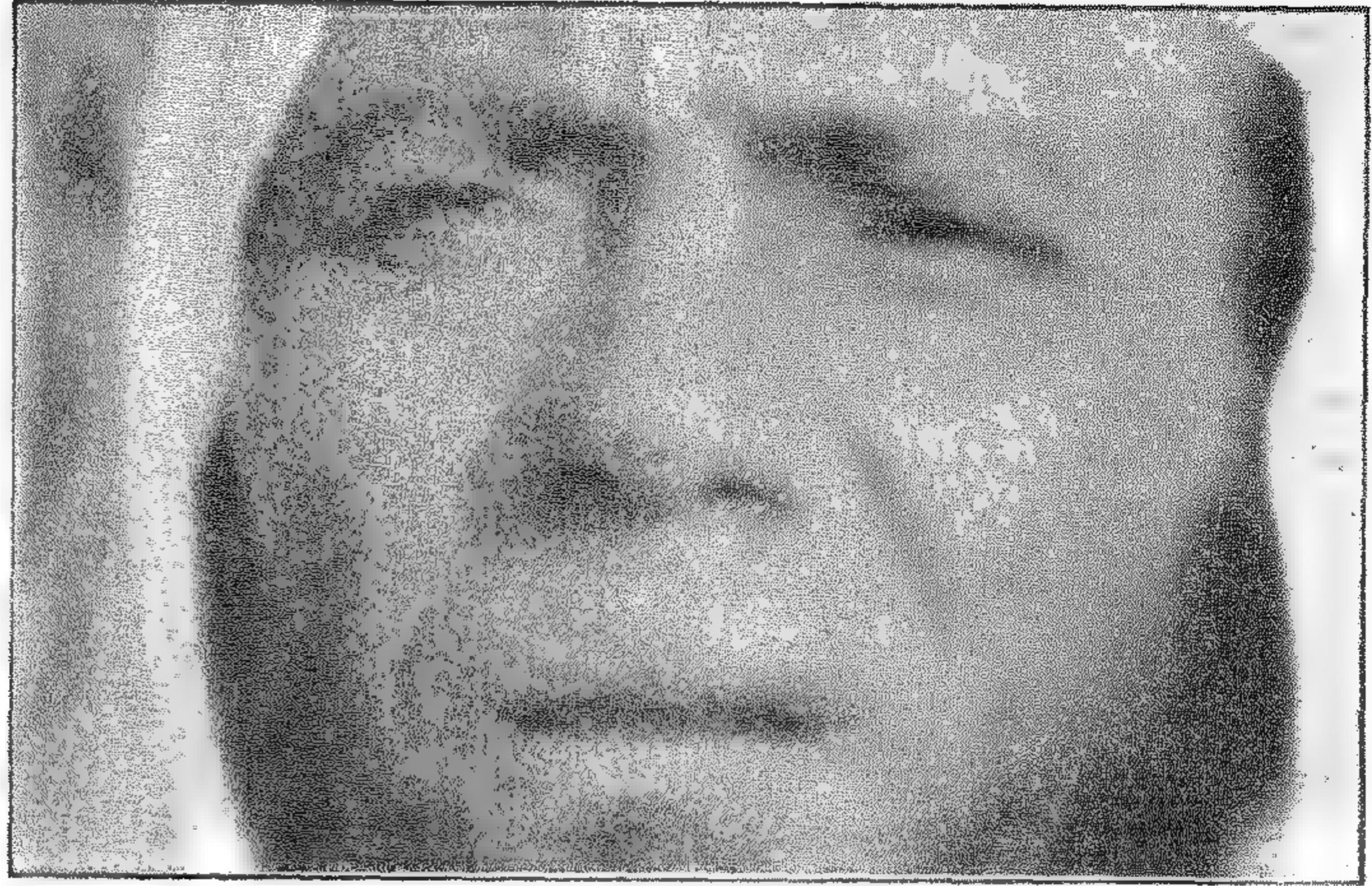
قلت: قالوا انك الاب الروحي لمجموعة الرأيه.

قال: كانوا اصدقائي. ألايكفيك هذا؟

قلت: ثمه فارق بين الصديق والأب الروحي.

قال: كانوا اصدقائي اتصلنا ببعضنا كثيرا. تناقشنا، تفاهمنا، أبدت رأيي، أبدوا آراءهم.. الا يكفيك هذا».

ونظر في ساعته أكثر من مرة. واكتفيت.



حول فيلم الارهابي

عادل إمام .. من شتاف الصامتين إلى شعارات الحكومة !

أحمد يوسف

مشارف القرن الواحد والعشرين. وهي الظواهر التي تجمعها سمة واحدة تشير إلى الخلل الحقيقي، وهي أن جانبي الحوار ينتسمان إلى أغلبية ساحقة تواجه أقلية ضئيلة، تستخدم فيها الأغلبية الصوت العالي والعبارة الرنانة، وتحاول الأقلية أن تدافع عن نفسها وموقفها فيضيع صوتها في الضوضاء الصاخبة، بينما تعيش الجماهير - صاحبة المصلحة الحقيقية - حياتها اليومية وكأنها تمضي في طريقها لا تصغي لهذا الجانب أو ذاك، لأنها ترى أنه حوار لاناقة لها فيه ولا جمل.

تلك هي الجماهير التي ينظرون اليوم إلى إقبالها على فيلم «الارهابي» على أنه استفتاء شعبي حول الارهاب، لكنهم لم يروا منذ عقد من الزمان في الإقبال الجماهيري ذاته على فيلم «المعقول» أي دلالة! وهي الجماهير التي يعتقدون أن فيلم «الارهابي» يقدم لها المفاهيم الصحيحة حول التطرف، وإن لم يكلف أحد منا خاطره أن يتساءل في جرأة حقيقية، محتاج إلى قدر

أخشى أن أقول أن التطرف - حقيقة أم مصطنعاً - قد أصاب بعدواه الكثير من جوانب حياتنا اليوم، حتى أصبح من السهل أن يغير المرء رأيه من النقيض إلى النقيض بين عشية وضحاها، بل إن من الأسهل أن تراه في الحالتين مدافعاً عن رأيه بنفس القدر من الحماس والتعصب، بقدر حماسه لتسفيه الآراء المعارضة، وهي «الحالة» التي تبدو واضحة من خلال ودود الأفعال حول ظاهرة فيلم «الارهابي»، كما تبدو من خلال ظواهر أخرى عديدة، بداية من انتخابات النوادي الرياضية والاجتماعية، وجوائز المهرجانات السينمائية، وانتهاء بكل القضايا المصيرية التي ترسم صورة للوطن وهو على

عندما كانت أقلام عادل إمام خلال الثمانينات تحقق نجاحات جماهيرية هائلة، كانت معظم الكتابات النقدية تتناول أغلب هذه الأفلام بنوع من التعالي وربما التجاهل أيضاً، فهي إما تنصرف عنها على اعتبار أنها لا ترقى إلى مستوى النقد، أو كانت تنصدي لها بالتحليل والتقييم فتصل إلى نتيجة واحدة، هي أنها تتعلق الجماهير وتغازل غرائزهم. فجأة، ومع عقد التسعينات، طرأت تحولات سريعة على هذه الكتابات، فباتت قبل إلى المديح، خاصة مع أفلام عادل إمام التي «بدا» للبعض - ومعهم بعض الحق - أنها تحولت إلى اتخاذ مواقف سياسية ناضجة، لكن موجهة الإشادة و«التأييد» وصلت إلى ذروتها مع فيلم «الارهابي» الذي كاد أن يصبح موقفك منه هو الذي يضعك إلى هذا الجانب أو ذاك، فإما أن تكون مع «الارهابي» فتعلن عن رفضك للإرهاب، وإما أن تبدي بعض التحفظات على «الارهابي» فتصبح مهدداً بالنظر إليك على أنك قاتل الإرهاب والارهابيين!

هائل من القدرة على مواجهة الحقائق أيا كانت مراوتها، حول إذا ما كانت هذه الجماهير تعرف بقضية الدكتور نصر حامد أبو زيد، أو إذا ما كانت - على الرغم من إدانتها للإرهاب - لا ترى في الدكتور فرج قودة علمانيا مرتدا يستحق إقامة حد الردة!!

إنها الجماهير التي تتركها الأغلبية مع سبق الإصرار والترصد، وتبتعد عنها الأقلية بسبب الحصار المفروض عليها، لكي يعيث في عقولها أصحاب الفكر المتطرف في كل الميادين. فهذه الجماهير ليست كتلة جامدة خامدة، وإنما هي كائن حي يتشكل ويعاد تشكيله يوما وراء يوم، يريد أن يأكل ويشرب ويتناسل، كما يبحث لأسئلته الحائرة عن إجابة، يجدها جاهزة، قاطعة مانعة، لدى أصحاب الفكر المتطرف.

والاطمئنان إلى أن المصريين لم يعرفوا الإرهاب طوال تاريخهم كما يزعم البعض ليس فقط جهلا بالتاريخ، لكنه جهل بالمستقبل أيضا، بل هو في جوهره يشبه الوقوع القصدى المتعمد، أو الساذج الغافل، في فخ المفهوم السطحي الذي تردده وسائل الإعلام حول ظاهرة الإرهاب، فلا ترى فيه إلا سطحة الذي يبدو كأنه ينتظم مجموعة من الأشرار الخارجين على القانون، بينما تتجاهل الكتلة الأكبر من جبل الجليد العائم، التي تعيش على حافة الفتر، وتركن إلى الأفكار المعترفة، وترى العلم والعلمانية كفرا صريحا.

بطل الزمن الروي

إن شئت دليلا على ذلك التيار المتطرف الذي يقود جبل الجليد نحو الارتطام الهائل، فليس هناك دليل أكثر وضوحا من جماهيرية عادل إمام ذاتها، الذي نستطيع أن نؤكد - دون تعصب لرأينا - أنه ليس أفضل الممثلين المعاصرين كما يزعم البعض، لكنه ينتمي إلى عالم «النجوم» الذين لا يتعرض فيهم أن يجيدوا فن التمثيل وإن نظرة واحدة إلى التعبير المرسوم على وجهه في دورين متناقضين تماما (الضابط في «النمر والأنثى» والمستطرف في «الإرهابي») يؤكد أنه ينتمي إلى عالم النجوم أصحاب الأتعة الفنية الثابتة، الذين لا تصنعهم مواهبهم الفنية بقدر ما يصوغ ملامحهم وسماتهم السياق التاريخي، بأبعاده الاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من أن البعض يتحدث عن عادل إمام على أنه «فنان عبقري، وملهم على نحو غامض» (هكذا)، بينما يستفيض البعض

الآخر في مواهبه الخارقة، فإن الجميع يظهرون بين السطور إجماعا على أن عادل إمام يمثل دائما دور عادل إمام، لكنهم لا يعلنون عن ذلك بوضوح وصراحة، وإن لم يكن هذا مستغريا في عالم السينما، حيث كان جيمس دين يمثل دائما جيمس دين، وعماد حمدي يمثل دائما عماد حمدي. لكن ما يلتفت الانتباه حقا هو أنها المرة الأولى في تاريخ السينما المصرية التي يحصل فيها نجم كوميدى على هذا القدر من النجاح الجماهيري، ليس بالمعنى الذي استطاع تحقيقه نجيب الريحاني مثلا في قناع الموظف الكهل سيء الحظ، أو اسماعيل يس في قناع الساذج طيب القلب، وإنما الجماهيرية التي تجعل النجم الكوميدي عادل إمام على الشاشنة تجسيدا لأحلام الجماهير، فيتوحدون معه في ظلام قاعة العرض.

لقد كانت تلك هي جماهيرية عادل إمام الجارفة خلال الثمانينات، التي تجاهلتها أغلب الدراسات النقدية، أو لعلها لم تصدقها أو تدرك مدى عمقها، لكنها كانت الجماهيرية التي تشير إلى دلالات اجتماعية وسياسية على درجة كبيرة من الأهمية. وقد حاول كاتب هذه السطور (العدد الثاني من «اليسار»، أبريل ١٩٩٠، وكذلك العدد العشرون من «الثقافة الجديدة»، مايو ١٩٩٠)، أن يشير إلى أن بعض تلك الدلالات التي تكاد أن تصبح تجسيدا فنيا لوجدان الجماهير، أو كما يطلق عليها الدكتور سيد عويس «هتاف الصامتين». فقد كانت معظم أفلام عادل إمام - حتى أكثرها سذاجة - تدور حول بطل من صفار الناس، يحمل مرارة عميقة تجاه أصحاب السلطة والسلطان، الذين يراهم مواطنين مع

الأثرية، في عالم لا يحكمه إلا قانون القوة، ولا يجد فيه العدل فرصة للحياة. في مثل هذا العالم ليس هناك من طريق إلا أن يصبح «البطل» لصا في مجتمع اللصوص، باحثا عن الثراء بكل السبل، لأن ميزان المجتمع يميل دائما لمصلحة الأغنياء، أو أن يلجأ فيه «البطل» إلى التمرد بالخروج على القانون لأنه زمن يتم فيه «تفصيل» القوانين، بل ربما انتهى «البطل» أيضا إلى العنف الدموي في أفلام عديدة (لعلها تمثل النسبة الأكبر من أفلام عادل إمام)، كانت تثير استياء المثقفين، لكنها كانت تنال استحسان الجماهير التي صنعت عادل إمام بطلا سينمائيا محبوبا، لأنه العنف الذي يعبر عن فقدان الأمل في أن يعود ميزان العدل إلى نصابه.

ومن الحق القول أن هذا العنف الذي نرفضه دائما، في الفن والحياة على السواء، بينما ترضاه الجماهير كنهاية سينمائية «سعيدة»، ليس في ضمير البسطاء إلا حلما غائما مشوشا في فترة تاريخية حالكة، يصنع لها بطل من «الشطار» من أمثال على الزبيق المصري أو حمزة الهلوان أو أدهم الشرقاوي، الذين كانوا ينتمون على نحو أو آخر إلى طائفة الخارجين على القانون، لكنهم كانوا جميعا أبطالاً ملائمين لفتراتهم التاريخية، فالبطل ليس دائما تجسيدا لأكثر الملامح إيجابية في الشخصية القومية، بل إن الشخصية القومية ذاتها ليست كلا مصمتا مغلقا، وليست خصلة سلبية موروثية، وإنما تتراوح بين الإيجاب والسلب، مع حركة بدول التاريخ بين فترات الصعود والهبوط، فماذا تنتظر إذن من «البطل الفنى» الذي يصنع وجدان الجماهير في ظروف تحمل ظلالا من القهر والاستكانة والانسحاب؟!

القضية بين الأصالة والتقليد

بهذا البطل دخل عادل إمام إلى قلوب الجماهير كما تسلك إلى عقولهم، وكانت تلك الجماهيرية إحدى وجوه ظاهرة التطرف. ونحن هنا لا نقصد ذلك المعنى الشائع الذي يصنع منها غولا أسطوريا بشعا، وإنما نشير إلى موقف من الحياة حين لا تمنحك الظروف فرصة لكي تجد وتحقق ذاتك الحقيقية، وتدفعك إلى أن تشعر بفقدان الانتماء إلى «الوطن»، لأن الوطن ليس هو تلك الكلمة التي بلا معنى وتتردد في الأغنيات ووسائل الإعلام، (ويدفعون باسمها الجماهير إلى أتون الحرب كما كان بريخت يشير في بعض مسرحياته،



وعادل أمام في «الارهابي»



هادل أمام في «النمر والأنثى»

تكشف عن الجانب الطيب فيه، فيتخلى عن نزعتة الإجرامية عما يعتبره زملاؤه خيانة لهم. فيعاقبونه بالقتل. لكن الرغبة الملحة في تقديم فيلم عن الإرهاب والإرهابيين كانت وراء الإسراع بتلقيق هذه الحبكة لتصبح على علاقة ما بقضية التطرف، ولم يكلف ذلك الأمر كاتب السيناريو إلا إضافة بعض سطور الحوار هنا وهناك. وبعض الملامح المتعجلة التي رسمها فوق بعض الشخصيات. لكن جميع الشخصيات دون استثناء ظلت مسطحة شاحبة وكأنها تخرج من الحياة الحقيقية، لأنها ماتزال مجرد دمي تدور في الحبكة الأصلية التي تكاد أن تصبح نسخة باهتة لمسرحيات «سوء التفاهم» التقليدية، التي سوف تعتمد على تلفيق المواقف لكي تطيل من إقامة الإرهابي بين أفراد الأسرة، والذين لن تدرك أبدا لماذا هم على هذا القدر من الطيبة والترحيب بالوافد الغريب!

وأرجو ألا تصدق من يشير إلى علاقة الفيلم برواية «في بيتنا رجل»، لأن

كان بطل عادل إمام إذن يقف في صفوف «الأهالي»، فإذا به ينتقل إلى صف «الحكومة»، وإن كان البعض يتحسك في أنهما كليهما - الأهالي والحكومة - يقفان صفا واحدا ضد الإرهاب، وهو أمر لاشك فيه، لكن الشك الحقيقي هو في التناقض الكامل بين رؤيتهما لجذور الإرهاب ووسيلة مواجهته، ليس على طريقة حرب العصابات، والثأر المتبادل بين صفوف الشرطة والإرهابيين، وإنما في القضاء على الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تغذي التطرف، وتجعله موقفا من الحياة.

وإذا كان فيلم «الأرهابي» قد قدم المتطرفين في صورة «عصابات» ليس لديها إلا الرغبة في الإيغال في المزيد من الجرائم الدموية، فليس سرا أن الحبكة الأصلية لسيناريو ليتين الرملي كانت بالفعل حول عصابة من اللصوص، يختفي أحد أفرادها عند عائلة لاتعرف حقيقة، لكنها تنجح يوما وراء يوم في أن

كما يدفعون باسمها الجماهير إلى هاوية السلام كما تشير أحداث التاريخ)، لكن «الوطن» هو الحاجات الإنسانية البسيطة إلى لقمة عيش، وبيت، وعمل، وعندما يصبح تحقيق هذه الحاجات مستحيلا يصبح المرقف الأمثل من الحياة هو رفض الحياة ذاتها، مرة بالسخرية الجارحة الجارحة، وأخرى بالعنف الدموي!

إن كان هناك انشقاق حقيقي لفيلم «الإرهابي» فهو موقفه من تلك القضايا، ورؤيته لجذور ظاهرة التطرف، وتجسيده لمعنى كلمة «الوطن»، فإننا نراه قد وقع فيها جميعا في مآزق ترديد الشعارات الإعلامية التي تبالغ في التبسيط، ولا تضع يدها على جوهر الحقيقة، مما يجعلنا من ناحية نفقد الثقة في قدرة السلطة على مواجهة التطرف والإرهاب إذ تراها مسألة أمنية خالصة، بقدر ما يجعلنا أكثر ثقة في عجز السلطة عن أن تصنع-لنفسها على الأقل- صورة واضحة لمستقبل الوطن.

المقارنة سوف تفضح وقرع القيلم في المفاهيم الساذجة وتسطيح كل القضايا، بقدر ما يضع أصحاب المقارنة في ورطة حقيقة، لأن الرواية تتحدث عن مناضل وفدائي وطني لجأ إلى الأرهاب كوسيلة للعنف الثوري، وهو وجه آخر للإرهاب قد نختلف نظريا حول مشروعيتها، إلا أنه بغیر التعاطف كما حدث للأسرة في الرواية التي بدأت مسالة بعيدة عن السياسة وأشواكها، وانتهت إلى حماية «الإرهابي».

بل إن هذه المقارنة تستدعي أيضا تلك الصور الساذجة التي وقع فيها الأغلب الأعم من الأفلام المصرية التي تتناول قضايا سياسية. وليس بعيد عن الذاكرة تلك الأفلام التي قدمت صورة ساذجة لما يسمى «العهد الهائد» من خلال سينما الخمسينات والستينات، كما أنه ليس بأقرب من أفلام «مراكز القوى» التي تصور حقبة الستينات كلها على أنها عصر مظلم من مكائد المخابرات ومعتقلات التعذيب، وأن رجال الحكم لم يكونوا إلا مرضى بسادية مبعثها عجزهم الجنسي.

لقد انتهى «الإرهابي» إلى النهاية ذاتها، فأصبحت الحدوتة كلها أشبه بملودراما الصراع بين الأسود والأبيض، الخير والشر، وعلى الإرهابي أن يختار طريق العبور بين العالمين، بين الظلام والنور، ليموت تائباً بين أحضان أفراد الأسرة برصاص الإرهابيين والشرطة وهو ينادي على سيادة الأسرة كأنها أمه (١)، لكن القيلم لم يترك لنا فرصة واحدة لكي نفهم كيف تم هذا التحول الدرامي والفكري والسياسي، أو بالأحرى كيف تخلى فجأة عن دوافعه الأصلية للبحث عن بيت وزوجة (وهو الأمر الذي أشار إليه السيناريو على نحو متعجل)، إلا إذا كان القيلم دعوة لكي تتبنى كل أسرة غنية واحداً من الإرهابيين حتى يخلع عن نفسه ثوب التطرف!! (ناهيك عما أشار إليه بحق بعض النقاد، والعديد من المشاهدين العاديين، بأن حياة العائلة، كما صورها القيلم لا تمثل أبداً إلا مظهراً من استفزاز الأثرياء المترفين الذين يدفع سلوكهم في مجتمع يقف فيه الملايين على حافة الفقر إلى مزيد من التطرف).

عودة إلى البطل «الفهلوي»

لماذا إذن نجح فيلم «الإرهابي» هذا النجاح الجماهيري الساحق، الذي يفخر البعض بأن وكالات الأنباء العالمية قد أشارت إليه، بينما لم تشر بالطبع في الماضي إلى نجاح «المفسول» أو «شعبان تحت الصلح» أو

«رجب فوق صليح ساخن»

لقد تناسى البعض أن نجاح «الإرهابي» يقف على أرض جماهيرية عادل إمام طرأ عقد كامل، كما يتجاهلون أنه يكاد أن يكون القيلم الجديد الوحيد الذي يعرض في عدد هائل من دور العرض، لأن العديد من المنتجين اختاروا تأجيل عرض أفلامهم إلى موسم انتها الامتحانات، بل أيضا إلى ما بعد انتهاء مباريات كأس العالم القادمة، وقد تبدو هذه الأسباب في انفراد «الإرهابي» بالسوق أسبابا تجارية محضة، لكنها تشكل عاملا هاما في نجاح أو فشل الأفلام، بصرف النظر عن جودتها الفنية.

لكن الأهم هو أن صورة بطل عادل إمام في القيلم تبدو في جوهرها وفي الجانب الأكبر من الأحداث تنوعا على بطله المتمرد ذاته، الذي يشعر بالحرمان، العاطفي والجوع الجنسي بقدر ما يعاني من الفقر. ولم تكن تلك «النمرة» التي رآها أكثر النقاد مقحمة على السياق، لأن عادل إمام قد وضعها بنفسه، للبطل وقد ثمل من الشراب في الحفل الراقص، فمضى يعلن عما في أعماقه من سخط المحرومين في خطبة مدوية: «يا قوم.. يا أهل البدع والنار.. يا أهل الطلبة والمزمار.. يا أهل لوط.. إني أرى روسا أينعت وحنان وقت طيرانها.. لتسقط الحكومة والشرطة.. الأحياء منهم والأموات واللى جاي في السكة».. لم تكن هذه النمرة التي حققت ذروة الكوميديا عند الجمهور إلا الجانب المخفى الماكر الذي يغازل مشاعر السخط عند الجماهير، وقد تبدو بالمقاييس النقدية الصارمة بعيدة عن المعالجة الفنية البارة، لكنها تؤكد ما نذهب إليه من أن أفلام عادل إمام الجماهيرية لا تسعى إلى الاكتمال الفني بقدر سعيها الدائب إلى أن تلمس بذكاء الأوتار الكامنة في وجدان الجماهير.

ولنقارن أيضا كيف تصورت العائلة أن الإرهابي هو أستاذ في الجامعة، يكتب في مذكراته الأشعار الرقيقة (يقتبسها القيلم بوقاحة من أشعار صلاح عبد الصبور)، فإذا ببطلنا مرهف المشاعر والأحاسيس جدير بهذه الأشعار، بينما صاحبها الحقيقي ليس إلا رجلا فظا غليظا يثير الغثيان. فهذا وتر آخر تلعب عليه أفلام عادل إمام، حين تنحاز

إلى جانب الجماهير البسيطة، وتضعهم في تناقض مع المثقفين!!.

على الرغم من ذلك كله، فليس هناك من شك في أن «الإرهابي» يلمس بعض الأفكار اللامعة، حين يشير إلى أن التطرف يمكن أن يمتد إلى كل الأديان، أو حين يلمح إلى أن النضال ليس حكرا على من يتصورون أنفسهم جنود «الجهاد». لكنها الأفكار التي تطفو فوق السطح وتختفي كأنها فقايق الهواء، بينما ما يبقى في وجدان الجماهير هو صورة ساذجة لعصابات الإرهابيين، وصورة إنسانية رقيقة تشير الإعجاب لواحد من رجالهم المخدوعين في أفكارهم، لكنه ليس إلا تنوعا على القناع التقليدي للنجم عادل إمام.. الفهلوي الذكي الذي يعتكر بعصفيل الغباء، المتمرد الذي يصطنع الامتثال، المذهب الذي يضطر إلى الوقاحة.. لذلك لم تصدق الجماهير تلك النهاية الميلودرامية المفتعلة، التي يعود فيها البطل وقد اختار الموت المجاني لأن «الحب» قد داوى أفكاره المتطرفة.

«عاطفي وحساس وحزين» تلك هي الكلمات التي وصفت بها ابنة الإسرة الرقيقة البطل الإرهابي، وهي الصفات التي يتحلى بها بطل عادل إمام في كل أفلامه حتى لو كان مجرما عريقا في الإجرام. وما هي تتردد هنا أيضا لكي تستكمل صورته التقليدية حتى لو كان إرهابيا لكن صورة النجم الثابتة- والتي هي السبب الحقيقي وراء النجاح الجماهيري للقيلم- تضع القيلم كله في مأزق، إذ أننا لانعرف أبدا لماذا إذن لجأ البطل إلى التطرف والإرهاب. وهذا هو السؤال الذي يجب أن نطرحه في البداية والنهاية، حول ما إذا كان «الإرهابي» ليس إلا استغلالا للنجم لصنع فيلم يرده النظرة الإعلامية الرسمية السطحية حول الإرهاب، واستغلالا من النجم لقضية سياسية ساخنة؟

إن أردت إجابة عن هذا السؤال، فلنتحدث عن الأفكار التي تركها القيلم في المساحة الهائلة الفارغة داخل وجدان القطاع الأكبر من الجماهير، في هذا السياق التاريخي المضطرب، تلك المساحة المظلمة التي نتركها بدون أي مشروع قومي لإقامة مجتمع عادل يرفع عن كاهل الناس أثقال الظلم، ووطن قوى ينفذ عن نفسه التبعية، والهيوان، تلك هي المساحة المظلمة التي تبدو كأنها «وجدان جماعي للإيجار» (١)، تتركه لتسكنه الأشباح ويقيم فيه التطرف- بكل درجاته وأشكاله- دولته وسلطانه.

التليفزيون وأخبار العالم

صباح الخير

يا جنوب أفريقيا

ماجدة موريس

كأمريكا وترقيها لمولد دولة لها ملاح خاصة في قارة مهمة، فكل البلاد والقارات مهمة بالطبع لأمريكا، أنه اهتمام بالدور الذي من الممكن أن تقوم به أمريكا في تلك المنطقة، وهو أمر مختلف عن إحساس المشاهد بالاهتمام الأوروبي بنفس الحدث.

لكن والحق يقال، فإن الحالة المهنية هنا جدية بالاحترام في حد ذاتها لأنك تشعر أنهم يبذلون جهدا خارقا لتقديم ما لا يقدمه غيرهم، فكل الأحداث والوقائع والأشخاص المرتبطون بها، وكل الأنظمة والحكومات والعهود مطروحة على المشاهد في وقت الحدث، وإذا كنا في مصر قد بدأت علاقتنا بجنوب أفريقيا منذ وقت بعيد وحيث صعد الزعيم عهد الناصر عداء ضد نظامها العنصرى

في إطار حركة التحرر الوطنى العربى والأفريقى، وكنا في تلك المرحلة نقرأ الكثير عن كفاح السود فى الدولة العنصرية والتي يساندها الإنجليز والأمريكان ويرفضون فرض عقوبات رادعة عليها، فإن الزمن جرى لنخرج نحن فى مصر من المولد بلا إكمال للدائرة التي فتحتها إعلاميا وقتها، فلم يعيش المشاهد للتليفزيون المصرى هذا الحدث الفذ ويدرك معناه وقد بخل عليه التليفزيون بهيئة مثل تلك البعثات التي ترافق فرق الكرة أو حتى مهرجانات السينما. وبخل عليه حتى باحتفال خاص متميز على خريطة البرامج اليومية يقدم هذه الأسطورة التي قدمتها كل قنوات التليفزيون فى العالم بما يليق بها، ويليق بمكانة مصر وعلاقتها القديمة المتينة بكفاح الأفارقة السود ضد البيض العنصريين. وقد يقول قائل أن شبكات الأخبار العالمية تقتات على هذه الأحداث لأنها شغلتها. ولكن شبكات الأخبار هذه مهما تقدمت تدرك جيدا قيمة الحدث وأهميته وتسخر كل أجهزتها من أجله. وبهذه المناسبة فإن كلا من القنوات المذكورتين لم تكفى فى هذا الأسبوع نفسه عن تقديم «الحدث الفلسطينى» من كافة الزوايا، وتقديم لقاءات مع شخصيات هامة حوله فى الداخل والخارج، وتحليلات وأرقام، بالإضافة للتحقيقات الداخلية الدقيقة عما حدث وقت التوقيع فى الشارع الفلسطينى فى غزة وأريحا، وفى إسرائيل أيضا، وموقف معظم الأطراف المنتهية للتجاهات سياسية بما فيهم المعارضين العرب للاتفاقية.

ومن المؤسف أننا فى الحالتين، كجهاز إعلامى قومى محلى، كنا خارج هذه التغطية الرائعة، فانتخابات جنوب أفريقيا وتقلد مانديلا الحكم جاءتنا من الشبكات العالمية،

بين كل قنوات البث المباشر في فضاء العالم. لكن المنهج الأوروبي غير الأمريكى، حتى فى تقديم الأخبار. الأوروبي يبدو مرحبا متحمسا فى حدود، مراقب من بعيد لما يجرى بعين المراقب من الخارج، أما الأمريكى فهو داخل متداخل فى القضية، ينقل الحدث بشكل أكثر اهتماما وعصبية، يقدمه من كل زواياه وجوانبه. ظلت شبكة CNN طوال يوم الأربعاء ١١ مايو تنقل كل ما يجرى فى جنوب أفريقيا من مواقع الأحداث لحظة بلحظة وتجري حوارات مع كل الأطراف السياسية المشاركة فى الانتخابات على أسسها الجديدة، وتقدم لقطات لمواقع الاقتراع، وصفوف الناخبين والناخبات، ولقاءات الزعماء السياسيين، مانديلا وحلقه اليمين، وذلك الاحتفال الشعبى العارم الذي رقص فيه الجميع. ولم تنس بالطبع عرض فيلم وثائقي قصير عن تاريخ مانديلا وكفاحه وسجنه، وسؤال عديد من المعلقين حول مستقبل جنوب أفريقيا كدولة جديدة مهمة فى إطار أفريقيا، والعالم كله.

كانت الكاميرا موجودة فى كل مكان وفريق تلك القناة فى حالة استعداد واستنفار يوحى باهتمام يتعدى مجرد الاهتمام المهني إلى ما هو أكبر، ربما اهتمام دولة كبرى

صباح الخير..

صباح الخير يا أفندم.. باترى حضرتك كنت فى جنوب أفريقيا.. ياريت تدبنا فكرة عن اللي حصل هناك ..

وببدأ الضيف فى إعطاء فكرة عما حدث بالفعل ويحدث، وقد يكون ضيفا نابها واعيا عنده القدرة على بلورة الموضوع فى كلمات واضحة سلسلة تفيد المشاهد، أو يكون مصابا بالهلع من الكاميرات فيفقد الذاكرة أو يتلعثم. ولكن ضيف (صباح الخير يا مصر) صباح الخميس ١٢ مايو كان سفيرا نابها ذكيا وكذلك رفيقته فى الاستضافة، وهى صحفية استطاعت الحديث معه بقدر كبير من الفهم والموضوعية عن (حدث الأحداث) فى قنوات الصحافة التليفزيونية العالمية طوال مايو..

فى النصف الأول من هذا الشهر رابطت محطات التليفزيون الأجنبية التى تنقل للعالم بثها الفضائى عبر الأقمار الصناعية فى جنوب أفريقيا، تنقل وترصد ما حدث فى هذه الدولة من تحول تاريخى كبير.

فى البداية اعتقدت أن اهتمام شبكة الأخبار الأوروبية وقناتها (البيورنيوز) هو اهتمام سريع، وقتى، كماداتها فى تقديم مادتها بإيجاز وتركيز تقاديا لملل المشاهد، لكنها استمرت بدأب فى تقديم مظاهر عديدة من تجربة الانتخابات التى جرت لأول مرة باشتراك جميع المواطنين هناك على قدم المساواة. ثم نجاح (تلسون مانديلا) الزعيم الأسود، والسجين السياسى السابق، وتقلده الحكم فى سابقة تاريخية فذة. حركت المزشر لحظة أخبـــــرى هى (سى.ان.ان) الأمريكية فوجدت الاهتمام الأكبر، التفاصيل أكثر، مع أن المحطتين تتنافسان فى التخصص، فهما مخصصتان للأخبار من



فرحة قيام الدولة الديمقراطية غير العنصرية

يقتطعها عما يهل عليه من الخارج، فليتكامل على الله ويقدم لنا التحقيقات المصورة كما تلقاها، بدون تخفيض وتقطيع، لأن ما يقدمه يسفر عن (جوع) أخباري لهؤلاء المهتمين هنا بأخبار العالم وهم كثرة من المشاهدين. ولكنى لا أعتقد أن المسترلين عن النشرات سيفعلون هذا لأنه سيضيق مساحات الثروة والأخبار الفالصور ويظهرهم بمظهر الكسول عن جمع الأخبار.. وربما تقل مكافآتهم طبقاً لذلك. وليس مهماً بعد هذا مصلحة المشاهد أو التلفزيون.. أو حتى الفلوس التي يدفعها لشبكات التلفزيون العالمية لتنتقل إلينا الأخبار.. فبما أيها التلفزيونيون كم من الجرائم ترتكبها سمك..

ومن المهم أن نؤكد أن التلفزيون في مصر يضم كفاءات عديدة ولكن المهم هو كيف يعملون.. وما هي النتائج التي تصب في صالح المشاهد فتجعله أكثر إدراكاً ووعياً بالعالم حوله، وليس فقط بإرشادات الصباح وتنظيم الأسرة والتطعيمات ضد الأوبئة والإرشاد الزراعي الخ. وإذا كانت نشرات أخبار التلفزيون المصري تعتمد في مادتها الخارجية على ما تقدمه لها الشبكات العالمية ويتجمع في مركز الأخبار العالمية المصورة الذي أقاموه أيام حرب الخليج، فعلى تلفزيوننا المبدل أن يرفع الحساسية عن برامجه ونشراته، وبدلاً من العناوين الموجزة والأخبار الناقصة التي

أما توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي فقد نقلناه من قاعة المؤتمرات في وقتها، لكن التغطية التي لجعل المشاهد مرسوع المعرفة غير مطروحة، ولم يكن يوسع أحد أن يراها في مصر إلا من خلال تلك الشبكات التلفزيونية الأجنبية، وبمعيونها. وإذا كان ازدياد الإقبال على تركيب «أطباق الدش» هو نوع من الاتفاق الضمني على أهمية ما يريده المشاهد ولا يجده في قنواته المحلية، فالسؤال هو.. كيف تفكر تلك القنوات المصرية أصلاً في التعامل مع أحداث كهذه بهذا الشكل الروتيني الفاتر؟ وهل هناك جهاز لتقييم الأحداث التي تستحق الاهتمام - غير العادي - في التلفزيون المصري؟

ردا علي مقال

د. سمير صادق

الاسم ندوة

والفعل برنامج ..

والجريدة قادمة

كانت صيغة الدعوة لاشك فيها، فهي دعوة رصينة جادة موجهة لمناقشة الأعمال التي قدمها التلفزيون في رمضان ويشارك فيها عدد من المفكرين والكتاب والنقاد بتوقيع رئيس قطاع الانتاج التلفزيوني . قلت لنفسى لابد أنهم استفادوا من أخطاء الماضي القريب جدا، وصرفوا النظر عن البرامج التي تدعى المزرعية وتلمس رأى النقاد والمختصين ثم تنحاز بعد الصفحة الأولى إلي الدعاية والتباهي، بل وتشير الضفائن بين ضيوفها بعضهم البعض عندما تنحاز لضيف فتترك له مساحة أكبر من غيره أو تقدمه بشكل أكثر لياقة واهتماما من الآخرين، ثم، وأخيرة المطاف تسعى إلى قطع السنة الجميع فيما يتعلق بالنقد، وترك ألسنتهم في مكانها عند نقاط المدح فيبدون وكأنهم ضيوف أجريه، حضروا خصيصا حتى ينالوا بركات التلفزيون وشرف الظهور فيه وتدبج الملاحم لعل وعسى.

حدث هذا في العام الماضي، واعتقدت، أنا وغيري، أن أخواننا فهموا أن هذا عيبا فقد نالتهم شتائم الأغلبية، وكتب البعض من قطعوا لسانه في البرنامج في صحيفته وحكى عن ما حدث.. وسرحت بخيالي، فهاهو رمضان الجديد قد انتهى بفائدتين، الأولى، هذا العدد الكبير نوعا من الأعمال الدرامية المهمة التي تصمد للمناقشة في ندوة كهذه سواء كانت «أرابيسك» أو «العائلة» أو «عمر بن عبد العزيز» أو «هالة الدواويش» أو «ألف لهلة ولهلة». والأمر الثاني هو أن المسئولين عن الانتاج بقطاع الإنتاج لابد وأنهم أدركوا أخيرا أن أعمالهم خير من يتحدث عنهم وليس شخص النقاد «المستنقدين» في برنامج للتهافت بحياة التلفزيون. وتخيلت أنني سأذهب لحضور ندوة موضوعية أو ربما مائدة مستديرة تناقش علاقة الدراما التي قدمها التلفزيون

بما يحدث في المجتمع، وكيف عبرت عن قضية الإرهاب وصورة الإرهاب، ونقاط القوة، والضعف فيها، وتجاوزها للخطوط الحمراء التي تضعها الرقابة التلفزيونية للمسموح به وغير المسموح على الشاشة الصغيرة، عشرات الأسئلة طاردتني وأنا سعيدة لأنهم أخيرا سوف يحتفون بالنقد ويهتمون بملاحظاتنا وربما يستفيدون بها في أعمالهم القادمة.

وهكذا ذهبت إلى الموعد الذي ضريه لنا لأفاجأ بأن «الندوة» في الدور الأرضي، في ستديو وليس في قاعة من قاعات الاجتماعات العديدة بمبنى ماسبيرو. وفي الاستديو وجدت موائد مستديرة منفصلة وليس مائدة واحدة كبيرة أو أي نظام يوحي بوحدة النقاش، كانت الموائد الصغيرة في جانب واحد من الاستديو فقلت لنفسى ربما سيدور الحوار بين مجموعات من الضيوف تناقش قضايا مختلفة تخص دراما التلفزيون وحاولت أن أصدق هذا الاقتراض إلى أن بدأ الوقت يجرى والسيدة المسئولة عن العلاقات العامة والتي استقبلتنا ببشاشة أختفت فلم يجد الضيوف من يدلهم على شيء، من سيدير الندوة، وأين هم المسئولون الذين سنناقشهم، وأين المخرج... و.و. وتطور الأمر بعد وقت آخر بظهور كوكبة من البشر، ومعهم معدات ثقيلة، كاميرا وأجهزة صوت وإضاءة وتجاوزا الضيوف إلى وسط الاستديو الخالي، وبدأت عملية ضبط الأجهزة والمعدات وأجرا «التست» والصباح الملازم لهذا، وبدأنا نفهم أنها ندوة ستسجل وربما يقدمونها على الشاشة، ثم حدث شيء أغرب، إذ بدأ عمال الاستديو يقيمون صالون منفصل في الركن البعيد الخالي منه، كان الصالون، عبارة عن دسك خشبي مستدير يلتف حول مقعد واحد فخيم في القلب، ثم رصعوا هذا الصالون المخصوص بقصاري نباتات الظل، وأخذوا يضبطون عليه الإضاءة قبل أن يحدث هرج خفيف ظهرت على أثره السيدة مذيعة التلفزيون الشهيرة بالدقائق والثوان وهي تتقدم كملكة في الاستديو برداء سواريه يبرق بتطريزه الباهر، وماكياج وتسريحة النجومية، ومن عليائها أرسلت نظرات حيادية غامضة إلى الضيوف وأومات برأسها فتخللت حولها نصف دسطة من فريق الاستديو وتبادلوا معها كلمات تقدمت بعدها، بمظمة، وصافحت الضيوف بحيادية أشد ثم عادت سريعا لموقعها الذي اتضح أنه المقعد الشيك في قلب الركن البعيد الخالي، وأخذ (الفريق) يضبط الإضاءة عليها، وحيث تأكد بعضنا أننا خدعنا، وعرفنا

أن التلفزيون بكل هيلمانه لم يستح من تقديم اسمه الكبير هبة للنجمة المذبة لكي تتمتع وتقدم برنامجا (كتبوا أنه من إعدادها أيضا) تظهر فيه وحدها طوال الليل، وهي تسأل الكتاب والصحفيين والنقاد والجمهور عن أعمال التلفزيون.

وعندما علمت هذا تسلمت هاربة من المكان ومعى الكاتبة سكهنة فؤاد، لكننى أدركت أن الكثيرين من الحاضرين لأول مرة الذين صدقوا «الدعوة» سوف يصمدون بعد الصدمة الأولى، رغبة في استكمال التجربة، ولعدم إدراكهم الشرك الذي وقعوا فيه.. وبالفعل جاءت ردود الأفعال بعد أيام تؤكد ذلك الإحساس الصارم بالأسى على جهاز إعلام قسوى يتحول إلى «أداة» تسحب الضيوف للسيدة المذبة لتسجل معهم براحتهم وبلا مجهود، مع أنهم لو أعلنوا الأمر صراحة لتوافد ضيوف آخرون مستعدون للتسجيل بلا خداع.. وكالعام الماضي.. تماما.. كتب أحدهم في مجلته يحكى عن رأيه الذي قطعوا نصفه الناقد وتركوا نصفه المادح، بالإضافة لروايات الآخرين عن الساعات الطويلة التي قضوها على «مقهى» الاستديو في انتظار دورهم للحديث وحيث تفتقت عبقرية المذبة الألعمية عن استضافة أسرة كل مسلسل وحدها ومعها عدد «١» ناقد في الركن البعيد الخالي، وعلى بقية الضيوف التزام مقاعدهم حتى يأتى عليهم الدور (والحمد لله أنه كانت هناك مقاعد، ولم يفتروا طابورا)، وهكذا تلقى عديد من المثقفين المحترمين درسا لا ينسى من التلفزيون سوف يجعلهم يشكون في كل ما يصدر عنه في المرات القادمة، ليس من ناحية البرامج والأفكار والمقاصد فقط، وإنما بداية من بطاقات الدعوة.. فمن يدري..، ربما تكون المائدة المستديرة، القادمة، «كاموفلاج» لتصوير أغنية راقصة، واعتبار الضيوف من الكومبارس القاعد.. وربما يكون هذا هو تقييم التلفزيون وناسه المهين للمثقفين، لكن عليهم أولا أن يصرحوا بذلك، ثم أن يحددوا «الدور» الذي يلعبه كل ضيف يقبل، وأخيرا يضعون لائحة أجور للضيوف المشاركين في اللعبة.. ولأنهم في ماسبيرو صعب جدا عليهم فهم كلمات مثل حرية التعبير والنقد وغيرها، فلماذا يجمعون قلوبهم مع هذا النوع من البشعر، ولماذا لا يتجنبون تلك الفضائح الموسمية بنوع جديد من الضيوف. مطبعة أميرة.. ولها من الحب جانب.

الخليل أولا ..

ثم العفولة .. ونظير مجلى !

«الموت للعرب.. هتاف أصبح يطلق في إسرائيل بشكل أسهل من شربة ماء.. تطلعه فئات من الشبان المتورين بهستيريا كلما أصيب يهودى فى حادث مقاومة ضد الاحتلال أو فى حادث اعتداء دموى على اناس أبرياء -لاحظ كلمة أبرياء هذه-».

هكذا بدأ الاستاذ نظير مجلى الذى أحبه وأحترمه رسالته الأخيرة لليسار من حيفا.. فى محاولة للإجابة على سؤالين ..

الأول : يتعلق بنتيجة ما فعلته حركة حماس- حركة المقاومة الاسلامية فى فلسطين - ثاراً لمذبحة الحرم الإبراهيمى فى العفولة والمخضبة ،والثانى : يحاول الإجابة على سؤال متعلق بما هى الفائدة من ذلك؟! ويبدو أن الهجوم على حماس- التى اختلف مع توجهاتها بشكل حاد- قد أصبح مستساغاً لدى البعض سواء من داخل الأرض العربية المحتلة أو خارجها.

ففى الوقت الذى تعالت فيه هتافات المتورين الصهاينة «الموت للعرب» لم تقم أى من المنظمات أو الجهات الشعبية الفلسطينية بأى رد فعل على مذبحه الحرم الإبراهيمى سوى ترديد الهتافات المعادية لإسرائيل .. ومعارضة اتفاقيتى أوسلو والقاهرة- بشكل معلى- مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج جهش أو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة ناهك حداد..

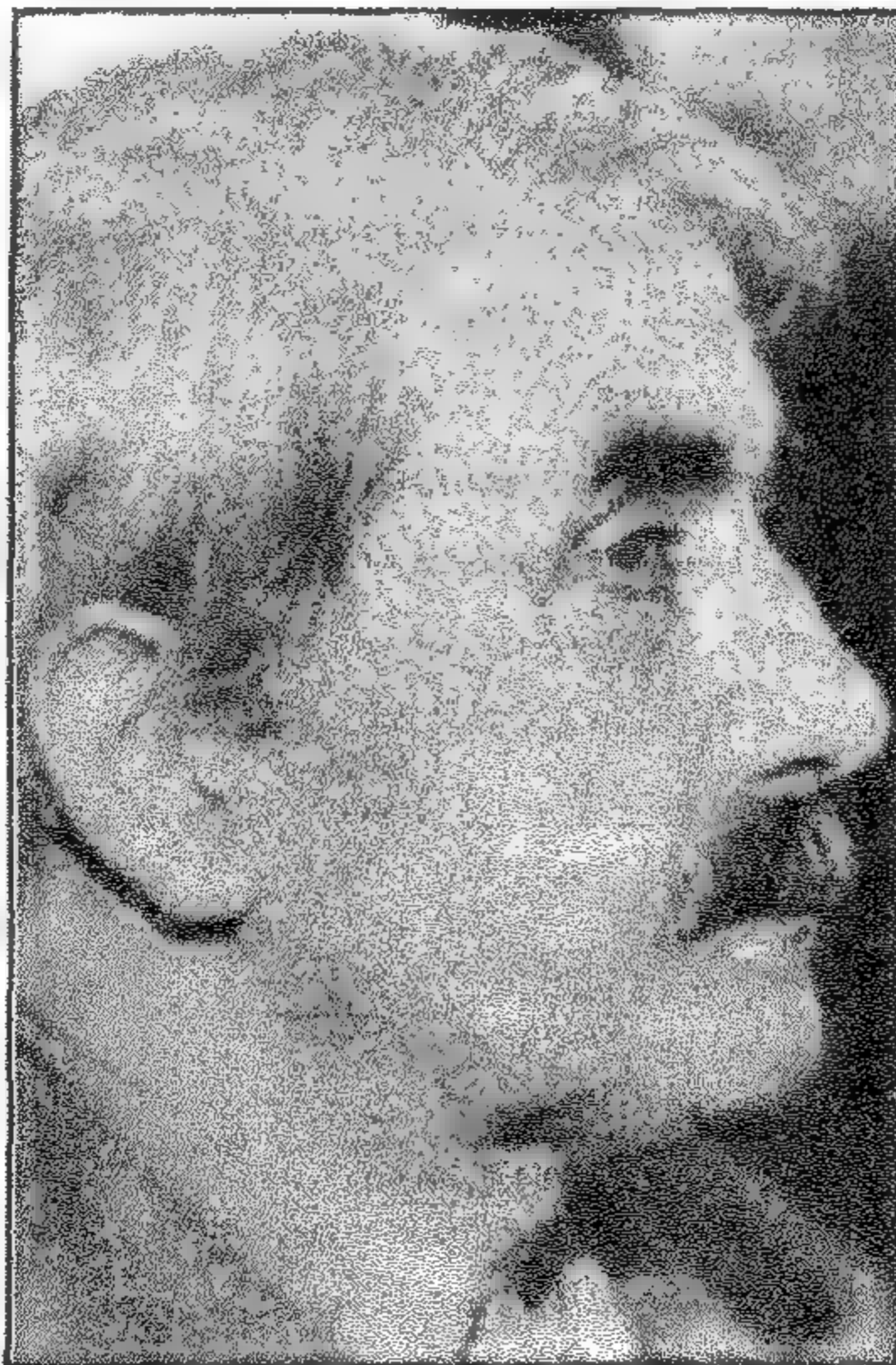
وتناسى نظير مجلى- أو نسى الامر سواء- أن متوراً صهيونياً قام بمساعدة جيش الاحتلال بفتح نيران رشاشه على مصلىن أبرياء فى ساحة الحرم الإبراهيمى- فى شهر رمضان- دون أن ينبض عرق فى جسد أنظمتنا العربية - التى تكتفى دائماً بالحوار..

وإذا كان سقوط بعض الاطفال والنساء والعجائز من اليهود قد أثر بشكل مباشر وكبير على الاستاذ نظير مجلى للدرجة التى جعلت كلماته تقطر حزناً من رسالته الأخيرة فإن تاريخ الصهيونية العالمية ملئ بما يشيب له الولدان ورسالة الاستاذ نظير- نفسها- تكشف بعضاً من ذلك..

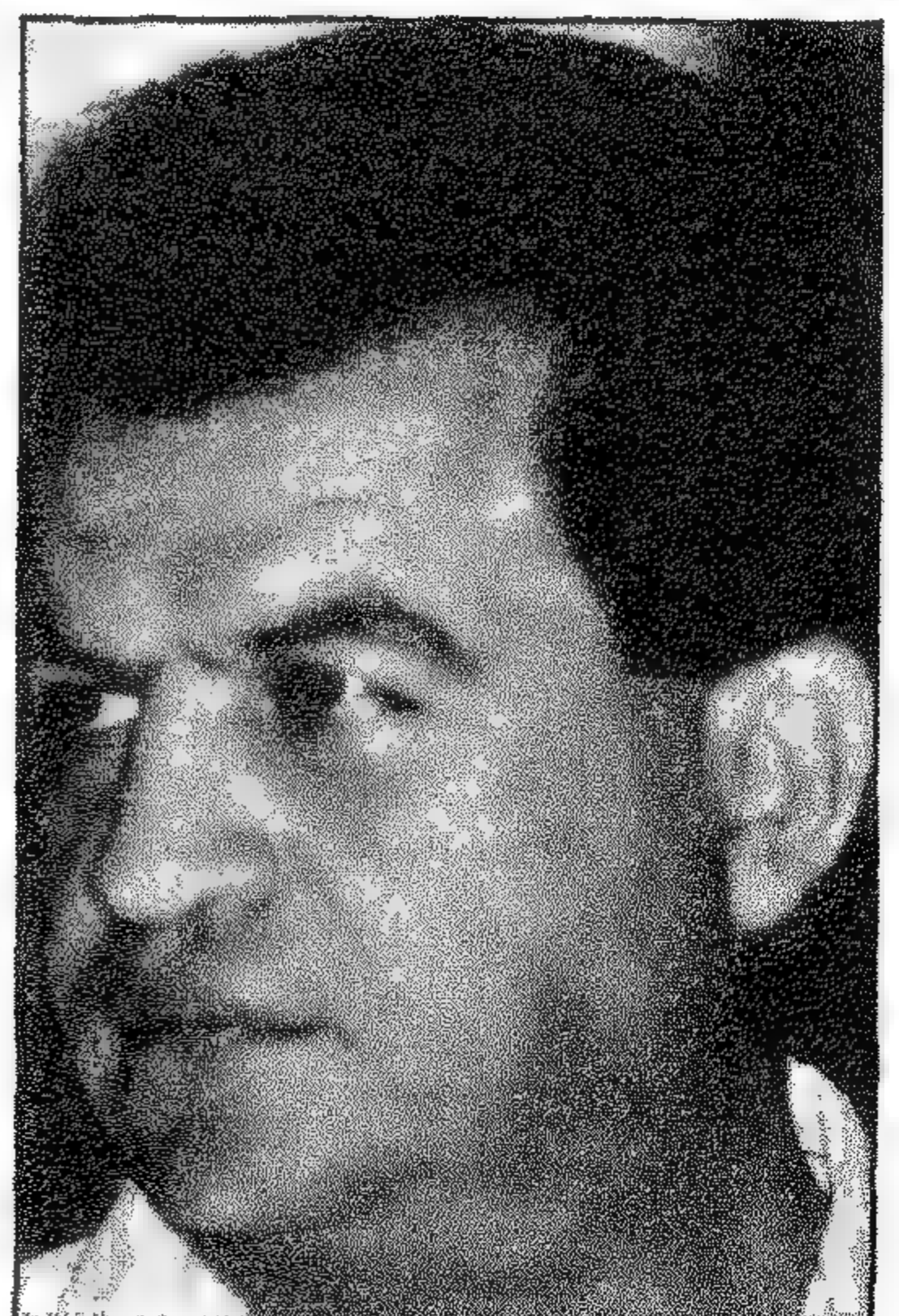
لقد بدأت النفوس فى الشارع العربى كله تهدأ بعد العمليتين التى قامت بهما حركة حماس انتقاماً لشهداء الحرم الإبراهيمى... وإذا كان النقاش قد اشتعل فى الشارعين الفلسطينى والإسرائيلى- وهل يعرف اليهود لغة أخرى سوى الدم؟!- حول هذه العمليات وجدواها فإن موجه من الارتياح قد عمت الشارع العربى..

وليت أخواننا المناضلين فى الارض المحتلة

جورج جهش



نظير مجلى





حسن الآلى

هوامش على مد قانون الطوارئ
أليس لقانون الطوارئ هذا من نهاية؟
وهل قضى طوال ٢٢ عاماً على الفساد؟
وهل أعاد الى وطننا الحبيب أمنه وسلامه؟
وهل كان رادعاً لكل من تسول له نفسه
زعزعه الاستقرار وتهديد أمن المجتمع؟
وهل قضى على تجار الفساد في الأرض
ببضاعة تهلك شباب الأمة في مقتل وتحولهم
الى هياكل وأشباح؟ هل الظروف الاستثنائية
التي مرت بها البلد تستدعي بقائه وتقييد
العمل به؟
هذه الطوارئ وباء أهلك الحرث والنسل
وفرق بين الأهل وخرب القرى في حملات
قميصة واسعة النطاق أطاحت بأمن وسلامة
الفقراء.

**سيد عبد الراضى عبد
الرحيم-قنا**

كلنا في الهرم شرق!
قرأت كثيراً من أعداد «اليسار» لكن
ظروفي المالية السيئة لا تسمح بشراء المجلة
بالإضافة الى المجلات والصحف الأخرى ،
خاصة وأننى طالب بقسم العلوم السياسية
والصحافة بجامعة النجاح فى نابلس ، أرجو
أن ترسلوا الى دورياً نسخة من مجلتكم ،
ودمتم فخراً لصحافتنا الاشتراكية.
بسام عويضة- نابلس

*** كنا نود الاستجابة لهذه الرغبة ،
ولكن.... المجلة تعاني ظروفًا مالية صعبة
لأنها مجلة اشتراكية ومعارضة بحق.
المحرر

قفزت الى ذهني مباشرة فور قراءة تصريح
حسب الله ، لما تميز به عصر السادات الممتد
حتى «ساعة تاريخه» من تصريحات مماثلة لو
صدقناها لتخيلنا انه تم استصلاح الصحراء
الاقريقية الكبرى والجزيرة العربية معاً في
العصرين ، وأن الوادي امتلأ بالمساكن التي
«سيبرطع» فيها أبناء مصر المحروسة. وأنا
نحتاج الى استيراد ايدى عاملة من بنجلاديش
ودول واق الواق من قرط فرص العمل التي تم
توفيرها .. وسبحان من يعطى المراهب للحكام
والمستولين بلا حساب!!

صلاح الكاشف شارع الثورة- مصر الجديدة

وقفة تأمل مع هذا السلام
بعد سلام المصافحة التاريخية ..
والاضواء.. لاتفاق غزة - اريحا بدأت
المفاوضات .. ومضت شهور .. ولا جديد ..
فالمفاوضات لم تحرز تقدماً .. لماذا؟ لان
اسرائيل ما تزال عند رأبها القديم .. لا الدولة
فلسطينية .. والدولة الفلسطينية ليست في
صالح اسرائيل لكننى انساها؟ ما تصور
اللوبي الامريكى فى السلام الدائم فى
المنطقة؟ وما مفهوم السلام؟ وهل تصفى
المستوطنات الاسرائيلية مثلاً فى الجولان
والضفة .. حقيقة الاتجاهات والمواقف مختلفة
.. والمفاوضات فى شبه دائرة مفرغة .. لكن
اسرائيل تنشد سلام التنازلات.

وهنا فرض السؤال نفسه، وماذا بعد؟
ونسى العرب وقادة المنظمة .. ان قضية
التوسع اليهودى فى ارض العرب مرتبطة
بقضية الوجود اليهودى على ارض العرب
والسياسة اليهودية قائمة على التوسع حتى
بلوغ اسرائيل الكبرى ... ففي حرب ١٩٦٧ ..
وامتداد التوسع الاسرائيلى فى سيناء كان
الربط بين مقولة هرتزل .. الامانى والوعود ..
وبين اقوال بن جوريون وديان وييجين
وشامير ورايين ... الخ.

حتى صارت الوعود والاحلام والامانى
حقائق تكتوى بها امة العرب والدولة المزعومة
من نهر مصر الى الفرات .. وللتوسع اساليب
استيطان يهودى .. تفرغ الارض العربية ...
الاستيلاء على الارض ..

**يحيى السيد النجار
دمياط**

يعرفون كيف نتقبل انباء العمليات التي
يقومون بها - والتي دائماً ما تصلنا مشوشة-
بفرح غامر ..
وليت الاستاذ نظير يعرف ذلك أيضاً ..

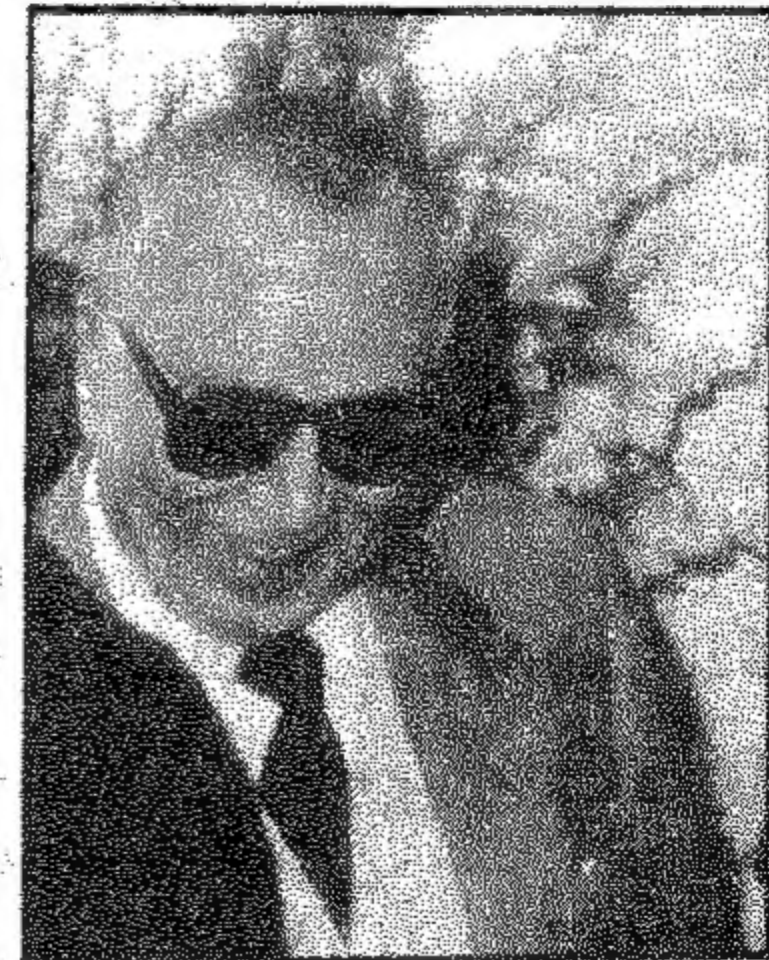
أحمد ابو المعاطي الاسماعيلية

واسعة...

أعلن صلاح حسب الله وزير الاسكان
فى صحف الحكومة الصادرة صباح ١٥ مايو
الماضى (ذكرى مرور ٢٣ عاماً على الانقلاب
الساداتى) انه تم تخصيص ٣٦ مليار جنيه
لحل مشاكل المرافق والاسكان والصرف الصحى
بالمحافظات ..

أى والله ستة وثلاثين مليار جنيه!
الغريب ان الموازنة التى أعلنها عاطف
صدقى رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب فى
نفس الاسبوع تقول ان اجمالى الدخل القومى
٦١ مليار جنيه، منها ٣٧ مليار إيرادات
سيادية، أى ضرائب وجمارك وضريبة مبيعات،
و١٧ مليار دخل قناة السويس وتحويلات
المصريين من الخارج وفائض الشركات العامة ،
وسبعة مليارات عوائد أنشطة استثمارية ..
والأكثر غرابة ان نفس الموازنة خصصت
مليار جنيه فقط لا غير للمرافق والمياه ، مما
دفع لجنة الاسكان بمجلس الشعب الى رفض
هذا الجزء من الموازنة، لأن المشروعات الخاصة
بالمرافق والمياه تحتاج طبقاً لرؤية اللجنة الى ٣
مليارات جنيه.

وهو الرفض الذى يعد أول سابقة من
نوعها لنواب الحكومة!
ولعل ذكرى الانقلاب الساداتى



صلاح
حسب الله

نواب الطريقة الشاذلية ودستور الجمهورية العاطفية

فى شهر واحد وفى اسبوعين متتالين وفى حوارين بين الحكومة ونواب المعارضة فى مجلس الشعب، كشف اسبائنا الذين يحكمونا الرؤية التى بها يفهمون الدستور والطريقة التى يطبقون بها القانون، والمذى الذى يصل اليه احترامهم لمثل الشعب الذى ابتلاه الله بحكمهم وأغلبيتهم! كانت المناسبة الأولى هى مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة الى مجلس الشعب تطلب مد العمل بقانون التفويض الذى يعطى رئيس الجمهورية حق اصدار قرارات لها قوة القانون ، وهو قانون استثنائى، لأن النظام الدستورى يقوم على قاعدة الفصل بين السلطات. واصدار التشريعات هو من سلطة مجلس الشعب وحده دون شريك، والتنازل عن هذه السلطة ، لا يكون الا فى ظروف طارئة وفى نطاق محدد، ولفترة موقوتة! وعندما صدر قانون التفويض لأول مرة فى عام ١٩٧٢ كان الهدف من اصداره هو التكتم على اتفاقيات شراء السلاح للقوات المسلحة التى كانت تستعد لحرب أكتوبر ، باصدار قرارات لها قوة القانون بالموافقة عليها دون مناقشتها فى مجلس الشعب، لكن هذا الظرف الاستثنائى تحول الى ظرف دائم، وظل العمل بقانون التفويض يتجدد، على الرغم من الاعلان المتكرر بأن حرب أكتوبر هى آخر الحروب، ومع ان مصر وقعت اتفاقيات «سلام وصلاح» دائمين مع «العدو» الاسرائيلى، حتى تحول من قانون استثنائى الى قانون عادى، وأصبح شابا فى الثانية والعشرين من عمره! وكان هذا ما قاله نواب المعارضة الذين اضافوا ان اتفاقيات التسليح تناقض فى كل برلمانات العالم وأن كل ما يتعلق بصفقات السلاح ينشر فى المجلات الاستراتيجية والعسكرية المتخصصة ، وبأنه لا مبرر لاستمرار العمل بقانون التفويض، لأن ذلك لا معنى له إلا ان مجلس الشعب يتنازل عن جانب من سلطته التشريعية للسلطة التنفيذية ، بل ويتنازل عن سلطته فى الرقابة على طريقة ممارسة الرئيس لهذا التفويض بالمخالفة للدستور الذى ينص على عرض ما يصدره الرئيس من قرارات بقوانين، تنفيذاً لهذا التفويض، على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فإذا لم تعرض، أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون، فضلاً عن ذلك كله ، فان من مصلحة الحكومة نفسها، ان تتنازل عن هذا التفويض لتكذب- عملياً- الأقاويل التى تنشرها الصحف الاجنبية حول صفقات السلاح الى مصر ، وتسد الباب الذى يجهتها منه الريح.. وتستريح..! وجاء رد المايسترو كمال الشاذلى- وزير شئون مجلس الشعب وانفار المبايعه - ليكشف عن أن الجماعة يفهمون الدستور بنفس الطريقة التى يقامون بها الارهاب ، اذ قال لأقضى فوه، أنه لا فى مخالفة دستورية هناك ولا يحزنون إذ ليس من حق مجلس الشعب أن يناقش القرارات بقوانين التى صدرت بشأن اتفاقيات التسليح الا بعد انتهاء مدة التفويض ، والمدة لم تنته بعد مع ان الدستور يتحدث عن «مدة محددة» وعن عرض هذه القوانين بعد «انتهاء المدة» ، ومع ان كثيراً من هذه الاتفاقيات قد أصبح تاريخاً ينشر فى الكتب ويذاع فى الاذاعات ، ويعرف به الجميع ما عدا وزير شئون مجلس الانفار والمبايعه، ومع ان هذا الكلام لا معنى له ، الا عدم مناقشة الاتفاقيات وعدم محاسبة رئيس الجمهورية على طريقة ممارسته لهذا التفويض الى الأبد. والدليل على ذلك ان المحروم «أنور السادات» ظل يستمتع بما منحه له التفويض من سلطة مجلس الشعب ، لمدة تسع سنوات ، ثم انتقل الى رحاب الله، دون ان يحاسبه أحد ، تطبيقاً لمادة وردت فى دستور جمهورية مصر الشاذلية تنص على ان كله فى الموائى، والحساب يوم الحساب!

وكانت المناسبة الثانية هى الاستجواب الذى قدمه نائب بورسعيد «الهدرى قرغلى» حول عدم عرض اتفاقيات النوايا التى توقعها الحكومة مع صندوق النقد الدولى على مجلس الشعب، بالمخالفة لاحكام الدستور ، وقد اعترف رئيس الوزراء فى رده على الاستجواب بأن كل ما قدمه النائب من وثائق حول تلك الاتفاقيات صحيح، وأكد - بمنتهى البساطة- انها تعرض على مجلس الشعب وانه يوافق عليها، لان كل ما يتم الاتفاق عليه مع الصندوق يترجم الى ارقام فى مشروع الموازنة العامة للدولة ، وهو يعرض على مجلس الشعب ويوافق عليه، وعلى ذلك فلا مخالفة هناك للدستور يا «عم بدرى» ولا يحزنون! ولكنهم - المواطنون- حزنوا فعلاً، لأن الفقيه الدستورى «عاطف صدقى» نسى ان يذكر ان الدستور ذات نفسه لا يجيز لمجلس الشعب ان يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة!

والمشترك بين القضيتين، هو تلك الجرأة على التلاعب بنصوص الدستور ، مما يحوله الى حبر على ورق بحيث أصبح سهلاً على الحكومة ، ان تستخدم «أنفارها» فى مجلس الشعب لتصير أى قانون مهما بدت مخالفته صريحة لنصوص الدستور ، ولو لم يكن الامر كذلك لما تنازل مجلس الشعب لمدة ٢٢ عاماً قابلة للزيادة عن سلطته فى الموافقة على اتفاقيات التسليح ، بل وعن حقه فى مراجعة الطريقة التى يستخدم بها - الرئيس التفويض الممنوح له بشأنها ولما تنازل المجلس عن سلطته فى الموافقة على اتفاقيات الحكومة مع الصندوق للأبد بدعوى انه يوافق عليها من خلال موافقته على الميزانية التى ليس من حقه الاعتراض عليها، مما يدل على ان الاغلبية من انفار المجلس لا يمثلون الشعب، ولا يعنيه الدستور وان كل ما يشغلهم هو ان يحوزوا رضا قطب الطريقة الشاذلية ، حتى لو قادهم ذلك الى تطبيق دستور آخر غير دستور جمهورية مصر العربية، هو دستور جمهورية مصر العاطفية الذى ينص على ان كله- بما فى ذلك سطة التشريع والرقابة - فى الموائى، أو فى جيب الرئيس، وعلى ان الحساب يوم الحساب ، تطبيقاً لنظرية «اللى يجوز أسمى .. أقول له يا عمى» التى ابتكرها الفقيه «أحمد فتحي سرور» فى كتابه المشهور «الظنهور فى تفسير الدستور»

الحوار الوطني

عمرو
سليم



